

٢١٧ ر ٤  
م ٠ ج

مكتبي الأبحر، تأليف الحلبي، إبراهيم بن محمد  
٩٥٦ هـ بخط حسين بن محمد بن الياس سنة ١٠٩١ هـ.

٢١٧ ق ١٧ س ٢٠ ر ٤ اسم ٦٤٠٠

نسخة حسنة، تنقص من أولها ورقة واحدة، خطها  
نسخ معتاد، بأولها فهرس للمحتويات، سبع.

الأعلام ٥٦: ١ كشف الثلثون ١٤: ٢

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

١- المؤلف  
٢- الناسخ ج - تاريخ النسخ.

١١١٢٩٢  
١٤٨١٨١٥

73.



بند افغانی

بند افغانی  
بند افغانی  
بند افغانی

بند افغانی



القائمة

١٥٥٠ / ٢ / ٢٠٠٠

الخطوط

مكتبة جامعة الملك

١٤٩٢ ف ١٧

٦٤٠

الرقعة:	ملحق التبر
العنوان:	الحلبى، ابراهيم بن محمد - ١٥٥٦
المؤلف:	١٥٩١
تاريخ النسخ:	١٥٩١
اسم النسخ:	١٥٩١
عدد:	١٥٩١
ملاحظات:	





يا كبيك يا كبيك يا كبيك  
يا كبيك يا كبيك يا كبيك

سما دتلو مو كزلو مكر تنلو قوند  
يا سكر يا سكر يا سكر  
يا سكر يا سكر يا سكر

فان قيل ما الف مزل  
فان قيل ما الف مزل

مكر مزلو مود نلو

عبد الله





كتاب الطهارة	فصل ويحوز الطهارة بالماء	فصل تنزيح البير	باب التيمم	باب السجود
باب الجبض	فصل المستحاضة	باب الانجاس	كتاب الصلوة	باب الاذان
باب زوط	باب صفة الصلوة	فصل يبيع الحسن	فصل كهر الامام	فصل في العدة
باب الحد	باب ما يفسد الصلوة	فصل ورة عتبه	باب الوتر	فصل في التراويح
فصل في صلو الكسوف والاشفا	باب ادراك الفريضة	باب قضاء الفوائت	باب السجود	باب الصلوة
باب سجود التلاوة	باب المساء	باب العيين	باب الجنائز	باب الصلوة
باب الشهيد	باب الصلوة في الكعبة	كتاب الزكاة	باب الزكاة	باب الصلوة
فصل اذا كانت الخيل سائمة	باب زكاة الذهب والفضة	باب العاشر	باب الزكاة	باب زكاة
باب المصرف	باب صدقة الفطر	كتاب الصوم	باب موجب الفساد	باب الصوم

فصل نذر الصوم	باب الاعتكاف	كتاب الحج	فصل واذا اراد الاحرام	فصل واذا دخل مكة
باب القرن والتمتع	باب الجنائز	فصل وان طاق للقدم	فصل ان قتل حرم	باب اضافة الاحكام
باب الاحصار	باب الحج	باب الهدى	مسائل منشورة	كتاب الكا
باب الولد والكفو	فصل تقبيل الكفاءة	فصل ووقف تزويج فضولي	باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكا
كتاب الرضا	كتاب الطلاق	باب ايقاع الطلاق	فصل قال انت طالق	فصل قال لها انت طالق
فصل في الطلاق	باب التوفيق	باب التعلق	باب طلاق الرجز	باب الرجعة
باب الخلع	باب الظهار	باب اللعان	باب الفين	باب العدة
باب ثبوت النسب	باب الحضنة	باب النفقة	فصل ونفقة الطفل	كتاب العناق
باب غنق البهيم	باب الحلف	باب العتق	باب التدبير	كتاب الانعام

هذا هو ترتيب مقع الوحي



باب اليمين ٧٤	باب اليمين في الاكل ٧٥	باب اليمين في التلذذ ٧٧	باب اليمين في البيع والشراء ٧٨	باب اليمين في القتل ٧٩	كتاب الحدود ٨٠
باب اليمين في الوطء ٨١	باب اليمين في الشهادة ٨٢	باب حد القذف ٨٣	باب حد الشرب ٨٤	باب حد السرقة ٨٥	فصل في الحذر ٨٥
فصل في كيفيات القطع ٨٥	باب قطع الطريق ٨٦	كتاب السيد الجهاد ٨٧	باب الفنايح وقسمتها ٨٨	فصل وتقسيم القيمة ٨٨	باب استلزاء الكفار ٨٩
فصل في الجحيم ٩٠	باب المستأنس ٩١	باب العشر والخراج ٩٢	فصل الجزية ٩٣	باب المرتد ٩٤	باب البغاة ٩٥
كتاب القبض ٩٦	كتاب اللفظة ٩٧	كتاب الابوة ٩٨	كتاب المفقود ٩٩	كتاب المشتركة ١٠٠	فصل في بيع الشربة ١٠١
كتاب الوقف ٩٧	فصل ان بنى مسجدا ٩٨	كتاب اليوم ٩٩	فصل يدخل البناء والمفا ١٠٠	باب الخيارات ١٠١	فصل في اشترى سالم بيرة ١٠٢
فصل بطلب البيع بقبض سنة البيع ١٠٣	باب بيع الفاسد ١٠٤	فصل قبض المشترى ١٠٥	باب الاقالة ١٠٦	باب المراجعة والنولية ١٠٦	فصل في بيع النقول ١٠٧
باب الرياء ١٠٨	باب الحقوق والايجاق ١٠٩	فصل التيه حجة ١٠٩	باب السلح ١٠٩	مسائل شتى ١١١	كتاب التصرف ١١٢
كتاب الطلاق ١١٣	فصل في الطلاق ١١٤	باب كفالة الرجلين والعبد ١١٥	كتاب الحوانة ١١٦	كتاب الفضاء ١١٦	فصل في الحق للرجل ١١٨

فصل في شهادة على غائب ١١١	فصل في فضاء المرأة ١١٢	فصل في حكم الخصمان ١١٣	مسائل شتى ١١٤	فصل في نصر من ١١٥	كتاب الشهادة ١١٦
فصل في بكل ما شهد ١١٧	باب من يقبل بشهادته ١١٨	باب الاختلاف ١١٩	باب ١٢٠	باب الرجوع عن الشهادة ١٢١	كتاب الوكالة ١٢٢
باب الوكالة ١٢٣	باب الوكالة ١٢٤	باب الوكالة ١٢٥	باب ١٢٦	باب ١٢٧	باب ١٢٨
باب ١٢٩	باب ١٣٠	باب ١٣١	باب ١٣٢	باب ١٣٣	باب ١٣٤
باب ١٣٥	باب ١٣٦	باب ١٣٧	باب ١٣٨	باب ١٣٩	باب ١٤٠
باب ١٤١	باب ١٤٢	باب ١٤٣	باب ١٤٤	باب ١٤٥	باب ١٤٦
باب ١٤٧	باب ١٤٨	باب ١٤٩	باب ١٥٠	باب ١٥١	باب ١٥٢
باب ١٥٣	باب ١٥٤	باب ١٥٥	باب ١٥٦	باب ١٥٧	باب ١٥٨
باب ١٥٩	باب ١٦٠	باب ١٦١	باب ١٦٢	باب ١٦٣	باب ١٦٤
باب ١٦٥	باب ١٦٦	باب ١٦٧	باب ١٦٨	باب ١٦٩	باب ١٧٠

كتاب  
الوقف  
٩٧







# خرج احمد واد بليهو عن جابر رضي الله عنه

فخرج احمد والبريق  
عن جابر رضي الله  
عنه انه

بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظه  
التثنية من غير قرينة تدل على مرجع اخر ولا يوفى  
ومحذرج وثم الهمد في التثنية على الاصح والافضل  
وما هو المختار للفتوى وحديث اجمع فيه الكتب  
المذكورة شققة ملتقى الاجر ليوافق الاسم  
المستعمل والله سبحانه اسأل ان يجعل خالصها  
لوجه الكريم وان ينفع به يوم لا ينفع مال  
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم **كتاب الطهارة**  
قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى  
الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق  
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ففرض  
الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والوجه  
ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشمتي  
الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن  
خلافا لابي يوسف والمرفقان والكعبان يدخلان  
في الغسل والمفروض في مسح الرأس قدر الربع قبل  
يجزئ وضع ثلاث اصابع ولو لم يصب اصبع

باب الطهارة  
في الشك في اللفظ  
عن النظافة وفي الشك في اللفظ  
عن غسل الاعضاء المفردة

باب الطهارة  
في الشك في اللفظ  
عن النظافة وفي الشك في اللفظ  
عن غسل الاعضاء المفردة

**مطلب الطهارة**  
وانما قال كذا الطهارة ولم يذكر كذا  
الطهارة لان الطهارة مصدر  
والكثير من الطهارة التي على الكثرة

فلا يغسل يومئذ



ما و اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع اللحية  
 في رواية والاصح مسح ما يلا في البثرة وسنة  
 غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية  
 وقيل هي مستحبة والسواك وغسل الفم بمياه  
 والانف بمياه وتخليل اللحية والاصابع هو المختار  
 وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومخرج  
 وثلاث غسل والنية والترتيب المنصوص  
 واستيعاب الرأس بالمسح وقيل هذه الثلاثة  
 مستحبة والاولى ومسح الاذنين بماء الزلال  
 ومسح التيامن ومسح الرقبة والمعانة  
 النافضة له خروج الشيء من احد السبلين  
 الرجح الفرج او الذكر وخروج نجس من البدن  
 ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهر والق  
 ملا الفم ولو طعاما او ماء او مرة او علقا  
 لا يلغى مطلقا خلا فالابي يوسف في الصلوات  
 الجوف ويشترط في الدم المايح والقيح ما وده  
 البراق لا الملة خلا فالمحمد وهو يعسر اتحاد

السبب

السبب مجمع ما قاء قليلا وابو يوسف اتحاد  
 المجلس وما ليس حدثا ليس نجسا والجنون  
 والسكر والاعماء وقهقهة بالغ في صلوة ذ  
 ركوع وسجود ومباشرة فاحشة خلا فالمحمد  
 ونوم مضطجع ومتكئ او مستند الى ما انزل  
 سقط لا يوم قائم او قاعد او ركع او ساجد  
 ولا خروج دودة من جرح او لحم سقط عنه ومس  
 ذكر او امرأة وفرض الغسل غسل الفم والانف  
 ساير البدن لا ذلك وقيل ولا ادخال الماء جلدة  
 الا قلف وسنة غسل يديه وفرجه ونجاسة ان  
 كانت الوضوء الا رجليه وثلاث الغسل المستحب  
 ثم غسل الرجلين لانه مكانه ان كان في مستنقع  
 الماء وليس على المرأة نفقض صغيرا ولا يلبس  
 ان بل اصلها وفرض لا تزال المني في دفق  
 وشهوة ولو في نوم عند انفصاله لا خروج خلافا  
 لابي يوسف ولروية مسيقظ لم يتذكر الاحتلام  
 بل لا ولو مذيلا خلا فانه لا يلج حشفة في قبل او

ذكر ما ينبغي في الوضوء

اي صورك جمع اولي  
 حاجك بولكل



دبر من ادعى حجة وأن لم ينزل على الفاعل و  
المفعول به ولا نقطاع حيض ونفاس ولا  
لمزني وودي واحتمام بلا بلل وابلج في  
بهمة او ميتة بلا انزال وسن للجمعة و  
العبد بين والا حرام وعرفة ووجب للميت  
كفاية وعلم من اسلم جنبا والادب ولا يجوز  
مسح مصحف الا بغلافه المنفصل لا المتصل في  
الصحيح وكره بالكيم ولا مسح درهم فيه سورة  
الا بصرة ولا الجنب دخول المسجد الا لضرورة  
ولا قراءة القرآن ولودون آية لا على وجه الدعاء  
والشأ ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء و  
الحايض والنقاس كالجنب **فصل** ويجوز  
الطهارة بالماء المطلق بماء السماء والعين والبرق قوته  
والاودية والبحار وان غير بطاهر بعض وصاته  
كالتراب والزعفران والصابون او اثنين  
بالماء لا بما خرج عن طبعه بكثرة الاوراق  
او بغلبة غيره او بالطين والاباء اعتصر شجر  
او ثمر

ط  
صود كدر صكره  
كل الصواب

او ثمر كالشربة والخل وماء الورد وما القلا  
والمرق ولا بما قليل ووقع فيه نجس ما لم يكن  
غديرا ولا يتحرك طرفه المتنجس يتحرك طرفه  
الاخر ولم يكن عشرين في عشر وعظمه عالا  
الارض بالفرق فانه كالجاري وهو ما يندرج  
تسبته فيجوز الطهارة به عالم يراثر النجاسة  
وهو لون او طعم او ريح والماء المستعمل طاهر غير  
ظهور هو المختار ومن الامام انه نجس مغلظ  
وعند ابى يوسف مخفف وهو ما استعمل لقربه  
او لرفع حدث خلافا للمحمد ويعبر مستعملا  
اذا انفصل عن البدن في مكان ولو انفث جنب  
في البئر بلانية قبل الماء والرجل نجس عند الامم  
والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده و  
عند ابى يوسف هما باجماعهما وعند محمد الرجل  
طاهر والماء ظهور وموت ما يعيش في الماء  
فيه لا ينتجس كالسمك والضفدع والسرطان ايلنج  
وكذا موت ما لانفسه سائلة كالبق والزبابة

نجس

النجس

وقيل اذا التفت

وهو مستقر  
سنة ابي

سنة

قوته

في محله اليك آية  
طاهره صوبيه اريد

هو جكر كنه جنس اول جود  
عالم اليك صوبيه في غير

هو جكر كنه جنس اول جود  
عالم اليك صوبيه في غير



والزنبور والعقرب وكل اهاب دبع فقد  
 طهر الاجلد الادمي لكرامة والخزير لنجاسة عينه  
 والغيل كالسبع وعند محمد كالخزير قالوا وما  
 طهر جلده بالدباغ طهر بالزكوة وكذلك وان لم يؤكل  
 وشعره لم يمتد وعظمها وعصها وقرنها وحافها  
 طاهر وكذا شعر الانسان وعظمه فتجوز الصلاة  
 معه وان جاوز قدر الدرهم وبول ما يؤكل لحمه نجس  
 خلا للمجد ولا يشرب ولو للتداوي خلا لابي يوسف  
**فصل** تنزه البئر لوقوع النجس لا بنحو بئر ورث  
 وخشي ما لم يستكر ولا خشي حمام وعصفور على  
 الانقطاع فكالصبيح والاشمس في الوقت لا بعد ذلك  
 فخرج ويجوز المسح على الجر موقوف فوق النجس قبل  
 الحدث وعلى الجوب مجلد او منعلا وكذا على  
 الثخين في الاصح عن الامام وهو قولهم لا على ما  
 وقلنسوة وبرقع وقفازين ويجوز المسح على  
 الجبيرة وخزقة المرحمة ونحوها وان شذها بلا  
 وضوء وهو كالفسل فيجمع معه ولا يتوقف مسح

فانه

فانه طاهر واذ اعلم وقت الوقوع حكم بالنجس من  
 وقته والافق يوم وليلة ولا ينتفع الواقع ولم يتفصح  
 ومن ثلثة ايام وليالها ولا انتفع او تفصح وقال  
 من وقت الوجدان وعشرون دلو او وسطا الى ثلثين  
 يموت خوفاة او سام ابرص واربعون الى ثلثين  
 بنحو حامية او دجاجة او سنور وكله بنحو كلب  
 شاة او دمي او ان يفتح الحيوان او تفصح وان  
 لم يكن نزعها قدر مكان وفيه ينزع ما في دلو الى  
 ثلثمائة وما زاد على الوسط احتسب به وقيل  
 يعتبر في كل بئر دلوها وسور الادمي الا فرس  
 ما يؤكل لحمه طاهر وسور الكلب والخزير وسباع  
 البهايم نجس وسور الهرة والدجاجة المخللة  
 وسباع الطير وسواكن البيت كالحيّة والفارة و  
 سور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به ان لم يجد  
 غيره ويتيمم وايّا قثم جاز وعرق وكل شيء كسوة  
 وان لم يوجد الا نبيذ التمر يتيمم ولا يتوضأ عند  
 ابي يوسف به وفيه وعند الامام يتوضأ وعند محمد

لما يشك في

وكل حيوان اذا خرج حيا  
 وقد اصاب الماء في بطنه  
 كان سورة طاهر  
 ان الواقع اي الحيوان عليه نجس  
 لا نجس الماء ولكن الارض  
 ان لا يتوضأ به وان توضأ  
 جاز والله اعلم

بانه يرد طاروق  
 مكروه







ثلث اصابع من اليد على الاعلى <sup>وكنة</sup> ان يبتدا  
 من اصابع الرجل ويعد الى الساق مفرجا اصابعه  
 خطوطا مرة واحدة ويمنعه الحرق الكبير وهو ما يبتدا <sup>اي ظاهر</sup>  
 ومنه قدر ثلث اصابع الرجل اصفرها وجميع في خوف  
 لا في خفي بخلاف النجاسة وكذا الانكشاف وينقصه  
 ناقصا الوضوء ونزع الخف ومضى المدة ان لم يحس تلف  
 رجله من البر ولو نزع او مضى وهو متوضئ غسل  
 رجله فقط او خروج اكثر القدم الى الساق الخ نزع  
 ولو لم يقم فسا قبل يوم وليلة ثم مدة المسافر ولو  
 مسح مسافرا قام بتمام يوم وليلة نزع والاعتمار او  
 والمعذور ان لم يس على الانقطاع فكل الصبي والاعمى  
 في الوقت لا بعد خروجه ويجوز المسح على الجرم فوق الخف <sup>فوق</sup>  
 ان قبل الحدث وعلى الجورب مجلد او منعلا وكذا على  
 الثخين في الاصح عن الامام وهو قولهم لا على عمامة  
 وقلنسوة وبرقع وقفازين ويجوز المسح على الجيرة و  
 خرقه القرحه ونحوها وان شدها بلا وضوء وهو كما <sup>قريب من بقلنسوة</sup>  
 الفصل في جمع معة ولا يتوقت ويسح على كل العصاة  
<sup>اي وقتا معة</sup>

لبس

اي وقتا معة <sup>مع</sup>  
 اي وقتا معة <sup>مع</sup>

صلى الله عليه وسلم

مع فرجها ان ضرة حلها كان تحترج ارجحة او لا ويكفي  
 مسح اكثرها فان سقطت عن برئطل والا فلا ولو  
 تركه من غير غدر جاز خلافا لهما <sup>وضع</sup> على شقاق رجله <sup>بار</sup>  
 دواء لا يصل الماء تحته بحرية اجر الماء على ظاهر الداء  
 ولا يفتقر الى نية في مسح الخف والراس **باب الحيض**  
 هو دم ينقصه رحم امرأة بالغة لا دائرا او اقله ثلثة  
 ايام بلباليها وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث  
 واكثره عشرة وما نقص عن اقله او زاد على اكثره  
 فهو احتضاة وما نراه المرأة من اللون في مدته سوا  
 البياض الخالص فهو حيض وكذا الطهر المختل بين  
 الدمين فيها وهو يمنع الصلوة والصوم <sup>تقصيه</sup>  
 دونها ودخول المسجد والطواف وقربان ما تحت  
 الانزار وعند محمد قربان الفرج فقط ويكفر مسخا  
 وطئها وان انقطع لتمام العشرة حل وطئها قبل  
 الفصل وان انقطع لاقلا لا يحل حتى تغسل او يمسح  
 عليها ادنى وقت صلوة كاملة وان كان دون  
 عادتها لا يحل وان اغتسلت واقل الطهر عشرة ما

اي كندة حاليلة



والغزور من لا يغسل عليه وقت صلاة  
والغزور الذي يغسل عليه وقت صلاة  
او ما بعده اغتسله اغتسله اغتسله اغتسله  
ولا يمكن ان ينو ضاء ويصلي خائبا من وقت  
صلاة الاخر باب الاغتسال بطريقه الصلح  
في غير وقت الصلاة  
والغزور من لا يغسل عليه وقت صلاة  
والغزور الذي يغسل عليه وقت صلاة  
او ما بعده اغتسله اغتسله اغتسله اغتسله

ولا احدا اكثر الا عند نصب العادة في زم الاستمرار واذا زاد  
الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله مستحاضة  
والانحاض وان كانت مبتدأة وزاد على العشرة فالعشرة  
حيض والزائد مستحاضة والنفاس دم يعقب الولد وحكمه  
الحيض ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما وما زاد على ذلك  
من الحيض والحمل وعند الوضع وما دون ربع الثوب من مخفف كبول  
الفرس وما يؤكل من خضر طير لا يؤكل الا ينضح مثل  
الابوعفوة ودم السمك وخرطوط طاهر الامن  
الرجاجة والبط وخوها ولعاب البغل والحمار  
طاهر عند ابي يوسف مخفف وماء ورد على نجس نجس  
كعكسه ولو لم يثوب طاهر من رطب نجس فظهرت  
فيه رطوبة ان كان بحيث لو عصر قطر نجس  
والافلاكما لو وضع رطبا على مطبين بطين نجس خاف  
ولو تنجس طرف فيه وغسل طرفا بلا خراكم بطهارة  
كنهه بالثوب عليه امر تدوسها فغسل بعضا وذهب  
طهرها وانفحة الميتة ولبنها طاهر خلا فالها ولا تنجس  
سنة ما يخرج من احد السبلين غير الريح وما سق فيه

عدبل  
هو في الاول من ثوبه فانما

عدبل يسمى بخوجرجة ينقيه يدبر بالحجر الاول ويقبل  
بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر  
بالثاني والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحجر افضل يديه  
اولا ثم الحجر ببطن اصبع او اصبعين او ثلث لابرو سها نفس  
ويروى مبالغة ان لم يكن صابما وجب ان يجاوز النجس الحجر  
اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء ولا يستنجى  
بعضهم وروث وطعام وميتة وكرة استقبال القبلة وتشد  
بارها ببول وخوه وكوفه الخلاء **كتاب الصلوة** وقت الفجر من  
طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء  
مثليه سوى في الزوال وقالوا ان يصير مثله ووقت  
العصر من انتهاء وقت الظهر لغروب الشمس ووقت  
المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن  
في الافق بعد الحمرة وقالا هو الحمرة قبل وبه يفتي ووقت العشاء  
والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدر الفجر  
عليه للترتيب ومن لم يجد وقته الا يجبان عليه وتسحب  
الاففار في الفجر بحيث يمكن ادائه بترتيب اربعين آية  
او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء والمادية

الاعادة

الفجر الثاني وهو البياض الذي  
المعترض في الافق لا طلوع



في غير الصلاة

على الوجه المذكور والابرأ بظهر الصيف وتأخير العصر  
ما لم تتغير الشمس في الصيف والعشاء الثلث والوتر  
الاخره لمن يتق بالانبياء والا فقبل التوم وتجعل  
ظهر الشتاء والمغرب وتجعل العصر والعشاء يوم الغدا  
وتأخير غيرهما ومنع عن الصلوة وسجدة التلاوة و  
صلوة الجنائز عند الطلوع والاعتوى والمغرب  
الا عصر يوم وعن التنفل وركعة الطواف بعد صلوة  
المغرب والمصر للعن قضا فائتة وسجدة التلاوة  
وصلوة جنازة وعن التنفل بعد طلوع الفجر بالكثر  
من سنة وقبل المغرب وقت الخطبة ايا كانت وقبل  
صلوة العيد وعن الجمع بين صلوتين في وقت الا  
بصرفه ومنزلة ومن ظهر في وقت عصر وعشاء  
صلتهما فقط ومن هو اهل فرض في اخر وقت يقضيه  
لام حاضته فيه **باب اذا سن للفرايض دون غيرها**  
ولا يؤذن لصلوة قبل وقتها ويعاد فيه لو فعل خلافا  
لابي يوسف في الفجر يؤذن للفائتة ويقوم وكذا للادوي  
الفوايت وخبر فيه وكره تركهما للمسافر لا المصلي في

بولوت  
نوت كونه

أي صبي إذا بلغ أو من  
أسلم أو من غما عليه

بينة

بينة اذان  
جميع اذان

بينة في المصروند بالهلال للنساء وصفة الاذان  
معروفة وينز يد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة  
خير من التوم مرتين والاقامة مثله وينز يد بعد  
فلاحها قد قامت الصلوة مرتين وينزل فيه  
بحذر في اويكره الترجيع والتجيين ويستقبل بها  
لقبلته ويجول وجهه يمنة ويشتره عند حي على الصلوة  
حي على الفلاح ويستدبر في صومعة ان لم يقدر التحول  
واقفا ويجعل اصبعيه في اذنيه ولا يتكلم في اثناهما  
ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل بينهما وقال الاجلثة  
خفيفة ولا تحسن المتأخرون التشويب في كل صلوة  
ويؤذن ويقوم على ظهره جازا اذان المحدث وكره  
اقامة واذان الجنب ويعاد كاذان المرأة والمجنون  
وسكران ولا تعاد الاقامة ويستحب كون المؤذن  
عالم بالسنة والاقوات وكره اذان الفاسق والصبي  
والقاعدا الا اذان العبد والاعمى والاعرج وولد الزنا  
فاذا قال حي على الصلوة قال الامام والجماعة واذا قال  
قد قامت الصلوة شرعوا وان كان الامام غائبا او

قامته صوته يرفع اذنه مكرره

صلوة مفردة اذنية اقامته بنية  
برسكة اليد فصل



الصلوة

هو المؤمن لا يقولون حتى يحضر باب الشرط  
هو طهارة بدن المصلي من حدث وخبث  
وثوبه ومكانه وستر عورته الرجل من تحت سترته  
والمرأة من تحت ركبته والامة مثله مع زيادة بطنها و  
ظهرها وجميع بدن الحرة عورة الا وجهها ولبها  
وقدميها في رواية وكشف بريح عضو هو عورة يجمع  
كالبدن والفخذ والساق وشعرها النازل وذكره  
بمفرده والانشين وحدها وحلقه الدبر وعفدها  
وعند ابى يوسف انما يمنع انكشاف الاكثر وفي النصف  
عنه روايتان وعادى ما يزيل النجاسة يصلي  
معها ولا يعيد ولو وجد ثوبا ربعة طاهره صلى  
عاري لا يحريم وفي اقل من ربعة تحريم والافضل  
الصلوة به وعند محمد قلزم وان لم يجد ما يستر  
عورته فصلى قائما بركوع وسجود جاز والافضل  
ان يصلي قاعدا باثنا و قبله من نمكة عين الكعبة ومن  
يعد جهتها فان جهلها ولم يجد من يسأله عنها تحريم  
وصلي فان علم باخطائه بعدها لا يعيد وان علم بغيره

استدار

١٠

رأيه

استدار وبني وكذا ان تحول وان شرع بلا تحريم لا يجوز  
وان اصاب وعنه ابى يوسف ان اصاب جازت  
وان تحري قوم جهات وجهها حال طاهم جازت  
صلوة من لم يتقدم بخلاف من تقدم او علم حاله وخالفه  
وقبله الخاف جهته قدرته ويصل قصه قلبه صلوة بتحريمها وضم  
الي القصه افضل ويكفي مطلق اليك للنفل والتب وكبر  
والله اوج في الفاجع وللغرض شرط يقبض كالصوم مثلا  
المفدى بنو المصايف ايضا والنجاسة بنوي الصلوة  
للدعاء والدعاء لليب ولا يشترطية عدد الركعات  
**باب صفة الصلوة** فرضها التحريمية وهي شرط والقيام  
والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخير قدر  
الشهد وهي اركان والخروج بصنعة فرض خلافها  
وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في  
الاوليين ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان  
وعند ابى يوسف هو فرض والقعود الاول والشهدان و  
لفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العبدتين والجهري في  
محله والامرار في محله وسنن ارفع اليدين العزيمة ونشئ

الظاهر



اصابعه وجهر الامام بالتكبير والتثنا والتعوذ والتسمية  
 والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرة وتكبير الكف  
 وتسيح التثنا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه ونفخ اصابعه على الشفح  
 وتكبير التجدد وتسيح التثنا ووضع يديه وركبته واقتراف  
 رجله اليسرى وانصب اليمنى والقومته والجلبة والصلوة  
 على النبي والدعاء وادابها نظره الى موضع سجوده وكظم  
 فيه عند التثاوب واخراج كفيه يديه عند التكبير ودفع  
 السعال ما استطاع والقيام عند حي على الصلوة وقيل عند  
 حي على الفلاح والشرع عند قد قامت الصلوة **فصل**  
 ينفي الخشوع في الصلوة واذا اراد الدخول في ركعة جازيا  
 رفع يديه محاذيا باهامه شحمتي اذنيه ولا يفرج بين  
 اصابعه كل التفريج ولا يضم كل الضم وقبل ما شأ وعند  
 ابي يوفى رفع مع التكبير لا قبله والمرأة ترفع حذاء من كبرها  
 ومقارنة تكبير المؤمن تكبير الامام افضل خلافا لهما يزل  
 التكبير الله اجل واعظم والرحمن اكبر ولا اله الا الله وسبحان  
 اكبر بالفارسية صح وكذا الوقوف بها عاجزا عن العربية او حج  
 وسبى بها وغير الفارسية من الاسن مثلها في الصحيح ولو شرع

عند التكبير  
 في الركعة الاولى  
 والركعة الثانية  
 والركعة الثالثة  
 والركعة الرابعة

شرح

بالله اعظم لا يجوز وقال ابي يوفى ان كان يحسن  
 التكبير لا يجوز الا به يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت  
 سرة في كل قيام من فيه ذكر الحمد في قيام شرع فيه  
 قراءة فيض في الغنوة و صلوة الخانة خلافا لابي يوفى  
 في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد من اتفاقا ثم يقرأ بحالك  
 اللهم ولا يضم وجهه وجهي خلافا لابي يوفى ثم يتعوذ  
 سرا للقرأة فيأية به المبوق عند قضا ما سبق لا المقتردي  
 ويؤخر عن تكبيرات العبد من وعند ابي يوفى هو تبع للتثنا  
 فيأية به المقتردي ويقدم على تكبيرات العبد من ويسمى اول ركعة  
 ركعة لا بين الفاتحة والسورة خلافا للمحمد في صلوة الخافعة  
 وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين سورتين في الفاتحة  
 ولا من كل سورة او ثلث آيات فاذا قال لا امام ولا اله الا  
 اعين هو والمؤمن ثم سرا ثم يكبر كما يعتمد بيديه على ركبتيه  
 ويفرج اصابعه باسطة ظهره غير رافع راسه ولا منكسره  
 ويقول ثلثا سبحان ربي العظيم وهو ادناه وتستحب الزيادة  
 مع الايتار المنفردة ثم يرفع الامام راسه قائلا سمع الله  
 من عبده وكتفه به وقال يضم اليه ربهنا لك الحمد ويكتفي المقتردي

ثم يقرأ الفاتحة والحمد

او رفق

عند التكبير  
 في الركعة الاولى  
 والركعة الثانية  
 والركعة الثالثة  
 والركعة الرابعة







خلقاً

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, appearing as 'श्री गुरुदेव' (Shri Gurudev).

حدیب بی بی بوکر







أما الله وأنا البه راجع  
 لا يجوز  
 لا يجوز

أو السجدة أو الاسترجاع أو الحوقلة خلافاً لما  
 يوجب ولو أراد بذلك علامة أنه في الصلوة لا يفسد  
 اتفاقاً ولو فتح على غير إمام فسدت إن فتح على  
 إمام فسدت مطلقاً لا يصح والسلام عند الركعة  
 وقراءة من مصحف خلافاً لهما وأكله وشربه وسجوده  
 على نجس خلافاً لما في يوسف فيما إذا أعاده على طاهر  
 والعمل الكثير وشروعه في غيرها لا يشروعه غير ثانياً  
 ولأن نظر المكنوب وفيه ما أكل ما بين كسائه  
 دون الخصة ونفسه في قعرها إن مر مارة في موضع  
 سجوده إذا كان على الأرض وحاذى الأعضاء إذا كان  
 على الدكان أو المار ولا تقصد وينبغي أن يضر إمام  
 في الصخرة ستره طول ذراع وغلظ أصبع ويقرب  
 مني ويجعل على أحد جانبيه ولا يكفى الوضع والخط جنة  
 ويذكر المار بالاشارة أو التبع لانهما إن عدت  
 السيرة أو قصد المرور بينهما وبينها أو جاز تركها عند  
 أمر المرور وسيرة الإمام يجزئ عن القوم ولو  
 صلى على ثوب بطنه نجسه صح أن لم يكن مضطراً وكذا

صورته أو صلى ركعة من صلوة ثم رجع أو نود وجد الركعة  
 من غير طم البعد فخرج في صلوة أخرى هذه لا خفاء  
 ولا يفتى من الركعة التي صلواتها وأن رجع في الصلاة  
 الدخول في الركعة التي صلواتها فبقيت أولى صلواته

أصدر يعني بشك ذلك  
 لو صلح

لو صلى على الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء  
 تحرك أحداهما بحركة الأخر أو لا وكله **فصل**  
 وكراهية عبثه لنجسه أو بدنه وقلب الحجة الأمرة  
 ليتمكن السجود وقرقة الأصابع والتخضر والأ  
 لتفات والاقعاء وافتراش ذراعيه ورفد اليدين بكونه قنق  
 السلام بيده والتربع بلا قدر عذر وكف يديه  
 وسدله والتشاوب في التطيع وتغيض عينيه والصلوة  
 معقوص الشعر أو حاسر الرأس لا تذلل أو في ثياب البذلة  
 ومسح جبهته فيها من التراب أو نظره إلى السماء أو  
 الآتي والتبج بيده خلافاً لهما وقيام الإمام في طاق  
 المسبح وانفراده على الركبان أو الأرض والقيام خلف  
 صف فيه فرجة وليس ثوب فيه تضامير وإن يكون فوق  
 رأسه أو بين يديه أو جذاً صورت إلا أن يكون  
 صغيرة لا تدبر والمناظر أو لغير ذي روح أو مقطوع  
 الرأس لا قتل الحية والعقور وقيام الإمام في المسجد ساجداً  
 في طاعة والصلوة الظاهر قاعد يتحدث ولا مصحف أو  
 سيف معلق أو لا شمع أو سراج أو على بساط ذي هـ

فرقة يعني برما قلوه  
 يشلق

التي يكون قنق  
 البذلة  
 البذلة  
 البذلة

التي يكون قنق  
 البذلة  
 البذلة  
 البذلة

فقط  
 فقط  
 فقط  
 فقط



تصاوير ان لم يسجد عليها وكره البول والتخلى و  
 الوطى فوق مسجد ومخلق بابه والاصح جوازها عند  
 الخوف على مناعه وجوز نقبته بالحجر وماء الذهب  
 والبول ونحوه فوق **باب الوتر** والنوافل الوتر  
 واجب وقال السنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد  
 يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت في ثلثة  
 دائما قبل الركوع بعد ما كبر ورفع يديه ولا يقنت في  
 صلاة غيرهما ويتبع المؤتم قانت الوتر ولو بعد  
 الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلا لابي يوسف بل يقف  
 ساكنا في الاظهر والسنه قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب  
 والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد العشاء اربع و  
 عند ابي سفيان بعد الجمعة ست وندب الاربعة قبل العشاء  
 ركعتان والست بعد المغرب والاربعة قبل العشاء و  
 وبعدها وكره الزيادة على اربع بسلامة في نفل النهار لا  
 في نفل الليل الا ثمان خلا فاليها ولا يزداد على ثمان والافضل  
 فيها اربع وقال في الليل المثنى افضل وطول القيام افضل  
 من كثرة الركعات والقراءة فرض في ركعة الفرض وكل نفل و

الوتر

والوتر ويلزم نفل شرع فيه قصد او لو عند طلوع  
 والغروب لا ان شرع ظانا انه عليه ولو نوى اربعاً و  
 افسد بعد القعود الاول او قبله قضى ركعتين وقال ابو  
 يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله وكذا المذاهب لو جرد الا  
 ربع من القراءة او قرأ في احدى الاخرين فقط او  
 تركها في احدى الاولين او احدى الاخرين فقط قضى  
 ركعتين اتفاقاً ولو قرأ في احدى الاولين لا غير او في  
 احدى الاولين وحدى الاخرين قضى اربعاً وقال  
 محمد يقضى ركعتين ولو ترك القعدة الاولى فيه لا يبطل  
 خلا للمحمد ولو نذر صلاة في مكان فاداه في ارض  
 شرفاً منه جاز ولو نذر صلاة او صوماً في غدر في ضمت  
 فيه لزمها القضاء ولا يصح بعد صلاة مثلاً او صح النفل  
 فاعدا مع القدرة على القيام ولو قعد بعد ما افتحة  
 قائماً جاز ويكره لو بلا عذر وقل لا يجوز الا في العلة  
 لعذر ويستعمل ركبا خارج المصرو موبالاً اي جهة توجت  
 دابته وبني بنزول خلا لابي يوسف ويكره لا يبني  
**فصل** في التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان

ولو قرأ في الاولين  
 او الاخرين فقط

قال اتفاق الامام ابو علي في التراويح  
 انه سنة مؤكدة ولو قرأ في الاولين  
 او الاخرين فقط لا يبطل

فان كان في كل ليلة من رمضان  
 تراويح سنة مؤكدة



بعد العشاء قبل الوتر وبعده جماعة عشرون ركعة  
 عشرة تسليمات بعد كل اربع بقدرها والسنة فيها  
 الخم مرة فلا يترك لكسل القوم وتكره قاعد امع  
 القدرة على القيام ويؤتى بجماعة في رمضان فقط او  
 الافضل في السن المترك الا التراويح **فصل**  
 في الكسوف يصل امام الجماعة بالناس عند كسوف الشمس  
 ركعتين في كل ركعة بركوع واحد ويطول القراءة و  
 يخفيها وقال لا يجوز جهر لم يدعوا بعدها حتى  
 يخلى الشمس ولا يخطب الامام فان لم يحضر صلوا  
 فرادى ركعتين او اربعا كالخسوف والظلمة والريح  
 والفرج **فصل** لا صلوة بجماعة في الاشتغال دعاء  
 له واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال يصل الامام  
 بالناس ركعتين جهر فيها بالقراءة ويخطب بعدها  
 خطبتين كالعيد عند محمد وعند ابى يوسف خطبة  
 واحدة ولا يقلب اتربتهم ولا يقلب الامام عند  
 محمد ويخرجون ثلثة ايام فقط ولا يحضر واهل البيت  
 الفريضة شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى

جماعة تسليمة  
 في كل ركعة  
 في كل ركعة  
 في كل ركعة  
 في كل ركعة

يقطع المطر

يقطع المطر

يقطع المطر

تلك

طوبى

دو

قرآن

يد

وقد

ويقتدى

ويقتدى وان يسجد وهو في الراي يتم شفعاء ولو سجد  
 لثالثة يتم ويقتدى بها تطوعا الا في العصر ولو سجد  
 الفجر او المغرب يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية  
 بسجدة فان قيديه ولا يقتدى ولو كان في سنة  
 الظهر او الجمعة فاقم وخطب يقطع يقطع  
 وقيل يتمها وكره خروج من مسجد اذن فيه قبل ان يصل  
 ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى نكرو  
 الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف  
 فوت الفجر جماعة ان ادى سنة يتركها ويقتدى و  
 ان رجلا ادرك ركعة لا يتركها بل يصلها عند باب  
 المسجد ويقتدى ولا يقضي الا تبعا للفرض وعند محمد  
 يقضي بعد الطلوع ويترك سنة الظهر في الحالين جميعا  
 ويقضيها في وقت قبل شفعاء وغيرها وغير الفرائض  
 الخمس والوتر لا يقضي اصلا وم تركعة واحدة من الظهر  
 بجماعة لم يصل بجماعة بل ادرك فضلها وغنى  
 مسجد اولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشا  
 ما لم يدرك جماعة يخفف فوته ومن ادرك الامام ركعا

ان

اي

يدرك

الذي يكون له الخروج الى المسجد الاقامة فالاكتفاء  
 بقوله وان صلى لا يكون له قطع له يقطع الا من تقام به  
 جماعة اخر فان عظمى الجماعة لا يقطع الا من تقام به  
 لا يكون له الخروج وان اقتصد

ان

ادرك



فكبر وقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن كبر  
 قبل امامه فادركه امامه فيه ركوعه **باب**  
 قضاء الفوائت الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين  
 الفوائت والوتر بشرط فلو صلى فرضا ذكر افايتة  
 فسد فرضه موقوفاً وعندهما بانها لو قضاها قبل  
 ادائها ست بطلت فرضية ماضية والا صلى عنده  
 لا عندها والوتر كالفرض عملاً فذكره مفسد خلافاً  
 لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسياً صلى السنة  
 كالفرض عملاً فذكره مفسد خلافاً لهما ولو صلى العشاء  
 بلا وضوء ناسياً صلى السنة والوتر به بعيد السنة  
 لا عادة العشاء ولا بعيد الوتر خلافاً لهما ويبطل  
 الفرضية لا يبطل اصل الصلوة خلافاً للمجد ويسقط  
 الترتيب بضيق الوقت وبالنسيان وبصيرورة  
 الفوائت سناً حديثة او قديمة ولا بعيد بعودها  
 الى القلة فمن ترك سناً او اكثر وشرع يؤدي الوقت  
 مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصله وقيته  
 بعده ذكره صحته وقيته وكذا الوقت في تلك الفوائت

بقي الله فافاته صلوة الفجر فصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 والوتر من اليوم الثاني وهو ذكر الفائتة في كل منها  
 صلى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني وبطلت فرضية ماضية  
 من تلك الفوائت في غير يومها وبصير ما صير منها فلا  
 وهذا بالاتفاق

الا فرض

الا فرضاً او فرضين فصله وقيته ذكره ولا يقتل بترك  
 الصلوة عمداً ما عجز عن تركه عقيب فرضه ثم اسلم  
 في الوقت لزمه اعادته ولا يلزمه قضاء ما فاته زمان الوتر  
 ولا قضاء ما فاته بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل ايامه  
**باب السجود** للسجود اذا سر بزيادة او نقصان سجدة  
 بعد التلحين وقيل بعد واحدة وتشهد وسلم ويأتي  
 بالصلوة على النبي وم والردع في قعدة السجود هو الصحيح  
 ويجوز ان يقرأ في ركوع او سجود او قعود او قدم ركناً  
 او اخره او كرهه او غير واجب او تركه ركوع قبل القراءة  
 وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد وركوعه  
 والحج من غير ما يخفى وترك القعود الاول وقيل كل يقول  
 لا ترك الواجب ان تشهد في القيام والركوع لا يجب  
 وان سرى من اراد بكيفية سجدتان ويلزم المقنن سر  
 امامه ان يسجد لاسهوه <sup>واسهوه واحدة</sup> والمبوء يسجد مع امامه ثم  
 يقضه مكباً سرى عن القعود الاول وهو اليه اقرب  
 عاد والآخر يسجد للسجود فان سرى عن الاخير عما  
 مالم يسجد ويسجد للسجود وان يسجد بطل فرضه بركعة

او كل ما ذكر من وجبات السجود ناسياً  
 لانه مشتمل عليه ناسياً

والمسبوق صحيح



عند محمد وبوضعه عند أبي يوسف وصارت ثقلا  
 خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شأوان فعدة في الصلاة  
 ثم اقام معاد وسلم عالم يسجد وان سجد ثم فرضه  
 ويسجد للسرو ويضم سادسة والركعتان ثقلوا للفقهاء ولا تقضاهما  
 لو قطع ولا تنوبان عن سنة الظهر ومما اقتدى به فيها  
 صلاحها فقط ولو افسد قضاها وعند محمد يصل  
 سنا ولا قضا لو افسد ولو سجد للسرو في شفع  
 التطوع لا يني عليه ولو بني صح وسلام من عليه  
 السرو يخرج من الصلاة فيه فوفان سجد على اليها  
 والا لا فيصح اقتداى به بعد سلامه ويصير فرضه  
 اربعاً بنية الاقامة وبطل وضوئه بغير فقهه ان سجد  
 والا فلا وعند محمد لا يخرج من فثبت الاحكام المذكورة  
 سجد اولاً ولو سلم من عليه السرو بنية ان لا يسجد  
 بطلت نية وله ان يسجد وان شك في صلوة كم  
 صلى كم صلى ان كان اول ما عرض له مستقبل والا تحري  
 وعمل بغلبة ظنه فالتمس ان يكون بنى على الاقل وقد  
 في كل موضع احتمال ان موضع القعود وتوم صلى الظهر

اقتداء

انه

انه انما فسلم ثم علم انه صلى ركعتين انما وسجد للسرو  
**باب الصلوة** المريض عجز عن القيام او خاف زيادة  
 المريض بسببه صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذر  
 الركوع والسجود اوى برأسه قاعدا وجعل سجدته  
 اخفض ولا يرفع لوجهه شيئا للسجود فان فعل فهو  
 يخفض رأسه صح ايمانه والا فلا وان تعذر القعود اوى  
 مستلقيا ورجلاه الى القبلة او مضطجعا ووجهه  
 اليها وان تعذر الايماء برأسه اخبرت الصلوة ولا يوى  
 بعينه ولا يحاجبه ولا يقلبه وان تعذر قدر على القيام  
 وعجز عن الركوع والسجود يوى قاعدا وهو افضل في الاثما  
 ولو مرض في اثناء الصلوة بني بما قدر ولو افتتحها  
 قاعدا يركع ويسجد فقد رعى القيام بني قائما و  
 قال محمد رحمه الله عليه ستألف وان اخفها  
 افتتحها بايماء فقد رعى الركوع والسجود استأنف  
 والمتطوع ان يتكئ على شيء ان اغنى ولو صلى في  
 فلك جابر قاعدا بلا عذر صح خلافا لهما وفي الموطأ  
 لا يجوز بلا عذر ومن اغنى عليه او جن يوما وليلة

على اخفض من ركوع

أورأسه في المشرق ورجلاه الى المغرب





قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعند محمد رحمه الله عليه  
يقضى ما لم يدخل وقت السادسة **باب السجدة الثانية**  
على من تلا آية من اربع عشرة آية في الاعراف والتعديرو  
التخل والاسرى ومريم والجمع اولاد الفرقان والنمل  
والم تنزيل وص وفصلت والنجم والانشقاق  
والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد وعلى المؤمن مبتلا  
امامه ولا يجب تلاوته اصلا الا على سامع ليس مع في  
الصلوة ولو سمعها المصلي ممن ليس معه لا يسجد في  
الصلوة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا يجوز ولا  
تبطل الصلوة ولو سمعها من امام فاقترى به قبل  
ان يسجد سجد معه وان اقتدى بعد ما سجد فان  
كان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان كان في غيرها  
سجدها خارج الصلوة كما لو لم يقند ولا تقضى الصلوة  
نية خارجها تلاها ثم دخل في الصلوة واعادها  
وسجد كفته عن تلاوتين وان سجد الاولى ثم شرع  
واعادها يسجد اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس  
واحدة كفته سجدة واحدة وان بدل المجلس

وتسرية



ديت من ابيك او قوتك **باب السجدة الثالثة**  
وتسليته الشوب والرياسة والانتقال من غصن الى  
غصن اخر يتبدل ولو تبدل المجلس السامع نكر الوجوب  
عليه وان اتحد مجلس التلاوة واتحد مجلسه لا كيفية ان ٨ وان بدل المجلس الثاني صح  
يسجد بشرائط الصلوة بين تكبيرتين من غير رفع يدي  
ولا تشهد ولا سلام وكراه ان يقرأ سورة ويترج آية  
السجدة لا عكسه ونزب ان يضم اليها آية او آيتين قبلها  
ولم تحسن اخفاؤها عن السامعين ونقض **باب السجدة الرابعة**  
من جاوز بيوت مصره من جانب غربه مريد كسير وسطا  
ثلاثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه فيه ركعتين واعتبر  
في الوسط في الشرح لسير الابل ومشي الاقدام في البحر اعتدال  
الريح وفي الجبل ما يليق به فلو اتم المسافر ان قعد في الثانية  
صحت واساء والا فلا تصح ولا ينزل على حكم السفر حتى يدخل  
وطنه او ينوي مدة الاقامة ببلد اخر او قرية وهي عشرة  
يوما او اكثر ولو نوى ما يوضع بين مكة ومكة لا يصير مقاما الا  
ان يبيت باحداهما وقصر في النوى اقل منها او لم ينوي ان يبيت  
شيئا وبقي سنين وكذا عكسها باحد من الحروب او حاصر  
مصر او غيرها او حاصر اهل البقي في دارها في غيره ويتم اهل



هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

واعتوا بقرأة ويبطل المشي والركوب والمقاتلة وان  
 اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة برأها الصفة صلوا لها وحداها  
 وركبانا يومون لا اتي بهم قدروا ان عجزوا عن التوجه اليها  
 ولا يجوز بلا حضور عدو وابويكوف رحمة الله على الاجر  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم **باب الجنائز** يومها المخص  
 الى القبلة على شقة الايمن واكثر الاستلقاء يلقى الشرا  
 فاذا ماتت شدة والحية ونحوها عينيه ويستحب  
 تعجيل دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سريره محجور  
 تراويست عورته ويجرد ويوضأ بلا مضغمة واشتاق  
 ويفعل ماء مغلي يدبروا وحرض ان وجدوا الا في القول **فصل**  
 وغسل رأسه ولحيته بالخطمي واضطجع على يساره  
 حتى يصل الى المأبى القبر منه ثم على يمينه كذلك يجلس  
 مستند او يسح بطنه برفق فاذا خرج منه شيء غسله  
 ولا يعيد غسله ولا وضؤه وينشفه بثوب ويجعل الخنوق  
 على رأسه ولحيته والكافور على مساجده ولا يستره **باب الجنائز**  
 شعره ولحيته ولا يقص ظفره وشعره ولا يصفق بكفه  
 وسنة كفن الرجل قميص وهو من القطن الى القدم والزار

السرير افلح  
 يا برأخيد فانيش

فيقول

كل  
 او ولا يستر  
 يقفون وتلف

ولا يمسح ولقافة  
 سنة اوله

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

ولقافة وخرقه تربط على ثدييه او كفاية انزار  
 وخمار ولقافة وعنده الضرورة يكفى الواحد ولا  
 يقتصر عليه بلا ضرورة ويستحب الابيض ولا يكفى  
 الا فيما يجوز له لبسه في حال حياته وتجرى الاكفان  
 وتراقبل ان يدرج فيها وتبسط اللقافة ثم الانزار  
 على هام ثم يتعص ويوضع على الانزار ثم يلف الانزار  
 من قبل يساره ثم من يمينه ثم اللقافة كذلك والمرأة  
 تلبس الدرع ويجعل شعرها ضفرتين على صدرها  
 فوقه ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة ويقعد في  
 ان خيف ان ينتشر **فصل** الصلوة عليه فرض  
 كفاية وشروط طه اسلام الميت وطهارة واولي  
 الناس بالتقدم في السلطان ثم القاضي ثم امام  
 الحي ثم الولي الاقرب فالاقرب الا الاب فانه  
 يقدم على الابن والولي ان ياذن لغيره فان  
 صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد الولي ان شأولا  
 يصل غير الولي بعد صلوة وان دفن بلا صلوة  
 صلى على قبره عالم بطن نفسه ويقوم الامام

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ



هذا الصدر للرجل والمرأة وتكبر تكبيرة فثنى  
 عقيبها ثم ثنية يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعدها ثم ثلثة يدعو لنفسه وللميت والمسلمين  
 بعدها ثم اربعة ويسلم عقيبها فان كبر خيرا لا يتابع  
 ولا قرلة فيها ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاولى  
 ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم اجعل لنا فرط اللهم  
 اجعل لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا  
 ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر اخري فيكبر  
 معه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه يكبر ولا ينظر  
 مكن كان حاضرا حال التخميمة ولا يجوز راكبا في ثلث  
 ويكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان  
 خارجا اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه لا يصلي  
 على عفو ولا على غائب ومن التمس بعد الولادة غسل  
 وسمى وصلى عليه ولا تغسل في المختار وادرج في خرفة  
 ولا يصلي عليه ولو سمي صبي مع احد ابويه لا يصلي عليه  
 الا ان اسم احد هما او لم هو عاقلا او لم يسب  
 احدهما مع ولو مات لمسلم قريب كافر غسل غسل

هذا لا يصلي ان يرفع صوتا بالبناء  
 عند الاداء وفي الايضاح الاستهلال  
 هو ان يكون من يدخل عليه صوت من كذا  
 او حران عظمي او طر في عظمي او ما السقف  
 ثم يبعث عظمي في غل اختلا في الشاي  
 والاختلاف في غسل ويغسل وحرق

النجاسة

النجاسة ولغم خرفة والقاه من خرفة او دفعة الى  
 اهل دينه ورسن في حمل الجنائز اربعة وان يبذل في  
 مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم  
 مؤخرها ويسر عوابه دون الخشب والمشي خلفها  
 افضل واذا اصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن  
 الاغناق ويحضر القبر ويحذر ويدخل الميت فيه من  
 جهة القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلمه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمي قبر الميت لا الرجل  
 ويوجه الى القبلة وتخل العقدة ويسوي عليه اللبن او  
 الغصب ويكره الاجر والخشب ويرال التراب في ستم اء او كجلفاء  
 القبر بلا بريع ويكره بناؤه بالجص والاجر والخشب  
 ولا يدفن من قبر الا ضرورة ولا يخرج من القبر الا ان  
 يكون الارض مفضوبة ويكره وطع القبر والجلوس والنوم  
 عليه والصلوة **باب الغم بيد** هو من قتله اهل الحرب  
 او البغيا وقطاع الطريق او وجد في المعركة وبه اثره  
 الجراحة او قتله مسلم ظلما ولم نجب بقتله دينه فيكفن  
 ويصلي عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الا ما

وبالحد

اثنتان



ليس من جنس الكفن كالفر والجلود والخشب والصلح و  
يزاد وينقص مراعات <sup>للقن</sup> السنة وان كان  
صبيًا او مجنونًا او جنبا او عايبا او نفا يغسل خلافا  
لما يغسل ان قتل من المصروع يعلم انه قتل عدوا ظاهرا  
وكذا ان ارتبب بان اكل او شرب او علج او باع  
او اشترى او عاش اكثر من يوم عند ابي يوسف رحمه الله  
عليه خلافا لمحمد رحمه الله عليه ومضى عليه وقت صلاة وهو  
يعقل او وانه خيم او نقل من المعركة جنبا او اصى مطلقا عند  
ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان اوصى بامر اخر ولا يغسل  
ومن قتل جرحا او قصاصا غسل عليه ومن قتل ليغى او  
قطع طريق غسل ولا يصل عليه وقيل لا يغسل ويصل على  
قاتل ينفسه خلافا لابي يوسف رحمه الله **باب الصلاة**  
**في الكعبة** صح في الغرض والنفل ومن جعل فيها ظهره لا ظهر  
امام جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكراه ان يجعل وجهه ولو  
تخلقوا حولها وهو فيها جاز وان كان خارجا جازت  
صلاة مع هوا قرب اليها من ان لم يكن في جانب ويجوز  
الصلاة فوقها وتكره **كتاب الزكاة** هي ملك حرة من مال معين

محسن شرعا

سنة ويزاد او ينقص  
افاضه ويزاد

٣٥

شرعا من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة  
عن المملك من كل وجه لله تعالى وشرط وجوب العقل والبلوغ  
والا سلام والحرية وملك النصاب حيا فارغا  
عن الدين وحاجة الاصلية تام ولو تقدر املك انا ما  
فلا تجب على مجنون ولا صبي ولا مكاتب ولا مديون  
مطالب من العباد من قدر دينه ولا في ضار وهو  
المفقود والساقط من البحر والمغصوب ولا بينة عليه  
ومردون في بركة نبي مكانه وما اخذ مصادره او ظاهرا  
ودين كان قد عهد ولا بينة عليه بخلاف دين  
علم مقر ملي او معسر او مفلس او جاهد عليه بينة  
او علم به قاض خلافا لمحمد رحمه الله من المفلس بخلاف ما دون  
في البيت ونبي مكانه في المدفون في الارض او الكرم او غيرها  
وينزك الدين عند قبضة فخوب بدل مال التجارة عند قبض  
اربعين وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصاب بدل مال  
ليس مال عند قبض نصاب وحولان حول وقال ابن كرمي ما في  
منه مطلقا الا الدية والارث وبدل الكتابة فعند قبض  
وحولان حول وشرطا اذا ثابته مقارنة للاداء او لغزل



المقدار الواجب ولو تصدق بالكل ولم ينوها سقطت  
ولو بالفضل لا تسقط عنه عند أبي يوسف رحمه الله خلافا  
لحماد وتكره الحيلة لا سقاطا عند محمد خلافا لأبي يوسف  
ولو اشترى عبد للتجارة فنوى استخراجه بطل كونه للتجارة  
وما نوى للخزنة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه وكذا  
ما ورث وان نوى التجارة من ما ملكه حصة او وصية  
او نكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند أبي يوسف رحمه  
الله عليه خلافا لمحمد رحمه الله عليه وقيل خلاف بالعكس  
النذور للتصدق اليوم والدرهم والفقير **الزكاة السواء**  
السياسة التي تكفي بالزكاة في أكثر الأحوال وليس في أقل من خمس  
الابل زكاة فاذا كانت خمس مائة فقير اشاة وفي العشر شاة  
وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين اربعة وثلاثين بنت  
مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس  
واربعين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست  
واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى  
وستين لافق من سبعين جذعة وهي التي طعنت في  
الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي

احدى

احدى وتسعين حقان الامانة وعشرين ثم في كل خمس شاة  
الامانة واربعين وخمسة فقير حقان بنت مخاض الامانة و  
خمسة فقير اثنتي عشرة حقان ثم في كل خمس شاة الامانة وخمسة  
فقير اثنتي عشرة حقان وبنت مخاض الامانة وست وثلاثين  
فقير اثنتي عشرة حقان وبنت لبون الامانة وست وتسعين  
اربعة حقان الى مائتين ثم يفعل في كل خمس فعل في العشرين  
الى بعد المائة والخمسين والستين والعرب سواء **فصل**  
وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين  
سائمة فقير اربع وهو ما طعن في الثانية او بتبعية الى  
اربعين فقير اسن وهو ما طعن في الثالثة او ستة ولا  
شيء فيما زاد ان يبلغ ستين وعند الامام فيه حسنة  
ومن الستين تسعين ومن سبعين مائة والحيوان كل بقرة  
**فصل** وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا  
كانت اربعين سائمة من الغنم فقير اشاة الى مائة واحدى  
وعشرين فقير اشاتان الى مائتين وواحدة فقير اثنتي  
شياه الى اربع مائة فقير اربع شياه ثم في كل مائة شاة  
والضأن والمغز سواء وادنى ما يتعلق به الزكاة يؤخذ

كل ما زاد  
وتبيع وصلة بحسنة  
عشر ففي كل ثلاثين تباع وفي  
كل اربعين مائة















والمكين من لا ينفع له وقيل بالعكس والعامل يعطى  
 بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعاقب في فقه رقبته  
 ومديون لا يملك نصابا فضلا عن دينه ومنقطع  
 الفقرة عند أبي يوسف رحمه الله عليه والجمع عند محمد بن  
 الله عليه ان كان فقيرا ومن له مال في وطنه لا معه يجوز  
 دفعه الى كاهن والى بعضهم ولا يدفع لبناء مسجد او  
 لتكفين ميت او قضاء دينه او من في يمين ولا  
 ولا الى الغني يملك نصابا من اى مال كان او عبدا او  
 طفله بخلاف ولده الكبير وامرأته ان كانا فقيرين  
 ولا الى هاشمي من اهل علي وعيسى وجعفر وعقيل و  
 الحارث ابن عبد المطلب ولو كان عاملا عليه قيل  
 بخلاف التطوع وهو اليهم مثلهم ولا يدفع المزدكى  
 تركاته الى اصيله وان علاه او فرعه وان سفل او  
 زوجته وكذا لا يدفع الى زوجة اخلا فالهما رحمه الله  
 نعا ولا الى عبده او مكاتبه او مدينته او امة ولزونا  
 الى عبده المعتق بغيره خلا فالهما رحمه الله ولا دفع  
 الى من ظنهم مضرا فان انة غني او هاشمي او كافر

او ابواه

المكاتب طلاقه  
 طلاقه بملكه او بغيره

قد روي في بعض النسخ  
 ان مكاتبه يملك

ولا دفع لبناء مسجد او  
 لتكفين ميت او قضاء دينه

عنف المولى  
 بغيره

او ابواه او ابنة اجزاه خلا فالابي يوسف رحمه الله  
 عليه ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ ونذ  
 دفع ما يفتق عن السؤال يومه وكره دفع نصاب او  
 اكثر الى فقير واحد غير مديون ونقله الى بلد اخر  
 الا الى قريته او اخوة من اهل بلده ولا يسأل في له  
 قوت يومه **باب صدقة الفقة** واجبة على الحر المسلم  
 المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية وان لم يكن  
 ناعيا وبه تحريم الصدقة الواجبة وتجب الاضحية على  
 نفسه وولده الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافرا  
 وكذا مدينته وامة ولده لا عن زوجة وولده الكبير  
 وطفله الغني بل مال الطفل والمجنونة كالطفل ولا على  
 مكاتبه ولا عن عبده للتجارة ولا عن عبدا من الا  
 بعد عوده ولا عن عبدا او عبدا بين اثنين ومفرد  
 عندهما يجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس المشترك  
 دون الاشغال ولو بيع بخيار فدية يتقرر المالك  
 له وتجب بطوع في يوم الفطر من مات قبله او  
 او ولد بعده لا تجب فطرته وصح تجديها بالافرق بين

او بعد يوم الفطر  
 الثاني

انفق في فقير زكاة ويرد وقتها  
 بكون يتجك قد وبملك  
 مندوب

كل وان اخذ الصدقة لصاحب النصاب  
 حرام



مدة ومدة ونذب اخراجا قبل صلاة العيد ولا تسقط  
 بالتأخير وهي نصف صاع من نبر او دقيق او سويق او حاشية  
 صاع من تمر او شعير والذبيب كالبر وعندهما كالشعير <sup>او سويق</sup>  
 وهو رواية الحسن عن الامام والصلح ما يبيع ثمانية  
 ارطال بالعراقي من نحو عدس او مج وعندها يوسف  
 خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر صاع خلافا  
 لمحمد رحمه ودفع البر في مكان يشتري به الاشياء فيه  
 افضل وعندها يوسف رحمه الله الامام افضل  
**كتاب الصوم** هو ترك الاكل والشرب والطهي في النهار  
 الغروب مع نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من جنين  
 وتقاس وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف ادله  
 وقضا وصوم <sup>الاول</sup> النذور والكفارة واجب وغير ذلك  
 نقل وصوم العيدين وايام الشريق حرام ويجوز  
 ادائه رمضان والنذر المعين بنية من الليل والاما قبل  
 نصف النهار لا عنده في الاصح ومطلق النية النقل  
 وصوم رمضان بنية واجب آخر <sup>والصحيح</sup> المقيم  
 لا النذر المعين بل عما نواه ولو نوى المريض والمسافر

فيه

فيه واجبا اخر وقع عما نواه وعندهما عن رمضان  
 والنقل كله يجوز بنية قبل نصف النهار والقضا  
 والنذر المطلق والكفارات لا تصح الا بنية  
 معينة من الليل ويثبت رمضان برؤية هلال  
 له او بعد شعبان ثلثين ولا يصام يوم الشك  
 الانتوعا وهو واجب ان وافق صوما يعتاده  
 والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار  
 وكره صومه عن رمضان او عن واجب اخر وكذا ان  
 نوى ان كان رمضان فعنه والافق <sup>او عن واجب</sup>  
 اخر وصح في الكل عن رمضان ان ثبت والا فانوى  
 ان جزم ونقل ان رده وان قال ان كان رمضان  
 فانا صام عنه والا فلا يصح <sup>او عن واجب</sup>  
 ولا يصير صائما وان كان بالسماء علة قبل في هلال  
 رمضان خبر عدل ولو عبد او انى او محمدا  
 في قد فتاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال  
 الفطر وذى الحجة شهادة منى او من حضرين  
 بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى وان



لم يكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع  
 العلم بخبرهم وفي رواية يكتف باثنين وقال الطحاوي  
 يكتف بواحد ان جاء من خارج البلد او كان على مكان  
 مرتفع ولو صاموا اثنين ولم يروا حل الفطر ان  
 صاموا بشراة اثنين وان صاموا بشراة واحد  
 لا يحل ومن رأى هلال رمضان او الفطر ورد  
 قوله صام وان افطر قضى فقط ويجوز للناس  
 الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان  
 واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس وقيل يختلف  
 باختلاف المطالع **باب موجب القضاء** يجب القضاء  
 الكفارة لكفارة الظهار على جامع او جومع في رمضان  
 عمدا في احد السبلين او اكل او شرب عمدا غدا  
 او دواء وكذا الواحتم او اغتصاب فظن انه فطره  
 فاكل عمدا ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان ويجب  
 القضاء فقط لو افطر غطاء او ملهها او اخفق او شقها  
 او افطر في اذنه او داوى جائعة او آمة فوصل الداء  
 الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او حديد او ابتقا

ملاء  
 او دواء  
 او دواء  
 او دواء

ملاء فمه او شح بطنه ليلا او الفجر طالع او افطر بطن  
 الغروب ولم يفرغ او اكل ناسيا فظن انه افطر فاكل  
 عمدا او صبت في حلقه نائما او جومعت نائمة او جومعت  
 او لم ينو في رمضان صوما ولا فطرا وكذا الواحتم  
 غير ناء للصوم فاكل وعندها نجح الكفارة ايضا ولو  
 اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر وكذا لو نام معه  
 فاحتم او انزل بنظرا او اذهن او التحل او قبل  
 او اغتصاب او احتجم او غلبه القي او تقياء قليلا  
 او اصبح جنباً او صبت في اذنه ماء وكذا لو صبت  
 في اجليله دهن او غيره خلا فالله يوسف رحمه وان  
 دخل حلقه غبارا او دخان او زباب لا يفطر ولو  
 مطر او تلج افطر في الاصح ولو وطئ ميسنة او رجم  
 او في غير السبلين او قبل او لمس ان انزل او طر الا  
 فلا وان ابتلع عابن اسنانه فان كان قدر الحصاة  
 قضى وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرج به ثم اكله  
 ولو اكل سائمة من الخارج اذا ابتلعها افطر وان  
 مضى فلا والقيء علاء الفم او عياد او عياد

تكتف باثنين في كل وقت

لا بد من حلقه

فصل في الصوم







ثم ان نوى النذر فقط او نواه ونوى ان لا يكون يمينا  
 او لم ينو شيئا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان  
 لا يكون نذرا كان يمينا في سبب الفطر كفارة اليمين لا القضا  
 وان نوى بها او نوى اليمين فقط كان نذرا ويجب  
 القضاء والكفارة ان افطر وعنده يوم نذره  
 الاول وعين في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم سنة  
 من شوال وتقرى بها بعد عن الكراهة والتشبه بالنذر  
**باب الاعتكاف** هو سنة مؤكدة ويجب بالنذر وهو للبيت  
 في مسجد جماعة مع النية واقلة يوم عند الامام واكثره  
 عند ابي يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط في الاعتكاف  
 الواجب وكذا في النقل في رواية والمرأة تعتكف في مسجد  
 بيتها ولا يخرج المعتكف الى الحاجة الانسان او الجمعة  
 في وقت يدرك ايام سننها ولا يلبث في الجامع اكثر من  
 ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد  
 وعندها لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكثر من يوم  
 فيه ويجوز له ان يبيع ويتبع فيه بلا احضار المصلحة ولا  
 يجوز لغيره ويجزى عليه الوطى وروا عنه ويفسد

ان يفسد الاعتكاف  
 ان يفسد الاعتكاف  
 ان يفسد الاعتكاف

بمعنى كذا

بالنذر والشر

ولونا ميا او في الليل وبالمش والقبلة والوطى في  
 غير فرج ايضا ان انزل والا فلا ويكره لما نصت  
 الكلام الا بخير ومن نذر اعتكاف ايام لزمه بليا  
 وان نذر يومين لزمه ليلة واحدة فلا يوفى  
 في الليلة الاولى منها وان نوى النذر خاصة صحت  
 ويلزم التسابع وان لم يلتزمه ويلزمه بالشرع الا  
 عند محمد رحمه **كتاب** هو نذر يارة مكان  
 مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص في موضع  
 مرة على الفور خلافا للمحدث بشرط الاسلام وعربية  
 وعقل وبلوغ وصحة وقدرة زاد وراحلة و  
 نفقة ذهابه وايابه فضلت عن حواجه الاصلية  
 ونفقة عياله الى حين عودته مع امه الطرف وزوج  
 او محرم للمرأة ان كان بينهما وبين ملة مسافة تسفر  
 ولا تجب بلا احدهما بشرط كون المحرم عاقلا بالغا  
 غير مجنون ولا فاسقا ونفقة عليه انما هي حجة  
 بغير اذن زوجه او محرم صيته او عبد قبله او عتق  
 فني لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي امره

بضمين مع زيار

بضمين مع زيار



للمفروض صح بخلاف العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف  
 بعرفة وطواف الزبارة وهما ركنا وواجبه الوقوف  
 بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف  
 الصدر للافاقي والخلق والتقصير وكل ما يجب بتركه  
 الدم وغيره كالتنن وادلب وشهرة وشوال وذى القعدة  
 والعشر الاوّل من ذالحجة ويكره الاحرام له قبلها والعمره  
 سنة والمواقيت للمدينيتين ذالحجفة وللشامين  
 حجة والعراقين ذاب عرق وللنجديين قرن  
 واليمنيين يكمل لاهلها ومن مرتب او يحرم تاخير  
 الاحرام عن المني قصد دخول مكة وجاز التقديع  
 وهو افضل ويجل لمن هو داخرا دخول مكة غير  
 محرم ووقته الحلال والتمكي في الحج الحرم وفي العمرة  
 الحلال **فصل** واذا اراد الاحرام ندب ان يمسك  
 اضفاره ويقص شاربه ويحلق عانته ثم يتوضأ  
 او يغتسل وهو افضل ويلبس اذا راو رداء جديدين  
 ابيضين هو افضل ولو كانا غسيلين او ليس ثوبا  
 واحد يرتعونه جاز ويبتطيب ويصل ركعتين

فان كان

او يغتسل

فان كان مفردا بالحج يقول عقبة اللهم اني اريد الحج  
 فيسره لي وتقبله مني وان نوى بقلبه اجزاء ثم يلبس  
 فيقول لبسك اللهم لبسك لبسك لا شريك لك لبسك  
 ان الحمد والنعمة لك والملك لك ولا ينقص من اوجوه  
 الزيادة فاذا لبس ثوبا فقد احرم فليتنق الوضوء  
 والفسوق والجدران وقتل صيد البر والاشارة اليه  
 والدلالة عليه وقتل القمل والطيب وقلم الضفائر  
 وحلق شعر راسه او بدنه وقص لحية وشعر راسه  
 او وجهه وغسل راسه او لحية بالخطي او بلس  
 قميص او سراويل او قباء او عمامة او قلنسوة او  
 خفين الا ان لا يجد فعلى فيقطعهما من اسفل  
 الكعبين وليس ثوب صبيغ بن عفران او ورس او  
 عصفرا لا ما غسل به لا ينقص ويجوز له الاغتسال  
 ودخول الحمام والاستظلال بالبيت والمحمل وشدة  
 الحرمان في وسط ومقابلة عدوه ويكثر التلبية  
 رافعا بصوته عقبة الصلوة وكلما علا شرفا  
 او هبطا واديا ولقي ركبا وبالحج **فصل**

لا شريك لك لبسك

او يغتسل

لا روى ان الصبيح  
 عليهم ايعين كانوا يلبسون  
 هذه الاحوال

من لم يجد



بما وجد في كتابه

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت  
كبر وهلل راغعا يديه كالصلوة ويقبل ان استطاع  
من غير اداء او يستلمه او يمسه شيئا في يديه ويقبله  
او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله تعالى  
ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف اخذاعن  
يمينه مما يلي البنا وقد اخطب وداثه بان جعل تحت  
ابطه اليمين والحق طرفه على كتفه الايسر وجعل طوافه  
وراء الحيط سبعة اشواط يترجل في الثلثة الاولى منها  
ويكس في البقية على هيئة ويستلم الحجر كلما مر به ويختم  
طوافه بالاستلام والاستلام الركن اليماني كلما مر به  
حين ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث ليس من المسجد  
وهما واجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو  
سنة لغير المقيم مكة ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج الى الصفا  
فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم راغعا يديه للدرعاء ويدعوا  
عاشاء ثم يتخطى نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ  
بطن الوادي بين الميادين الاخيرين يسجد سجدة واحدة

هذا هو طواف البيت

سنة لغير المقيم مكة

هذا هو طواف القدوم

بجوارها

بجوارها ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا  
شوط فيسعي بين السبعين اشواط يبداء بالصفا  
ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة محرما ويطوف بالبيت تقلا  
ما اراد فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة خطب  
الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب  
في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر يعني فاذا حلت  
الحج في يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها الى الصلوة  
في فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس  
خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك  
وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان  
واقامتين وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا  
لها وكونه محرما فيهما ثم يقف ركبا كلما موقوف الا بطن  
عرنة ويستقبل القبلة راغعا يديه بسطا حامدا  
مكبرا من هلا ملبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم  
داخيا بحاجة يجهد ويقف الناس وراء الامام  
بقربه مستقبلين ساهمين لقوله ثم ينفضون مع  
بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بغرب جبل قنبر

اي اصح الاقوال اعتبار من عليه  
على قبله من السنة لان قوله عليه  
الصلوة والام الطواف  
في البيت صلوة اي كالصلوة قبل  
علم انه الطرفة واجبة فيه بجمع

سنة التروية تروية لان ابراهيم  
عليه الصلوة والام تكبر فيه ان  
روايه الهام لا فلما امس راي  
في المنام ثانيا فلما اصبح عرفان ذلك  
من الله تعالى في يوم عرفة مقام

كذلك فلما امس في ليلة ثلثة داي  
اليوم يوم النحر كذا في الشافعي

مع الامام ابو ذر ومنه وهو سنة  
قرب جبل الرحمة وعرفات

لانه غير منصرف والقلبة العلمية والعدل  
مطلق اليه منسوبة



مكة قبل

لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي وَقْتِ  
بَعْرِخْتِ فَقَدْ نَجَّاهُ بِعَيْ  
عَنِ الْبَطْلَانِ عُلْفِ  
الْوَقْفِ فِي الْجَمْعِ



ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال ولو حاضت عنده  
 رجلان ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وانت  
 جميع المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف  
 الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها  
 لتركه كما يسقط عن اقام بكة ولو بعد النفر عند  
 يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده ومن قلده  
 بدنة تطوع او نذر او جزاء صيدا ونحوه وتوجه  
 معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلبث فان بعث بها  
 ثم توجه فلاحى بالحجر الا في بدنة المتعة فان جلتها  
 او اشعرها او قلده شاة لا يكون محرما والبدن من الابل  
 والبقر **باب القران والتمتع** القران افضل مطلقا وهو  
 ان يركل بالعمرة والحج معهما الميقات ويقول اقلوه  
 اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرنهما لي وتقبلهما مني  
 فاذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج  
 القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سعيين  
 جاز والسامح حج كما امر فاذا رمى جمرة العقبة يوم  
 النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة  
 ذواك

فان حاضت عند الاحرام  
 اغتسلت وانت  
 جميع المناسك الا الطواف  
 وان حاضت بعد طواف  
 الزيارة سقط عنها طواف  
 الصدر ولا شيء عليها  
 لتركه كما يسقط عن اقام  
 بكة ولو بعد النفر عند  
 يوسف وعند محمد لا يسقط  
 بالاقامة بعده ومن قلده  
 بدنة تطوع او نذر او جزاء  
 صيدا ونحوه وتوجه معها  
 يريد الحج فقد احرم وان لم  
 يلبث فان بعث بها ثم توجه  
 فلاحى بالحجر الا في بدنة  
 المتعة فان جلتها او اشعرها  
 او قلده شاة لا يكون محرما  
 والبدن من الابل والبقر

فان حاض

فان حاضت عنده صام ثلثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون  
 آخرها يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو ملكه فان لم يصح  
 الثلثة قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف القارن بعرفة  
 قبل طواف للعمرة فقد رخصت عليه دم لو فرضت او رخصت  
 وسقط عنه دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو  
 ان ياتي بالعمرة في الشهر الحج ثم حج من عامه فيحرم به الميقات  
 ويطوفها ويسعى ويحلق من ان لم يسق الهدي ويقطع  
 التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية وقبل  
 افضل وحج ويزج كالقارن فان حرك فحكه فحكه وجاز يوم  
 الثلثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بالاقبله فان  
 شأسوق الهدي وهو افضل احرم وساق وهو اولى فودعه  
 وان كان بدنة قلدها بمرادة او نفل وهو اولى من التخييل و  
 الاضمار جائز عندها وهو شق سنا من ايام الايسر وهو  
 الاشبى يفعل عليه الصلوة والسلام او من الايمن ويكره عند  
 الامام ثم يعقر كما تقدم ولا يحل له وحرم بالحج كما امر فاذا حلق  
 يوم النحر حلق احراميه ولا تمتع ولا قران لاهله مكة  
 وهو داخل المواقيت فان عاد الممتع لاهله بعد العمرة

بسن ثمانية حكمة

بسن ثمانية حكمة



ولم يكن ساق الهدى بطلا تمتعه بعد العرة وان كان قد ساق  
 لا ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة ايام بعد دخولها  
 وحج تمتع وان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر  
 الحج وبخلل واقام بمكة وحج صح تمتعه وكذا لو قام ببصرة  
 وقيل لا يصح عندها ولو افسد عمرته واقام ببصرة فضاها  
 وحج يصح عندها ولو افسد عمرته واقام ببصرة تمتعه الا  
 ان يعود الى اهل غمر يأتي بها وعندهما يصح وان لم يعد  
 وان بقي بعد الا فساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح  
 تمتعه اتفاقا وما افسده الممتع من عمرته او حجه مضى فيه و  
 سقط عنه دم الممتع ومن تمتع فضا لا تجزيه عن دم  
**باب الجنائيات** ان طيب المحرم عضو او دم وكفى ولو  
 اذهن بزيت وعندهما صدقة ولو خضب رأسه بجناء او  
 ستره يوما كاملا فعليه الدم وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا  
 او حلق ربيع رأسه او حلق رقبته او ابطنه او احدهما  
 او عانته وكذا لو حلق مجامعة وعندهما صدقة وان قص  
 اظافر يديه واحدة او رجله وان قص اظافر يديه ورجليه  
 في اربعة محال فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد وان

مجلس واحد

طيب

طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم  
 فعليه صدقة وكذا لو حلق اقل من ربيع رأسه او حلقته او  
 حلق بعض رقبته او عانته او احدا بطنه او رأس غيره او  
 قص اقل من خمسة اظافر او عمرته متفرقة صدقة وعند محمد  
 في خمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس او حلق لعنه خير  
 ان شاذج شاة وان شاء تصدق بثلاثة اصوع على سنة  
 مساكين وان شاة صام ثلاثة ايام ولو اراد ان يتشح  
 بالقبض او ان يزد بالستر او يل فلا بأس به وكذا لو ادخل منكبته  
 في القباء ولم يدخل يديه في كمينه **فصل** وان طاف للقدوم  
 او للصدر جنبا فعليه دم وكذا لو طاف للركن محدثا او ترك  
 طوا او الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الركن او  
 اقل من عرفه قبل الامام او ترك السج او الوقوف من دلفة  
 او اكثره ولو طاف للقدوم او للصدر محدثا فعليه صدقة و  
 كذا لو ترك دون اربعة من الصدر او رمى احدي الجمار  
 الثلاثة ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقي عمره ابداحه  
 يطوفها وان طاف جنبا لم يفسد عليه بدنة والا ففضل ان  
 يعيده مادام بمكة ويسقط الدم ولو طاف للصدر طافا

كوميكني احرم او سلب في الحلق

او يوز

لو رمى الجمار كلها او رمى الجمار في يوم او جمرة العقبة يوم  
 او تركها او تركها في يوم او تركها في يوم او تركها في يوم

او يوز

ان عادته في يوم فان



واما ايام النحر فلا يلزم دم

في اخر ايام التشريق بعد ما طاف لكن محذرا فاعليه  
ولو كان بعد ما طاف له جنبا قد مان وعنده هادم فقط  
ايضا وان طاف لم يهره وحي محذرا بعيدا فان رجع الى  
اهله ولم يعد هاد فاعليه دم ولا شيء لو عاد الطواف في  
يوم الصحيح وان جامع المحرم في احد السبلين قبل الوقوف  
بعرفة ولو ناسيا فسد حجه ويضحي فيه ويقضيه وعليه دم  
وليس عليه ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد الوقوف  
قبل الخلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد الخلق قبل طواف  
الزيارة فاعليه دم وكذا لو قبل او لم يشهده وان لم ينزل  
وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر فسدت وقضاها  
وان بعد طواف الاكثر لزم الدم ولا تقدر ولا شيء  
ان انزل بنظره ولو الى فرج وان آخر الخلق او طواف الزيارة  
عن ايام النحر فاعليه دم خلا فالحرم وكذا الخلق لو اخر الزم  
او قدم نسكا على نسك هو قبله وان حلق في غير الحرم لم يجز  
او عمره فاعليه دم خلا فالذي يوفى فلو عاد النحر بعد حجه منه او الخلق  
فقص في الحرم فلا دم اجماعا فلو حلق القارن قبل الذبح  
لزم دمان وعنده هادم والدم حيث ذكره شاة بخرى

في الاضحية

في الاضحية والصدقة ما يجزئ في الفطر **فصل**

ان قتل محرم صيد يتقوم عدلين في موضع قتله او  
في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاة اشرك  
بها هديا ان بلغت فذبحه بالحرم وان شاة اشرك بها  
طعاما فتصدق به على كل فقير نصف صاع بواصع  
تمر او غير لا اقل وان شاة صام عن طعام كل فقير يوما  
كاملا فان فضل اقل منه طعام فقير تصدق به او صام  
عنه يوما كاملا وعند محمد رحمته الجزأ نظير الصدقة في  
الجثة فيما له نظير في الظبي شاة وفي الضع شاة  
وفي الارنب عناق وفي اليربع جفيرة وفي النعامة  
بدنة وفي الحمار الوحش بفسرة وما لا نظير له فلقولها  
والعامد والناسب والعايد والبسالة في ذلك سواء  
وان جرح الصيد او قطع عضو او نتف شعرة  
ضمن ما نقص من قيمته وان نتف ريشه او قطع قوائمه  
فخرج من حيث الامتناع فاعليه قيمة كاملة وان حلقه فقيمة  
لبنه وان كسر بيضه فقيمة البيض وان خرج من البيض فخرج  
ميت فقيمة الفرج ولا شيء بقتل الغراب وحداة وذئب

ببوت عليه من قتله فعليه  
والجنيء وهو غيب الصيد

عرب دوشاني

عدلين قول

اياف

توتون جوطلا

اوربلا

فخر الج

الاحلى



وحية وعقرب وفارة وكلب عقور وبعوض ونمل  
 وبرغوث وفراد وسحفات وان قتل فملة او جرادة <sup>او جرادة</sup> <sup>او جرادة</sup> <sup>او جرادة</sup>  
 تصدق بمائة ومئة خيرة جرادة ولا يتجاوز مائة  
 في قتل السبع وان صال فلا شيء بقتله وان اضطر  
 المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحرم ذبح شاة  
 وبقرة وبعير ودجاج وبط او اكل سمك وعليه الجزاء  
 بذبح حمام مسروقة او ضي مستأنس ولو ذبح صيدا  
 فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف  
 محرم آخر اكل منه ويجزى للمحرم لحم صيد صاده حلال  
 او ذبحه ان لم يدل عليه ولا امره بصيده ولا اعانه  
 ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ان يرسله فان باعه  
 ردة البيع ان كان باقيا وفات لزومه الجزاء ومن احرم  
 وفي بيته او في قصبه صيد لا يلزم ان يرسله وان اخذ  
 حلال صيدا ثم احرم وارسله احد ضمن المرسى بخلاف  
 ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه المحرم محرم آخر  
 ظننا ورجع اخذ على قتله وان قتل الحلال صيد  
 المحرم فعليه قيمته وان حله فقيمته لبيته ومن قطع حشيش

للمحرم او

ميتة المستأنس  
 ميتة المستأنس  
 ميتة المستأنس

الحرم او شجرة غير منبت ولا مما ينبت الناس  
 ضمن والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا  
 يجرى الصوم ومحرم رمي حشيشه وقطعه الا اذا  
 وكل ما على المفرد به دم على القارن به دمان الا  
 ان تجاوز الميقات غير محرم وان قتل محرم صيدا  
 فعلى كل من هاجره كامل وان قتل حلالا لان صيد الحرم  
 فعليه هاجره واحد ويبطل بيع المحرم الصيد  
 وشراؤه ومن اخرج طيئة الحرم فولدت وها  
 تا ضمته وان ادى من جلود الميقات هاتم ولد  
 لا يضمن الولد **باب الميقات** بلا احرام من جاور  
 الميقات غير محرم ثم احرم لزومه دم فان عاد اليه  
 محرما ملبيا سقط وعندهما سقط بعوده محرما  
 وان لم يلب وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط  
 وكذا الواحرم بعمره ثم افسدها وقضاها وان عاد  
 بعد ما شرع في الطواف لا يسقط وان دخل كوا  
 في البستان الحاجة فله دخول مكة غير محرم وميقاته  
 البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزومه حج او عمرة

اي يري







فان شاء الله

الجمعة الاولى في اليوم الثاني فليست حاشية  
والا في ان يرمى الكل ومن نذر ان يحج ماشيا  
من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث يحرم فان  
ركب لزمه دم حلال اشترى امته محرمة بالاذن فله  
ان يحللها والا في تحليله بقص شعر او ظفر قبل الحج  
**كتاب النكاح** هو عقد بربط على ملك المتعة  
قصدا يجب عند التوقان ويكره عند خوف الجور  
نكاحا مؤكدا حال الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول  
كلاهما بلفظهما او احدهما كزوجتي فقال نكحت  
وان لم يعلم معناهما ولو قال وادي او يذير في  
وادي او يذير في بلادهم صح كبيع وشراء ولو قال اهد  
الشراء وعان وشويع لا ينعقد وانما يصح بلفظ  
نكاح وتزوج وما وضع لقليل العين في الحال كبيع  
وشراء هبة وصدقة وتملك لا باجارة واباحة  
واعادة ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ  
الاخر وحضور حرين او حرة وحريتين مكلفين مسلمين  
ان كان الزوج مسلمة سامعين معا لفظهما فلا

نكاحا مؤكدا حال الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظهما او احدهما كزوجتي فقال نكحت وان لم يعلم معناهما ولو قال وادي او يذير في وادي او يذير في بلادهم صح كبيع وشراء ولو قال اهد الشراء وعان وشويع لا ينعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لقليل العين في الحال كبيع وشراء هبة وصدقة وتملك لا باجارة واباحة واعادة ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر وحضور حرين او حرة وحريتين مكلفين مسلمين ان كان الزوج مسلمة سامعين معا لفظهما فلا

نكاحا مؤكدا حال الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظهما او احدهما كزوجتي فقال نكحت وان لم يعلم معناهما ولو قال وادي او يذير في وادي او يذير في بلادهم صح كبيع وشراء ولو قال اهد الشراء وعان وشويع لا ينعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لقليل العين في الحال كبيع وشراء هبة وصدقة وتملك لا باجارة واباحة واعادة ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر وحضور حرين او حرة وحريتين مكلفين مسلمين ان كان الزوج مسلمة سامعين معا لفظهما فلا

يصح

نكاحا مؤكدا حال الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظهما او احدهما كزوجتي فقال نكحت وان لم يعلم معناهما ولو قال وادي او يذير في وادي او يذير في بلادهم صح كبيع وشراء ولو قال اهد الشراء وعان وشويع لا ينعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لقليل العين في الحال كبيع وشراء هبة وصدقة وتملك لا باجارة واباحة واعادة ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر وحضور حرين او حرة وحريتين مكلفين مسلمين ان كان الزوج مسلمة سامعين معا لفظهما فلا

يصح ان سمع منفرتين وجاز كونها فاسقين او  
محدودين في قذف او اعميين او ابني العاقدين  
او ابني احدتهما ولا يظهر بشرا دونهما عند دعوى  
القريب وصح تزوج مسلم ذمية عند ذمتين فلا  
يحد ولا يظهر بشرا دونهما ان ادعت ومن امر جلا  
ان يزوج صغيرة فزوجها عند جلا صح ان كان لآ  
حاضر والا لا وكذا لو تزوج الاب بالغة عند رجل  
ان حضر صح والا فلا **فصل في المهر** المهر على  
الرجل امه وجدته وان علت وبنت وبنت ولله  
وان سفلت واخته وبنتها وبنت اخيه وان  
سفلت او عمته وخالت وامه امراته مطلقا وبنت  
امراه دخل بها وامراه ابية وان علا وابنه وان  
سفلت والكل رضاعا والجمع بين الاختين نكاحا  
لو في عدة من باين او رجعي او وطئ بملك عين فله  
تزوج اخيه امته التي وطئ الا بطلا واحدة منهن  
حتى يحرم الاخرى ولو تزوج اخيتين في عقدين ولم

نكاحا مؤكدا حال الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظهما او احدهما كزوجتي فقال نكحت وان لم يعلم معناهما ولو قال وادي او يذير في وادي او يذير في بلادهم صح كبيع وشراء ولو قال اهد الشراء وعان وشويع لا ينعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لقليل العين في الحال كبيع وشراء هبة وصدقة وتملك لا باجارة واباحة واعادة ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر وحضور حرين او حرة وحريتين مكلفين مسلمين ان كان الزوج مسلمة سامعين معا لفظهما فلا

طهارة النكاح

نكاحا مؤكدا حال الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظهما او احدهما كزوجتي فقال نكحت وان لم يعلم معناهما ولو قال وادي او يذير في وادي او يذير في بلادهم صح كبيع وشراء ولو قال اهد الشراء وعان وشويع لا ينعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لقليل العين في الحال كبيع وشراء هبة وصدقة وتملك لا باجارة واباحة واعادة ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر وحضور حرين او حرة وحريتين مكلفين مسلمين ان كان الزوج مسلمة سامعين معا لفظهما فلا



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



في عدة رابعة ابانها ولا امة على حرة او فعدتها  
خلافها فيما اذا كانت عدة البائين ولا حامل  
من نسبي او حامل ثبت نسب حملها ولو لم يثبتها  
ولا نكاح المتعة والموقت **باب الولي والكف**

او ظاهر يعني  
انكح

او ظاهر يعني  
دون ذلك

او ظاهر يعني  
او ظاهر يعني

او طول الكس

والصغير

في عدة رابعة ابانها ولا امة على حرة او فعدتها  
خلافها فيما اذا كانت عدة البائين ولا حامل  
من نسبي او حامل ثبت نسب حملها ولو لم يثبتها  
ولا نكاح المتعة والموقت **باب الولي والكف**

او ظاهر يعني  
او ظاهر يعني

والصغير والصغيرة ولو شياً فان كان ابا او جدا  
لزمه وان كان غيرهما فلمها الخيار اذا بلغا وعلما بالمكان  
بعد البلوغ خلافا لابي يوسف رحمه وسكون البكر حتى ولا  
يمتد خيارها الى آخر المجلس وان لم يكن الخيار بخلاف

جهلت

او ظاهر يعني

المعتقة وخيار الغلام والشيء لا يبطل ولو قاما  
عن المجلس فمالم يرضيا ضريحا او دلالة وشرط القضاء  
للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان مات

احدهما قبل التفريق ورثه الآخر بلغا او لم يبلغا والولي  
وهو العصة نيبا او سباعا ترتيب الارث وابن  
المجنون مقدم على ابير خلافا للمحمد ولا لاية لعبد  
ولا صغير ولا مجنون ولا كافرا وله المسلم فان

لم يكن عصة فللامته ثم للاخت لا بويين ثم للاخت  
لاب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب بالتزويج  
عند الامام خلافا للمحمد ولا يوسف مع محمد في التمسك

ثم لمولي الموالاة ثم لقاضي في منشورة ذلك ولا بعد  
التزويج اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينظر

الكفو الخاطب هو ايم وقيل مسافة السفر وقيل حيث  
اللفظ الخاطب هو ايم وقيل مسافة السفر وقيل حيث

اي الترتيب في العصاة في الموالاة  
الا نكاح كالترتيب في الارث والابعد  
محبوب الاقرب فاقرب المولود لابن  
ثم ابن الابن وان لم يكن الاب ثم الجد وان  
علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ  
لاب ثم المم لاب ثم ابن وام ثم لاب ثم  
الاخ لاب ثم المم لاب وام ثم المم لاب  
ثم ابن المم لاب وام ثم ابن المم لاب

اي كتبت في منشورة اذن له

المنشور الودق الذي اعطيه السلطان

المنشور الودق الذي اعطيه السلطان







والخلوة

سكت عنهم او نفاها لزم مهر المثل بالدخول والخلوة الصالحة  
 متعة معتبرة بحاله في الصحيح لا تنقص عن غيرة درهم  
 ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درج وخار ومكحفة  
 وكذا الحكم لو تزوجها بغيرها او خسر براء وبهذا الذي في الظل  
 فاذا هو غير خلا فالمرء هذا العبد فاذا هو غير خلا  
 لاني يوسف رحمه او يتوب او يداته لم يثبت جنسها او  
 بتعليم القران او بخدمة الزوج لانه لانه وعند محمد  
 لها قيمة للخدمة وكذا يجب مهر المثل في الثغار وهو ان  
 ينزوجه بنسبه او اخيه او غيرة او غيرة بالعقدين ولو تزوجها  
 على غير مته لانه وهو عتق فلان للخدمة ولو اعتق امته  
 على غير وجهه او غيرة او غيرة يوسف رحمه وعند محمد  
 لها مهر المثل ولو ايت ان تنزوجه فعليه ما قيمتها له  
 اجماعا والفقهاء ما فرض له بعد العقد ان دخل بها  
 او مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند محمد يوسف  
 رحمه نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد العقد لزم مهر  
 وشبهه بالطلاق قبل الدخول وعند محمد يوسف رحمه  
 ايضا وان خطبت عنه من المهر صح فاذا خلا من ابلا منه  
 او ان قلته مهرها  
 بعد العقد  
 من الوطى

والمتعة  
 او غيرة  
 او غيرة  
 او غيرة

الخلوة او الصالحة  
 قبل الدخول  
 او غيرة  
 او غيرة  
 او غيرة

من الوطى حبا او شرعا او طبعاً كرض منع الوطى و  
 رتق وصوم رمضان واحرام فرض او نفل او حيف  
 ونفاس لزمه تمام المهر ولو كان خصا او عتقا  
 وكذا لو كان مجبوا خلا فالمرء وصوم القضاء غير  
 مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض  
 الصلوة مانع والعدة تجب بالخلوة ولو منع المانع  
 احتياطاً والمتعة واجبة بطلقة قبل الدخول لم  
 يسم لها مهر ومستحبة بطلقة بعد الدخول وغير  
 مستحبة بطلقة قبله فهي لها الفاق قبضته ثم وهبت  
 له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا  
 كل مكمل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت  
 الكل او الباقي لا يرجع خلا فالمرء ولو وهبت اقل من  
 النصف وقبضت الباقي يرجع عليها تمام النصف  
 وعند محمد بنصف المقبوض ولو لم يقبض شيئا  
 فهو حرة لا يرجع احداهما على الآخر وكذا لو كان المهر  
 غرضاً فهو حرة قبل القبض او بعده وان تزوجها  
 بالقبول ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج

او غيرة  
 او غيرة  
 او غيرة

ان يستحق لها مهر ولو لم

بمهرها  
 او غيرة  
 او غيرة  
 او غيرة



ان كان له امر

عليها فان وفي فلها الالف والالف المثل ولو تزوجها  
على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجه فان اقام  
فلها الالف والالف المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص  
عن الالف وعندهما الالفان ان اخرجهما ولو تزوجها  
بهذا العبد فلها الالف ان كان مهر مثلها اقل والادنى  
ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعند  
لها الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول فلها نصف  
الادنى اجماعا وان تزوجها بهذين العبدين فاذا  
احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساوى شر  
درهم وعند ابى يوسف رحمه العبد مع قيمة الحر لو كان  
عبد او عند محمد العبد ونعام مهر المثل ان هو اقل منه

او بهذا العبد

وان تزوجها على افرس او ثوب جبروتى بالغ في وصفه ولا  
خير بين دفع الوسيط او قيمة وكذا الوتر وجها  
على مكيل او مؤزرون بين جمل الاصفه ايضا وجب  
هو لا قيمة وقيل الثوب مثلها ان يولع في وصفه  
ولو شرط البكارة فوجدها شيئا اخر منه كل المروان  
انفق في السر واعلنا غيره عند العقد والعجز  
او رتبة او كى فلان او فلان

ان كان له امر

اعلنا وعند ابى يوسف رحمه اسيرته ولا يجب شي  
بل او طئ في عقد فاسد وان خلا فان وطئ  
وجب مهر المثل لا يزاد على المسمى وعليها العدة  
واستداهما في تفرق لامت آخر الوطأت هو  
الصحيح وثبت النسب وعدته من حين الدخول  
عند محمد وبه يفتى ومهر مثلها يعتبر بقوم اسيرها  
ان تساوي ناسا وجمالا وعقلا ودينا  
وبلدا وعصرا وبكارة او ثيابا فان لم يوجد  
فن الا جانب فان لم يوجد جميع ذلك فيها يوجد  
منه ولا يعتبر بامر او خالتر ان لم تكونا مقوم  
اسير او وضع ضمان ولتير امرها وتطالب من شاء  
منه ولم الزوج ويرجع ولي على الزوج اذا ادعى  
ان ضمن بامرهم والا فلا والمراءة منع نفرا  
من الوطئ والتفرج يوفى قدر ما بين تعمله  
من مهرها كلا او بعضها ولها السفر والخروج  
من المنزل ايضا ولها النفقة لو منعت لذلك  
وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لما فيها

حين

او من قوم اسير

ان لم تساوي ناسا وجمالا وعقلا ونحوه

او رتبة او كى

اعلنا



ولو كان الدخول اجبا لاختلاف فيه

لو كان الدخول برضاها غير صبي ولا مجنون  
وان لم يبين قدر المجهل فقدر ما يجعل من مثله  
او عاده غير ما غير مقدّر بربع ونحوه وليس له ذلك لو  
اجل كله خلا فالأب يوسف رحمه وانا او فاهذا ذلك  
فله نقلها حيث شاء ما دون السفر وقيل له  
السفر يراه في ظاهر الرواية والفتوى على الاول و  
ان اختلفا في قدر المهر فالقول له كما قالت او  
اكثر ولم يبين ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما  
تحالف او لم يهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول  
القول لها ان كان متعة المثل كنصف ما قالت  
او اكثر وله ان كانت كنصف ما قال او اقل وان  
كان بينهما تحالف او لم يهر المتعة وعند أبي يوسف  
رحمه القول له قبل الدخول وبعده الا ان يذكر مالا  
يتعارف به المهر او ايرها بربع قبل وان برهنافسنة  
اولى حيث يكون القول لها وبنيتها اولى حيث يكون  
القول له وان اختلف في اصله وجب مهر المثل وموت  
احدهما كجارتها وفي موتها ان اختلف الورثة في قدره  
فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يشتت في القليل

وعند محمد

وعند محمد رحمه كالحياة فان اختلفوا في اصله يجب مهر  
المثل عندهما وبه يفتي وعند الامام القول لمنكر التسمية  
ولا يجب شي وان بعث اليها شيئا فقالت هو هذا  
وقال مهر فالقول له في غير ما هي للاكل وان نكح ذي  
ذمية او حرى حربية ثم علم ميتة او بلا مهر وذلك ما جاز  
في دينهم فلا شيء له اخلا فالرأس سواء وطئت او  
طلقت قبل او مات احدهما وان نكحها بغير او غنم بغير  
ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك وان كان  
غير معين فقيمة العهر ومهر المثل في الخنزير وعند أبي يوسف  
مهر المثل في الوجهين وعند محمد القيمة بغيرها وفي الطلاق  
قبل الدخول تجب المتعة عنده او جب مهر المثل ونحو  
القيمة عنده او جبرها **باب نكاح الرقيق** نكاح العبد  
والامة والمدبر والمكاتب وام الولد بالاذن السيد  
موقوف فان اجاز نفذ وان رد بطل وقوله طلقها  
رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها فان نكحها باذنه  
فالمرء عليه بيع العبد فيه وبيع المدبر والمكاتب ولا  
يباع الا باذنه بالنكاح يشمل عبده جائره وفاسده

وان نكح العبد باذن سيده  
والمرأة في العدة الاولى

العبد



في بيع السيد للمهر لو كان حراً  
او في الفدية

في بيع في المهر لو كان حراً فاسد فوطي ويتم الاذن به حتى لو كان بعد  
جائز ان يوقف على الاجازة وان تزوج عبده المأذون المليون  
صح وهي اسوة للفرع في مهر مثلها ومن تزوج امته لا يملكه راجع السيد  
يسكنها ويوطئ الزوج مع طهر ولا نفقة عليه الا بالبيوت  
وهي ان يخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخذمها  
فان يؤها ثم يرجع صح وسقطت النفقة وان خذمت بلا  
استخدام لا تسقط وان تزوج امته ثم قتلها قبل الدخول  
سقط المهر بخلاف ما لو قتلت الحرة نفسها قبل الاذن في  
الفرق عن الامة للسيد وعندها لها وان تزوجت امته  
او مكانة بالاذن ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ حر كان  
زوجها او عبدا وان تزوجت بلا اذن فعقت نفذ  
وكذا العبد ولا خيار لها والمسا للسيد وان وطئت قبل  
العتق وكذا ان وطئت بعده ومن وطئ امته ابنة فولدت  
فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمته المهرها ولا قيمة  
ولدها ونصير ام ولد له والجدة كالاب بعد موته لا قبله  
ان تزوج امته اباه جاز عليه مهرها لا قيمتها فان انت ولد  
لا نصير ام ولد وهو حر بقربانته حرة قالت لسيد زوجها  
اعتقه عن بالف ففعل ففسد النكاح ولزمها الالف والولد

لها ويصح

في بيع السيد للمهر لو كان حراً  
او في الفدية

صدر المسئلة من اذن لعبده في التزوج  
فمنع حرة ثم قالت الحرة لسيد زوجها العتق  
عن بالف فاعتق ففسد نكاحها لان العتق  
يقع عن الامر عندنا خلافا لغيره لا يقتض

لها ويصح عن كفارتها لو نوت به وان لم تقبل بالف لا يفسد  
ولولاه لم يوجع خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو اجاب عبده امته  
على النكاح دون مكانته ومكانته **باب نكاح الكافر**  
واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر فذلك جائز في  
دينهم ثم اسلم اقرت عليه خلافا لهما في العدة ولو تزوج  
المجوسي محرمة ثم اسلم او احدهما فرق بينهما وكذا لو تزوج  
اليناوي اقرت احدهما لا يفرق خلافا لهما والطفل مسلم اذا  
احد ابويه مسلمان واسلم احدهما وكذا ان كان بيني كتابي  
ومجوسي ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسي عرض  
الاسلام على الآخر فان لم يفرق له ولا ابنته ولا غيرها لو بعد  
الدخول والا فنصفه لوابي ولا شيء لو ابنت ولو كان ذلك في  
دارهم لا يبيح حتى تحيض ثلثا قبل الاسلام الاخر فان لم تزوج  
الكتانية بقي نكاحها وتباين الدارين بسبب الفرية هاهنا  
هاجرت الينا بابت ولا عدة عليها خلافا لهما وارجح ان  
احد الزوجين فسخ في الحال وعند محمد اريد ان الرجل طلاق  
وللموطئة المهر ولغيره نصفه ان ارتد ولا شيء ان ارتدت و  
ان ارتد امعا واسلم امعا لا تبين وان اسلم امعا قبالت

باب نكاح الكافر

في بيع السيد للمهر لو كان حراً  
او في الفدية



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يحرم من النكاح والطلاق والطلاق ثلاثا احسن

ولا يصح تزوج المرتدة ولا المرتدة احدا

يجب العدة في بيوت لاوطاء والبكر والثيب والجديرة  
والقديرة والمسلمة والكفائية فيه سواء وللأمة والمكاتب  
والمدبرة وام الولد نصف الحرة ولا فيم في السفيرة

كتاب الرضاع هو موضع الرضيع من ثدي الاممية في وقت مخصوص وينبت حكمه بقليله وكثيره في مدته  
لا بعدها وهي حولان ونصف وعندهما حولان فيحرمة

ما يحرم من النسب الاجدة ولده واخنت ولده وعمته  
وولده وام اخيه واخنة وام عمه او عمته او خاله او خالته  
واخا ابن المرأة لها رضاعا وفس عليه ويجل اخن الاخ

رضاعا ونسبا كما في الاب لم اخنت من امة محل لاخنة  
ابيه ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانها ولا  
بين رضيع وولد مرضعة وان سفل وولاد في وقتها

منه منه وهو اب الرضيع وابنه اخ وبنته اخنت واخوه عم  
واخنة عمه ولا حرمة لورضعا من شاة او من رجل ولا حل الا  
بلبين المرأة ولبن البكر والمبينة في حرمة وكذا الاغتباط واللبين

المخلوط  
او اسوة  
فيما خال  
اسلم

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يحرم من النكاح والطلاق والطلاق ثلاثا احسن

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يحرم من النكاح والطلاق والطلاق ثلاثا احسن

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يحرم من النكاح والطلاق والطلاق ثلاثا احسن

المخلوط بالطعام لا يحرم خلافا لما عند غلبة اللبن  
ويعتبر الغالب لو خلط بماء او واء او لبن شاة وكذا لو  
خلط بلبن امرأة اخرى وعند محمد تتعلق الحرمة بهما او غير اثنين  
وان ارضعت خضرتا لمحرمتا ولا امر الكيسرة ان لم توطأ  
وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكيسرة ان علمت بالنكاح  
وقصدت الفساد لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع  
والهلاك او لم تعلم انه مفسد والقول قولنا فيه وانما ينبت  
الرضاع بما ينبت به المال ولو قال هذه اخنت من الرضاع

ثم ادعى الخطأ صدق كتاب الطلاق هو رفع القيد  
الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطلقها واحدة في طهر  
لاجماع فيه وتركها حتى تمضي عذتها وحسنه وهي سنة تطلقها

ثلاثا في ثلثة اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها او غيرها  
طلقة ولو في الحيض والائيسة والصغيرة والحامل يطلقون  
للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد لا يطلق الحامل  
للسنة والا واحدة وصح طلاقهن عقيل لاجماع وبدعيها  
تطلقها ثلثا او شنتين بكلمة واحدة او في طهر واحدة  
ولا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في طهر لاجماع وفيه كذا او كذا بدعي

او الرجوع

الطلاق ثلثة الاول احسن والثاني حسن والثالث بدعي







غدا وغدا اليوم يعتبر الاول ذكر او لو قال انت طالق  
 قبل ان اتر وجك فهو لغو وكذا انت طالق امر وقد كان  
 نكح اليوم وان كان نكحها قبل امر وقع الآن ولو قال من  
 انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم  
 اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلث  
 وقع عن سكوته وان وصل انت طالق وقع واحدة ولو  
 قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يثبت احدها  
 واذا بلانية مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او  
 الوقت فمانوى وليوم للشرع مع فعل عند ويطلق الو  
 مع فعلا لا عند فلو قال امرك بيدك يوم بمقدم نريد  
 فقدم ليلا لا يتخير وقت قال انت طالق يوم اتر وجك  
 فنكح باليلا وقع ولو قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى  
 ولو قال انا منك باين او عليك حرام بان ان نوى ولو  
 قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو لغو وكذا لو قال  
 انت طالق واحد او اخلد في روية وان ملك امرأته  
 او شقصا او ملكته او شقصه بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك  
 لفا ولو قال لها هي امه انت طالق شتين مع اعتاق سيدك

ايك

منها كنصفها وثلاثا لا باضافة اليها او حيا او  
 ظهرها او بطنها او طلقها نصف تطليقة او حيا  
 او برعرا طلقت ويقع في انت طالق ثلثة  
 اياك فاعتقها ملك الرجعة وان علق طلاقا لم يجز  
 الغزو علق مولاها اعتقها برافاء الغد لا قبل الا  
 بعد زواج اخر وعند عدم ملك الرجعة وتعد كالحرة  
 اجماعا **فصل** قال لها انت طالق هكذا مشير بالخص  
 وقع بعددها فان اشار بيطون ان تعتبر المشورة وان اشار  
 بظهورها تعتبر المضموم ولو وصف الطلاق بضرب  
 الشدة بان قال انت طالق باين البتة او افحش  
 الطلاق او اخيش او شدة او طلاق الشيطان او البدة  
 او كالجبل او كالف او ملأ البيت او بطليقة شديدة او  
 طوبى او عريضة وقع واحدة باينة بلانية وكذا ان نوى  
 الشتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة ويقول باين واحدة  
 او البتة اخري فيقع باينان وصحت نية الثلثة في الكل  
**فصل** ان طلق غير المدخول برثلاثا وقع وان فرق  
 بان انت وقع واحد بالاوى ولا يقع الثانية ولو قال واحد  
 انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا لو قال

البتة مفعول مطلق واصلة  
 والالف واللام عوض عن العامل  
 المحذوف التقدير بتة اي  
 عزم على ما لا يبرئ من اي  
 قبله وهو عزم على النكاح  
 قبل مفعول المطلق  
 للقرعة جارية بردي

او نوى واحدة باينة

او نوى طلاق واحد ولو نوى











نكحها عليا فمضى طالق فنكحها عليا في عدة البيا  
لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله  
او ان لم يشأ الله او عاش الله او ما يشأ الله او الا ان  
الله لا تطلق وكذا لو ماتت قبل قوله ان شاء الله وان  
مات هو يقع وفي انت طالق ثلثا الا واجدة يقع

وَمَا تَنْفَعُ الْفُلُوكَ مِنْ قَارِبٍ (الْقَارِبُ الْقَرِيبُ)  
وَمَا يَكُونُ عَالِيًا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بعد

بعد ما بان انتم اسلمتم وكذا مفرقة بسبب الجأ والعتق  
او خيار البلوغ او العتق ولو فعلت ذلك وهي مريضة  
لا تقدر على القيام بمصالح بيترا ثم ماتت وهي في العدة

في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والاولاد  
هي استداعة النكاح القائم في العدة فمن طلق ما دون ثلث

وهذا عندنا حنفية لأنه صار قسما  
احتمال توقفه عما ذكره لا يصل  
الزيادة البرا

دعوت فضا اکر دعوہ  
دور اکر مینا کلمہ مستحکم  
دین اور طور



بصرح الطلاق او بالثلاث الاول من كتاباية ولم يصفه  
بضرب من الشدة ولم يكن بمقابلته مال فله ان يرجع وان  
ابنت ملكاً امت في العدة يقول راجعتك او راجعت  
امرأتك او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطئ ومسي  
وخوه من احد الجانبين ونذب الاشهاد علمها واعلامها  
بل قال بعد العدة كنت راجعتك فيما قصدتم صحته والا  
فلا ولو قال راجعتك فقالت مجيبة لم انفقت عدي قال قول  
لها ولا تصح الرجعة خلافا لما وان قال روجع الامة بعد  
العدة كنت راجعتك فيما قصدتم سيدهم وكذلك قال قول  
لها وعندهما السيد وفي عكس القول للسيد اتفاقا في الصحيحين  
وان قال راجعتك فقالت مضت عدي وانكرها فالقول  
لها واذا ظهرت من الحيض الاخير عشرة انقطعت الرجعة  
وان لم يغسل وان انقطع لاقل لامان يغتسل او يغني  
عليها وقت صلوة او تيمم ويصلي وعند محمد رحمه تنقطع  
بالنسيم وان لم تصل وفي الكتابية بخبرد الانقطاع اتفاقا  
ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت وان  
نسيت عضوا لا وطر من المضضة والاستنشاق كالاقول

وغیرواتہ

وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو طلق  
 حاملا أو مت ولدت منه وانكر وطهرها له ان يرجع  
 وان طلق ثم غلبها وانكر وطهرها فليس له ان يرجع  
 فان رجعها ثم ولدت بعد الرجعة لأقل من عامين  
 صححت الرجعة ولو قال لامرأته ان ولدت فان طلق  
 فولدت ولدت ثم اخر من بطن آخر فهو رجعة وان قال  
 كلها ولدت فان طلق فولدت ثلثة في بطن والثا<sup>لث</sup>  
 رجعة ونتم الثلث بولادة الثالث وغير العدة با  
 الاقراء والمطقة الرجعية تستوف وتنتهين ونذ<sup>ر</sup>  
 ان لا يدخل عليها حتى يعلم بانها اذا لم يقصد رجعتها وليس  
 له ان يسافر بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا يحرم  
 الوطء وله ان يتزوج بمبانة بما دون الثلث في  
 العدة وبعد بها ولا تحل الحرة بعد الثلث ولا الامة بعد  
 الشئين الا بعد وطء نزوج آخر بنكاح صحيح ومض<sup>ى</sup>  
 عدته ولا تحل له ملك يمين ويحلها وطء المراهق لا  
 السيد والشرط الايلاج دون الانزال فان تزوجها  
 بشرط التحليل كره وتحل للأول وعن أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى ان نسوة من بني قنبر

و نذب للرجل



ان النكاح فاسد ولا يخل للاول وعن محمد رحمه الله  
صحيح ولا يخل للاول والزوج الثاني يهدم مادون  
الثالث ايضا خلافا لمحمد فمن طلق وزنا وعادت  
اليه بعد اخر عادت بثلاث وعنده ما يقع ولو قالت  
مطابقة الثالث انقضت عدتي منك وتخللت  
وان قضت عدتي في المدة تحمل ذلك فله تصدقها  
ان غلبت على ظنه صدقها **باب الایلاء**  
هو الحلف على ترك وطء الزوجة مدة وهي اربعة اشهر  
للحره وشهران للامة فلا ايلاء للاحول حلف على اقل  
منها وحكمه وقوع طلاق باثنتي عشرة اشهر ولو لم يكن للثلاثة  
او للجزء ان حثت فلو قال لنزوجه الله لا اقربك  
اربعة اشهر كما هو مولى وكذا لو قال ان قريبتك فعلى حج  
او صوم او صدقة او فانت طالق او عبدو حر فان  
قربا في المدة حثت وسقط الایلاء والایانث  
وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر وبعثت ان  
اطلق فلو نكح ثانيا عاد الایلاء فان مضت مدة  
اخرى بلا وطء بانث باخرى فان نكح ثالثا فكذلك

فان

وكانت المدة اربعة اشهر  
فان نكح ثانيا عاد الایلاء  
فان مضت مدة اخرى  
فان نكح ثالثا فكذلك

ان النكاح فاسد ولا يخل للاول  
عن محمد رحمه الله صحيح  
ولا يخل للاول والزوج الثاني  
يهدم مادون الثالث ايضا  
خلافا لمحمد فمن طلق وزنا  
وعادت اليه بعد اخر عادت  
بثلاث وعنده ما يقع ولو  
قالت مطابقة الثالث انقضت  
عدتي منك وتخللت وان قضت  
عدتي في المدة تحمل ذلك فله  
تصدقها ان غلبت على ظنه  
صدقها

فان تزوجها بعد ذبح آخر فلا ايلاء واليمين  
باقية فان وطئ لزم الكفارة او الجزاء ولا تبين بحسب عيني المدة  
المعدة وان لم يطل وكذا الولي من اجنبية او من مبانة او من  
اما الرجعية فكما الزوجية ولا ايلاء فيمادون اربعة  
اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما  
كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد  
الشهرين الاولين فليس بایلاء وكذا لو قال لا اقربك  
سنة الا يوما فان قريبتا وقد بقي من السنة اربعة  
اشهر صار ايلاء ولو قال لا ادخل بصيرة وامرأتها فيهما  
لا يكون مولى وان عجز المولى من وطئها بمرضه او مرضها  
او رتقا او صغرها او جبهة او لان بيننا وبينه مسافة  
اربعة ففيه ان يقول فثبت اليها ان استمر العذر من  
وقت الحلف الى آخر المدة فلو زال في المدة تعين الغي  
للوطء وان قال لها انت علي حرام كان مولى ان نوى  
التحريم او لم ينو شيئا وان نوى ظاهرا او باطنا وان نوى  
الكذب فكذب وان نوى الطلاق فباين وان نوى الثالث  
فتلث والفتوى على وقوع الطلاق بالانث وان لم ينو

وكانت المدة اربعة اشهر  
فان نكح ثانيا عاد الایلاء  
فان مضت مدة اخرى  
فان نكح ثالثا فكذلك



وإذا بقله كل حد على حرام  
وهرجه بدست

وكذا بقوله كل حد على حرام وهرجه بدست  
مراسم كبرهم بزوي حرام للعرق **باب الخلع**  
هو الفصل عن النكاح وقيل انفق المهرأة نفرا بال  
لتخاها به ولا بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شيء  
ان نثره الاخذ اكثر مما اعطاها ان نثره والواقع  
به وبالطلاق على مال يابن ويلزم المال المستحق وما صح  
مهر اصلح بدلا للخلع وان بطل الوض فيه يقع بآينا  
وفي الطلاق يقع رجعا بلكشي كما اذا خالعا او  
طلقا وهو مسلم على خنزير او خمر او ميتة او قات خالف  
على ما في يدي ولا شيء في يدها وان قالت على ما يدي  
من دراهم ولا شيء في يدي من ثلثة دراهم وان قالت  
من مال من مهرها وان خالعا على عبدها الا بق  
على ان يبرئ من ضمانه لا يبرئ من مهرها ان امكن  
والا قيمته ولو قالت طلق ثلاثا بالالف فطلق واحدة  
فلم تلت الا الف وبانت وفيه يقع رجعا بلكشي  
وعندها كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالالف او  
الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالز

اي نفذ اخذ  
عوض باطل  
او ليس بآين  
واقع اوله  
نفس طلاق  
رجوع واقع اوله

اي وان قالت  
خالف من مال  
نفس طلاق  
مهرها

او عا

او على الف فقبلت بانت ولزم من المال وان قال  
انت طالق وعليك الف او قال لعبدك انت حر و  
عليك الف فطلقت وعيق مجانا وان لم يقبل او عند  
لاما لم يقبل او اذا قبل الزم المال والخلع معا وضمة في حقها  
فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط  
الخيار لها وبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله  
يمن في حقه فلا يصح شرط الخيار له ولا يبطل  
بالقيام عن المجلس قبل قبوله او جانب العبد في  
العق على مال الجانبين او لو قال لها طلقك امس  
بالف فلم تقبلي فقالت لي قبلت فالقول له ولو  
قال البايع كذلك فالقول للمشتري والمبايعات  
كالخلع ويسقط كل من ياكل حق لكل واحد من الزوجين  
على الاخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب به بمهر ولا  
نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة عجلها ولا  
مض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول وعند محمد  
لا يسقط الا ما سمي فيه ما واو يوسف مع الامام في المباشرة  
ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرة من زوجها بماله لا

اي قال الزوج بارأيتك  
او بوي







او بغير عذر او بغير عذر استأنف اجماعا فان لم  
 يستطع الصوم اطعم <sup>كل فقير او من من بر</sup> يوم واحد <sup>او بغير عذر</sup> مسكيناً كل  
 مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ونصح اعطاه مع تبرع  
 منوى شعير او تمر ويصح الاباحة في الكفارة والفدية  
 دون الصدقات والغنم فلو غداه وعشاها او غداها  
 مع غدائها او عشاها مع اشبعهم جاز وان  
 قلما اكلوا ولا يدمم الايام في خبر الشعير دون الخطه  
 ولو اطعم فقيراً واحداً سنين يوماً اجزأه وان اعطاه  
 طعام الشهرين في يوم لا يجزأ الا يوم واحد فان  
 جامع في خلال الاطعام لا يستأنف ولو اطعم سنين  
 فقيراً صاعاً عن ظهاريين لا يصح الا عن واحد ولو  
 عن ظهاريين او فطارح عنهما وكذا الوحر عبدان عن  
 ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة و  
 عشرين فقيراً صح عنهما وان لم يعين وان حرره عنهما  
 رقبته واحدة او صام بشريين ثم عتق عن احدهما صح  
 ولو عن ظهاريين وقتل لا وان ظاهراً العبد لا يجزئه الا الصوم  
 وان اعتق عنه سيده او اطعم **باب اللعان** هو شهاد

مؤكدة

مؤكدة بالايان مقرونة باللعن قائمة بمقام حد  
 القذف في حق الزوج ومقام حد الزنى في حقها  
 فلو قذف من وجه الزنى وكل من اهل الشهادة وهي  
 ممن يحد قاذفها او نفق نكح ولها وطالبة بموجب  
 وجب عليه اللعان فان ابي حنيفة يلاعن او  
 يكذب نفسه فيحد فان لا عن وجب اللعنة عليه فان  
 لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبداً او كافراً او  
 محدوماً في قذف وهي اهلها حد وان كان اهلاً وهي  
 امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كفرة  
 او ممن لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعن وصفتان يحد  
 بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما  
 رويت به من الزنا وفي الخامسة ان لعنة الله عليه ان  
 كان كاذباً فيما رويت به من الزنا يشير اليه في جميع ذلك  
 ثم يقول هي اربع مرات اشهد بالله ان كاذب فيما روي  
 به من الزنى وفي الخامسة غضب الله عليه ان كان القذف  
 بنفي الولد ذكر ام عوض ذكر الزنى وان كان بالزنى ونفي  
 الولد ذكر امها فاذا اختلفا في الحكم بينهما وهو طلاق

او ذكر ام الحية نفي الزنى والوليد



وحد القذف غائب  
 ضرب  
 اي حق المرأة

وان ابنت جئت حتى تلعن  
 او تصدق حج  
 راجع الى الزوج

ان كان الزوج اشد بالشهادة

اي لزوج اي صفة اللعان

انما قال لعنة الله على لا توقع الآية عليه  
 ان كان صادقاً فيما روي به من الزنا  
 فتشبه اليه في جميع ذلك

اي ان قذف الزنى بنفي الولد



باينة وينبغي نسب الولد ان كان القذف به وبلغه  
 بامه فان الكذب يقع بعد ذلك حد وحل له ان ينسب جراً  
 خلافاً لابي سفيحة وكذا ان قذف غيره في حد ولا  
 لعان بقذف الاخرس ولا ينفي الحمل وعندهما لا لعن  
 ان انت به لا قل من ستة اشهر ولو قال من ثنيث وهذا  
 الحمل منه لا لعن اتفاقاً ولا ينفي القائل الحمل ولو نفي الولد  
 عند التهنئة واستباح الة الولادة صح ولا لعن وان نفي  
 بعد ذلك لا لعن ولا ينفي وعندهما يصح النفي في مدة هـ  
 النفاس وان كان غائباً في حاله كمال ولادتها وان نفي  
 اقل ثلثين واقتر بالآخر حد وان عكس للعن ويثبت  
 نسبها في **باب العن** هو من لا يقدر على الجاء او  
 يقدر على الجاء او يقدر على الشيب دون البكر فلو اقتر  
 انه لم يصل الى امراته يؤجله الحام سنة فمريته هو الصحيح  
 ويحسب من ايام رمضان واما من حبضت الامدة مرضه او  
 مرضها فان لم يصل في ايامه فبينهما ان طلبته وهو  
 طلقه باينة فلو قال وطئت وانكرت ان قبل  
 التأجيل فان كان ثنيثاً او بكراً فنظر في البها فقلن هي

ثنيث

ثنيث فالقول له مع يمينه وان قلن هي بكر اجل وكذا  
 ان نكل وان بعد التأجيل وهي ثنيث او بكر وقلن ثنيث  
 فالقول له وان قلن بكر خبرت وكذا ان نكل ومنه هـ  
 اختاروا الحنيفة كالغنيين والمحبوب يفرق الحال  
 وحق النفر في الامة للمولى عند الامام ولها عند  
 ابي يوسف ولاخبار لها ان وجدت به جنونا او جزا  
 او برصا خلافاً لمحمد ولله لو وجد بها ذلك او برصا او  
**قربان العينة** هي ترضي بلزوم المرأة عدة الحرة  
 للطلاق او الفسخ ثلثة قرواى حبس وكذا ام وطئت  
 بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت او مات عنها او  
 ام ولد عتقت او مات فمولاها ولا يحسب محض  
 طلق فيه وان كانت لا تحض كبير او صغير او بلغت  
 بالسن ولم تحض فثلثة اشهر والموت في نكاح صحيح  
 اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة حيضتان وفي  
 الموت وعدم الحيض نصف ما للحرة وعدة الحامل وضع  
 الحمل مطلقاً ولو مات عنها صحى وعند ابي يوسف ان مات  
 عنها صحى فعدتها بالاشهر وان عمت بعد موت الصبي

او بلغت السن خمسة سنين

ان كل من كانت مائة من الامة  
 فعدتها شهرين وعدة  
 ابيهم وان كان خيراً فموت  
 في حبس ثنيث لان الحاضر لا ينفذ  
 في الامة اهـ والله اعلم  
 شرح القدر



فعدتها بالاشهر اجماعا ولا نسب في الوجهين ومن  
 طلق في مرض موت رجعا كالزوجة وان باينا  
 تعتد بابعد الاجلين وعند اب يوسف كالرجعي ومن  
 عتقت في عدة رجعي ثم كالحره وان في عدة باين افي  
 موت كالامة فكلامه وان اعتدت الايسة بالاشهر  
 ثم عاد ومراعي عادت باطلت عدتها ونسأنف  
 بالحيض هو الصحيح وكذا نسأنف الصغيرة اذا  
 حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض بالحيض  
 ثم آيست تعتد بالاشهر واذا وطئت المعتد  
 بشهره وجبت عليه عدة اخرى وتداخلتا وما  
 بحسب منها وتتم الثانية ان تمت الاولى قبل  
 تمامها او ابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيه  
 ان لم يعلم بها وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق  
 او الغرم على تركه الوطء وقالت انقضت عدتي  
 بالحيض فالقول لراعي الجمين ان مضى عليه كل ثون  
 يوما وعندها ان مضى ثعة وتلقون يوما وثلاث  
 ساعات وان نكح معتدته من باين ثم طلقها قبل دخول

لزم

لزم مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف  
 مهر وانما الم الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا  
 على مئة طلقها ذمي او حرة خرجت اليها مسلمة خلا  
 لها **فصل** في عدة المعتدة البائن والموت ان كانت  
 مكنت مسلمة بترك الزينة ولبس الخمر والمعتدة  
 الطيب والذهن والكحل والخاء الا من عذر لا معتدة  
 العتيق والنكاح الفاسد ولا تحط المعتدة ولا بئس  
 بالعتيق ولا يخرج معتدة الطلاق من بئس اصل او معتدة  
 الموت يخرج من ارا وبعض البيل فلا تبس في غير منزلها  
 والامة يخرج في حجة المولى وتعتد المعتدة في منزل ايضا  
 اليها وقت الفرق او الموت الا ان يخرج جبرا او  
 خافت على مالها او انه دام المنزل او لم تقدر على كرايم  
 ولا بئس بكنونتها معا في منزل وان كان الطلاق باينا  
 اذا كان بينهما سيرة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا  
 والبس خيما خرجت والاوى خروجي وان جعلت بينهما  
 امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فيمن ولو ابانها او مات  
 عنها في سفر بين ما وبين مضرها اقل من مئة رجعت وان

ونفقة يتي امرأه معتدة

اي عصفورة بويها من نسمة  
 اي بويها  
 اي عدة البعثة او بن عتقته مستري جفا او طلاق  
 اي بويها



كانت مسافة ثم كل جانب تخيرت معها ولي ولي  
والهوداجل ولو كان ذلك في مهر لا يخرج منه عالم تعد  
ثم يخرج ان كان لها مهر ثم وقال ان كان لها مهر ثم جاز  
الخروج قبل الاعتدال **باب ثبوت النسب** اقل مدة الحمل  
سنة اشهر واكثرها ستان وم قال ان نكحت فلانة في  
طالق فنكحها فولدت سنة اشهر من نكحت في الزمان نسبه  
واذا اقره المطلقة بانقضاء العدة ثم وكدت لاقل مدة  
اشهر ثم وقت اقرار ثبت نسبه ان ليستة لا وان لم تقر  
يثبت ان ولدت لاقل مدة سنتين وان اكثر لا الا في الصحيح  
فيكون رجعة بخلاف البايين الا ان يدعيه فيثبت فيه  
ايضا فيحمل على الوطء بشبهة في العدة وان كانت المباني  
مراهقة فان انت به لاقل من تسعة اشهر يثبت نسبه  
والا فلا وعند ابو حنيفة يثبت فيما دون سنتين ومن  
مات عنها ان انت به لاقل من سنتين وان كانت  
مراهقة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا  
ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل  
وامرأتين وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة وان

كان

قال النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الله الموعود والموعودون  
هو الذي يعرف زنا امراته  
اي يكون  
اي باجمه وقري

اي وقت الفارقت

كان حبل ظاهر او اعترف الزوج بثبت عجزه فقولها  
عند حالها بدم شهادة امرأة وان ادعت بعد موت  
لاقل من سنتين فصدة قبل الورثة صح في حق الارث  
النسب هو المختار ومن نكح فان ولد له سنة اشهر  
فصاعد ثبت منه ان اقر بالولادة او سكوت وان جحد  
في شهادة امرأة فان نفاه لا عن وان لاقل من سنة  
اشهر لا يثبت وان ادعت بكاهن ما عند سنة اشهر  
وادعي الاقل فالقول الرابع العيين وعند الامام بلا يمين  
وان علق طلاقا بالولادة فشهدت بها امرأة لا يطلق  
خلا قالها وان اعترف بالحبل يطلق عجزه فقولها وعند  
لا يدعي شهادة امرأة ومن نكح امة فطلقها فاشترى بها  
فولدت لاقل من سنة اشهر يثبت نسبه والا فلا ومن قال لا  
ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة  
فهو ام ولد ومن قال لفلان هو ابني فثبت فقالت امة  
انا امراته وهو ابني يثبت فان جحدت حر يثبتها و  
قالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها **باب**  
**الحضانة** الام احق بحضانه ولدها قبل الفرقة و

يعني اذا قال هذا ابني ثم  
لم تعلم حريتها فقالت انا امراته  
منه فقال الورثة انت ام ولد الجح  
مكتوحة فلا ميراث لها



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بعدها ثم أمرا وأن علت ثم أمم الأب ثم أمم الأم  
الولد لا يورث ثم أم ثم الأب ثم خالته كذلك ثم عمة  
كذلك وبنات الأخوات أو من بنات الأخوات  
أو من بنات العات ومن نكحت غير محرم سقط حقها  
لا من نكحت حدة ويعود الحق بنزول النكاح سقط  
به والقول قولها في نفق الزوج ويكون الغلام عند  
هن حتى يستفي بنان باكل ويشرب ويلبس ويستفي  
وحده وقد ترسيع أو سبع ثم تجبر الأب على أخذه و  
والجارية عند الأم والجدة حتى تحض وعند محمد  
تستفي كما عند غيرها وبه يقع فساد الزمان ومن لها  
الحضانة لا تجبر عليها فان لم تكن امرأة فالحق للعصا  
عائتهم لكن لا تدفع صبية إلى عصبة غير محرم كإبن  
العم ومولى العتاقة ولا إلى فاسق ما جن فازاجعوا  
في درجته فإورعهم أو وليهم استهم ولا حول ولا قوة  
وأم ولد في الحضانة قبل العتق والذمية أحق بولد  
ها المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر وليس للأب أن  
يسافر بولده حتى يبلغ هذا الاستغناء ولا للام إلا

أحمد كأم نكحت عمة  
وجدة نكحت

أوليس للام أن يسافر  
إليه

أو بنات الأخ

النفقة هي ما ينفق الزوج على زوجته وأولاده  
والنفقة هي ما ينفق الزوج على زوجته وأولاده  
والنفقة هي ما ينفق الزوج على زوجته وأولاده

الزوجين وقدرته وجهها فيه إن لم يكن دار الحرب و  
ليس ذلك لغیر الام وان كان بين المصيرين أو القريتين  
ما يمكن الأب أن يطلق عليه ويثبت في منزله فلا يثبت  
وكذا النفقة من القرية إلى المصيرين والعكس ولا خيار للولد  
**باب النفقة** تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة  
عازر زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت أو كافرة كبيرة أو صغيرة  
توطأ إذا سلمت إليه نفقته أو منزله أو لم يسكنها إلا أو  
لعدم طلبه وتنفق النفقة كل شهر وتسلم البكر والكسوة  
كل سنة وتقدر بكفايتها بلا إسراف ولا تقيد وتعتبر  
في ذلك حالها في الموضع حال البكر في المعسر حال  
العسار في المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر حال فقط و  
القول له في عساره في حق النفقة والبيته له أو يرض  
عليه نفقة خادم واحد لها لو موسر أو عند أبي يوسف  
نفقة خادمين ولو معسر إلا يلزمه نفقة الخادم في الآ  
ولو فرضت لغيره ثم أسير فخاصته ثم لها نفقة البكر  
وبالعكس يلزم نفقة العسار ولا نفقة لبنا شتره خمره  
من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تشر

النفقة هي ما ينفق الزوج على زوجته وأولاده  
والنفقة هي ما ينفق الزوج على زوجته وأولاده  
والنفقة هي ما ينفق الزوج على زوجته وأولاده

وبعض في ذلك حالها جميعا وهذا اختيار  
الحصاف وعليه الفتوى وتفسر أنها  
إذا كانا موسرين تجب نفقة الموسر وإن كانت  
معسرة فنفقة الموسر لا عسار وإن كانت  
معسرة والزوج موسر فنفقة الزوج  
للموسر وفوق المعسر وإن قال الزوجي  
حال الزوج وهو قول الشافعي بفعله تبارك  
زوجه من رقة ووجه الأول قوله عليه الصلاة  
والسلام لهذا امرأتك إنفاقا حتى تنفق  
زوجك ما يكفك ووجه بالمعروف واستطرا  
وقوله وهو النفقة فان النفقة تجب حتى  
تتزوج







ولها لا يجوز وفي متعة البائن روايتان وبعد  
 العدة يجوز وهي احق ان لم تطلب زيادة عما الغير  
 استاجرها وهي زوجته لامرئ لم يغيرها مع وتنفقة  
 البنت بالغه والابن ذكرا على الاب خاصة وبه يقع وقيل  
 على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها وعلى الموسر يسارا  
 يحرم الصدقة نفقة اصوله الفقير <sup>بما لا يملكه</sup> اب السوء بين الابن  
 والنسب <sup>او بنو النفقة</sup> ويغير فقير القرب والخزنية لا الارث <sup>الاصول</sup> فلو <sup>الفقير</sup>  
 كان له بنت وابن ابني فنفقة على البنت مع ان <sup>تقريبه كالاب</sup> والحدو  
 ارثه لهما ولو كان له بنت بنت واج فنفقة على <sup>كالام</sup>  
 البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل ذي رحم <sup>والحدو</sup>  
 محرم عنه ان كان فقيرا صغيرا وانما او نثى او  
 نرنا او اعى او لا يحسن الكسب <sup>من الاستاذ</sup> الحرفة او يكون من  
 ذوي البيوتات او طالب علم <sup>من الاستاذ</sup> ويجبر على ان يقدر  
 بقدر الارث حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقة  
 عليهم انما ساء كما يرث منهن ويغير فقير اهلية الارث <sup>واحدة لابن</sup>  
 لاحقيقة فنفقة من له خال وابن عم على خاله ونفقة  
 زوجته الاب على ابنه ونفقة زوجته ابن عمه ان كان

صغير

صغير او نرنا ولا تجب نفقة للغير على فقير الا  
 للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة <sup>كافرة</sup>  
 وقريبة الولد اعلى او سفل وللأب بيع عرض ابنه <sup>غير النقد وغير العقار</sup>  
 كنفقة لابيع عقاره ولا بيع العرض للدين له على  
 الابن سواها ولا للام بيع ماله لنفقة او عند  
 لا يجوز للاب ايضا ولا ضمانا عليه ما يغير لو انفق  
 من مال الابن عندها ولو انفق المودع مال الابن  
 عليه ما يغير امر قاضى ضمن ولا يرجع عليه ما ولو قضى <sup>او قضى القاضى</sup>  
 بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بالاتفاق <sup>لانه نداد انما هو صريح</sup>  
 سقطت الا ان يكون القامر بالامانة وعلى  
 المولى نفقة رقيقه فان ابي الكسوة وانفقوا  
 وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم  
 من الحيوان يؤمر بانه **كتاب العتاق** <sup>هو القوة حسا او حلا</sup>  
 القوة الشرعية في المملوك انما يبيع من ماله حر مكلف  
 بصرحه وان لم ينو كانت حر او محررا او عتق  
 او عتق او حررتك او اعتقتك او هذا مولاى  
 او يا مولاى او هذه مولاى او يا حر او يا عتق

ولو قال يا عتق باعتق بعتق  
 لانه نداد انما هو صريح  
 ولو ناداه بالفارسية اذا دنا فقله  
 بالحر قالوا بعتق وكذا عتق لانه  
 يعلم علمه ويعتبر اخبارا بالوصف  
 سواء نوى او لا وقال زفر لا يصح الاعتاق  
 بقوله يا مولاى الا بالنية ولو قال عتقتك  
 به المولى في الدين والكذب صدق فيما بينه  
 وبين الله تعالى ولم يصدق قضا امره



ان لم يجعل ذلك اسما له وكذا لو اضاف الحرية لا ما يعتبر به  
 عن البدن كراثة حر ونحوه وكقوله لا عنه فحر جرك حر بكنانة  
 ان نوي كذا ملك لي عليك او لا سبيل او لا رفق او غير ذلك او عتقه  
 من ملكي او خليت سبيلك او قال لا عنه اطلقتك ولو قال  
 اطلقك لا تعيق وان نوي وكذا سائر الفاظ صريح الاطلاق  
 وكنيته ولو قال انت لله تعالى لا تعيق خلافا لما هو لو قال  
 هذا ابني او ابني عتق بلانية وكذا هذه اتي وعندها لا  
 تعيق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او اما ولو قال له غير  
 هذا جدي لا تعيق في المختار وكذا لو قال هذا اخي او  
 لغيره هذا ابني ولا تعيق بلا سلطان لي عليك وان  
 نوي ولا يبايني وباني او انت مثل الحر وقبل يعيق  
 ولو قال ما انت الا حر يعيق ومن ملك ذمار محرم  
 منه عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا والمكاتب  
 مكاتب عليه قرابة الولاد <sup>خلافها</sup> من اعنق <sup>واتم</sup> واب  
 لوجه الله تعالى عتق وكذا لو اعنق للشيطان او للحم ووجد  
 ان عبيد وكذا لو اعنق مكرها او سكران ولو اضاف العتق وقال  
 ملك او شرط صريح ولو خرج عبد حرني ابسا عتق  
 وان ملكك فانت حر <sup>او قال ان دخلت الدار فانت حر</sup>

ان لم يجعل ذلك اسما له وكذا لو اضاف الحرية لا ما يعتبر به  
 عن البدن كراثة حر ونحوه وكقوله لا عنه فحر جرك حر بكنانة  
 ان نوي كذا ملك لي عليك او لا سبيل او لا رفق او غير ذلك او عتقه  
 من ملكي او خليت سبيلك او قال لا عنه اطلقتك ولو قال  
 اطلقك لا تعيق وان نوي وكذا سائر الفاظ صريح الاطلاق  
 وكنيته ولو قال انت لله تعالى لا تعيق خلافا لما هو لو قال  
 هذا ابني او ابني عتق بلانية وكذا هذه اتي وعندها لا  
 تعيق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او اما ولو قال له غير  
 هذا جدي لا تعيق في المختار وكذا لو قال هذا اخي او  
 لغيره هذا ابني ولا تعيق بلا سلطان لي عليك وان  
 نوي ولا يبايني وباني او انت مثل الحر وقبل يعيق  
 ولو قال ما انت الا حر يعيق ومن ملك ذمار محرم  
 منه عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا والمكاتب  
 مكاتب عليه قرابة الولاد <sup>خلافها</sup> من اعنق <sup>واتم</sup> واب  
 لوجه الله تعالى عتق وكذا لو اعنق للشيطان او للحم ووجد  
 ان عبيد وكذا لو اعنق مكرها او سكران ولو اضاف العتق وقال  
 ملك او شرط صريح ولو خرج عبد حرني ابسا عتق  
 وان ملكك فانت حر <sup>او قال ان دخلت الدار فانت حر</sup>

ولا يلزم يعيق امة وصح عتاقه وحده ولا يعيق امة به  
 والولد يبيع امة في الملك والرق والحريية والتدبير  
 الاستيلاء والكتابة وولد الامه من سيدها ومن زوجها  
 ملك لسيدها وولد الامه من سيدها ومن زوجها  
**البعض** ومن اعنق بعض عبده صح وبيع في باقية وهو  
 كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق ولو عجز وقال لا يعيق كله  
 لا يبيع وان اعنق شريك نصيبه فللاخر ان يعيق او  
 يدبر او يكاتب او يبيع والولد لها او يضمن المعنق  
 لو موسر او يرجع به المعنق على العبد والولد له <sup>الاخر</sup>  
 الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع  
 المعنق على العبد لو ضمن والولد له في الحالين ولو شرط بكل  
 من باب عتاق شريكه يبيع له ما في حضرها والولد بينهما كيف  
 ما كانا ويرى للموسر بن لا للموسر بن ولو احدهما موسر او  
 الاخر موسر يبيع للموسر فقط والولد موقوف في الاحوال  
 حتى يتصادقا ولو علق احدهما عتقه بفعل <sup>فلان</sup> والاخر  
 بعد منه فمضى ولم يدبر عتق نصفه وبيع في نصفه لها  
 مطلقا وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا

من اعنق بعض عبده صح وبيع في باقية وهو  
 كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق ولو عجز وقال لا يعيق كله  
 لا يبيع وان اعنق شريك نصيبه فللاخر ان يعيق او  
 يدبر او يكاتب او يبيع والولد لها او يضمن المعنق  
 لو موسر او يرجع به المعنق على العبد والولد له <sup>الاخر</sup>  
 الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع  
 المعنق على العبد لو ضمن والولد له في الحالين ولو شرط بكل  
 من باب عتاق شريكه يبيع له ما في حضرها والولد بينهما كيف  
 ما كانا ويرى للموسر بن لا للموسر بن ولو احدهما موسر او  
 الاخر موسر يبيع للموسر فقط والولد موقوف في الاحوال  
 حتى يتصادقا ولو علق احدهما عتقه بفعل <sup>فلان</sup> والاخر  
 بعد منه فمضى ولم يدبر عتق نصفه وبيع في نصفه لها  
 مطلقا وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا



موسى بن ميسرة عن ابي يوسف وفي قوله عند محمد وان كانا  
مختلفين سعي للموسى في ربيع فقط عند ابي يوسف وفي

نصفه عند محمد ولو حلف كل بعث عبده والمثلية بحاله  
لا يعق واحد وم ملك ابنة مع آخر بشره او صدقة او هبة  
او وصية عنق حظه ولا يضمن وتشرى به ان يعق او  
يستعي سواء علم شريكه انه ابنة او لا وقال بعض الابن  
موسى او عند اساره بيع الابن وكذا الحكم والخلا لو علق  
عنق عبده بشره بعضه ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنة  
من ملكه وكذا اشترى الابن نصفه ثم الابن باقية موسى  
ضمن الشريك او استعنى فلا يضمن فقط ولو حلف بالامر  
فلا ضمان اجماعا عند موسى بن دبره واحده واعتقه اخر  
ضمن الشريك مدبره والمدبر معقبة ثلثة مدبره لا ما ضمن  
والولاء ثلثة للمدبر وثلثة للمعقوب وقالوا ضمن مدبره  
لشريكه ولو ميسرا والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا  
قيمته قتا ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر خذ  
يومها وتوقف يوما وقال للمكران يستعير في  
حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لاعم ولد تقوم

الابن يضمن

موسى بن ميسرة عن ابي يوسف وفي قوله عند محمد وان كانا  
مختلفين سعي للموسى في ربيع فقط عند ابي يوسف وفي  
نصفه عند محمد ولو حلف كل بعث عبده والمثلية بحاله  
لا يعق واحد وم ملك ابنة مع آخر بشره او صدقة او هبة  
او وصية عنق حظه ولا يضمن وتشرى به ان يعق او  
يستعي سواء علم شريكه انه ابنة او لا وقال بعض الابن  
موسى او عند اساره بيع الابن وكذا الحكم والخلا لو علق  
عنق عبده بشره بعضه ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنة  
من ملكه وكذا اشترى الابن نصفه ثم الابن باقية موسى  
ضمن الشريك او استعنى فلا يضمن فقط ولو حلف بالامر  
فلا ضمان اجماعا عند موسى بن دبره واحده واعتقه اخر  
ضمن الشريك مدبره والمدبر معقبة ثلثة مدبره لا ما ضمن  
والولاء ثلثة للمدبر وثلثة للمعقوب وقالوا ضمن مدبره  
لشريكه ولو ميسرا والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا  
قيمته قتا ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر خذ  
يومها وتوقف يوما وقال للمكران يستعير في  
حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لاعم ولد تقوم

موسى بن ميسرة عن ابي يوسف وفي قوله عند محمد وان كانا  
مختلفين سعي للموسى في ربيع فقط عند ابي يوسف وفي  
نصفه عند محمد ولو حلف كل بعث عبده والمثلية بحاله  
لا يعق واحد وم ملك ابنة مع آخر بشره او صدقة او هبة  
او وصية عنق حظه ولا يضمن وتشرى به ان يعق او  
يستعي سواء علم شريكه انه ابنة او لا وقال بعض الابن  
موسى او عند اساره بيع الابن وكذا الحكم والخلا لو علق  
عنق عبده بشره بعضه ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنة  
من ملكه وكذا اشترى الابن نصفه ثم الابن باقية موسى  
ضمن الشريك او استعنى فلا يضمن فقط ولو حلف بالامر  
فلا ضمان اجماعا عند موسى بن دبره واحده واعتقه اخر  
ضمن الشريك مدبره والمدبر معقبة ثلثة مدبره لا ما ضمن  
والولاء ثلثة للمدبر وثلثة للمعقوب وقالوا ضمن مدبره  
لشريكه ولو ميسرا والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا  
قيمته قتا ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر خذ  
يومها وتوقف يوما وقال للمكران يستعير في  
حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لاعم ولد تقوم

فلا

موسى بن ميسرة عن ابي يوسف وفي قوله عند محمد وان كانا  
مختلفين سعي للموسى في ربيع فقط عند ابي يوسف وفي  
نصفه عند محمد ولو حلف كل بعث عبده والمثلية بحاله  
لا يعق واحد وم ملك ابنة مع آخر بشره او صدقة او هبة  
او وصية عنق حظه ولا يضمن وتشرى به ان يعق او  
يستعي سواء علم شريكه انه ابنة او لا وقال بعض الابن  
موسى او عند اساره بيع الابن وكذا الحكم والخلا لو علق  
عنق عبده بشره بعضه ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنة  
من ملكه وكذا اشترى الابن نصفه ثم الابن باقية موسى  
ضمن الشريك او استعنى فلا يضمن فقط ولو حلف بالامر  
فلا ضمان اجماعا عند موسى بن دبره واحده واعتقه اخر  
ضمن الشريك مدبره والمدبر معقبة ثلثة مدبره لا ما ضمن  
والولاء ثلثة للمدبر وثلثة للمعقوب وقالوا ضمن مدبره  
لشريكه ولو ميسرا والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا  
قيمته قتا ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر خذ  
يومها وتوقف يوما وقال للمكران يستعير في  
حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لاعم ولد تقوم

فلا يضمن موسى عنق نصيبه منها وعندهما متفوتة  
فيضمن حصته شريكه **باب عنق المبرم** له ثلثة  
اعيد قال لا شئ عنده احد كما حتر فخرج احدهما فدخل  
الاخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عنق ثلثة  
ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا انصف الداخل  
وقال محمد ربيع ولو مرضه ولم يحضر الورثة جعل عبد  
سبعة كسهم العتق وعنق من الثابت وبيع في اربعة  
ومن كل من الاخرين اثنان وبيع كل منهما في خمسة وعند محمد  
يجعل كل ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت  
ثلثة وبيع في خمسة ثلثة ومن الخارج اثنان وبيع  
في اربعة ومن الداخل واحد وبيع في خمسة ولو طلق  
كذلك قبل المدخول ومات بلا بيان سقط ثلثة  
اثنان من الثابت وبيع من الخارجة وثن من  
الداخلة بالاتفاق وهو المختار والبيع بيان في العتق  
المبرم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير والتقد  
التدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلمين  
والوطى ليس بيان فيه خلافا له وفي اطلاق المبرم

حال من التصرف والهبة

او طلق ولا يضمن







او فلا شيء على الابرار او من قال انما اعتقك انك تدينها

وايت ان تزوجه فلا شيء عليه ولو ضم عن واليه  
عاقبتا او من مثل الزمة حصه القيمة وسقط ما  
يخص المهر ولو تزوجه فحصة المهر لها في الوجهين وحصه

**باب التدبير**

القيمة للمولى في الثاني وهدية في الاول  
المدير المطلق من قال له مولاه اذا مت فانت حرم  
او انت حرم عن دبر ميني او يوم اموت او مع موني او  
عند موتى او في موتى او انت مدير او قد دبرك او  
ان مت لا مائة سنة وغلب موته غير او اوصيت لك  
بنفك او برقبته او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن  
ملكه الا بالعنف وجوز استخدامه وكتابه وتجارة والا  
توطا وتزوجه واذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يجز  
من الثلث فيحيا به وان لم يترك غيره في ثلثيه واذا اشترى  
دين المولى سبي في كل قيمته ولو دبر احد الشريكين وضمن  
شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسبي نصفه خلافا  
لهما والمقدم قال ان مت من مرضه هذا او من مرضه هذا  
او لا عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها او هذا  
فيكون معه وان وجد الشرط عتق المدير **باب التدبير**  
ولا يثبت وللا لامة في مولاه الا ان يدعيه واذا

صارت

صارت امة ولد لا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعنف  
وله وطئ واستخدامه واجازته او تزوجه او كتابته او عتق  
بعد موته جميع ماله ولا تسبي لدينه ويثبت نسب مولاه  
بعد ذلك بلا دعوة وان نفاه انتفي ولو استولاه باسلاح ثم  
ملكه افرى امة ولده وكذا لو استولاه ملك ثم انتفى ثم  
ملكه باسلاح في مالكو استولاه بناته ملكها ولو سلمت امة ولد  
النصراني عرض عليه الاسلام فان ايم افرى له وان شغب في  
قيمتها وهي كالمكاتبه ولا شر في بيعها وان مات عتقت بطلا  
سعاية ومن ادعى ولدا ايمه لغيره يثبت له نسبته  
وصارت امة ولده وضمن نصف قيمته او نصف عقرها لانه  
ولدها وان ادعى اياه معاينة من ماله وهي امة ولدها وعيا  
كل نصف عقرها وتقاصا ويرث من كل من ماله ميراث ابن  
يرثان من ميراث اب واحد وان ادعى ولدا ايمه مكاتبه فقدر  
المكاتب ثبت نسب منه وعليه قيمته وعقرها ونصير امة ولده  
وان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه  
وقبلا ما **كتاب الايمان** اليمن تقوية احد طرفي الخبر  
بالمقام به وهي ثلث غوس الصغرى منقذة وهي حلقها

فيمتحن حشر يد مثلا امل يوزع عرقه  
ان ذكره عرقا وان ذكره نصف عرقه  
بشر عرقا ايدر

بشر عرقا ايدر  
بشر عرقا ايدر  
بشر عرقا ايدر

المقود منقذة وهي حلقها  
بشر عرقا ايدر  
بشر عرقا ايدر  
بشر عرقا ايدر



وهي حلف على امر ماض او حلا كذا بعد او حكم بالاثم ولا كفارة  
 فيها الا التوبة وتقوم وهي حلف على امر ماض بظنه كما قال  
 بخلاف وحكم بالرجاء وجوب الكفارة ان حثت ومنها ما يحث  
 التبر كفعل الفرائض وبترك المعاصي ومنها ما يحث في الحث كفعل  
 المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كعجز ان المس  
 ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه التبر كحفظ اليمين ولا فرق في وجوب  
 الكفارة بين العائد والتائب والمكره في الحلف والحث وهي  
 رقية او اطعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار واطعام  
 او كسوتهم كل واحد ثوبا بستر عامة بدنه هو الصحيح فلا  
 يجزي التبر اويل فان عجز عن احدهما عند الاداء صام  
 ثلثة ايام متتابعة ولا يجوز التكفير قبل الحث ولا كفارة  
 في حلف كافر وان حث مسلما ولا تصح يمين الصبي والمجنون  
 والنايم **فصل حروف القسم** وحروف القسم الواو والياء و  
 التاء وقد تصرف كاللغة افعلة واليمين بالله او باسمه  
 كالرحمن والرحيم والخلق ولا يفتقر الى نية الا فيما يسمى بغيره  
 كالحكيم والعليم او بصفة من صفاته بخلاف ما عرفت كعزة الله  
 تعالى وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يغير الله تعالى

قوله حلف على امر ماض  
 اي حلف على امر ماض بظنه  
 اي حلف على امر ماض بظنه  
 اي حلف على امر ماض بظنه

كالقرآن

كالقرآن والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عفا كرحمة  
 وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله لعن الله  
 عينا وكذا وايم الله وسؤكندى خورم خذاي وكذا قوله وعهد  
 الله ومثاقه واقم واحلف واشهد وان ثم يقبل بالله وكذا  
 نذر او عينا او عهد وان لم يصف الى الله وكذا قوله ان فعل كذا  
 كفعل كافر او كافر او يهودي او نصراني او يراه الله عيني ولا  
 ولا يصبر كافر بالحث فيرأسوله علقه بماض او مستقبل ان  
 كان يعلم انه عيني وان كان عنده انه يكفر يصبر به كافر  
 او قوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنه  
 او هو زان او سارق او شارب خمر او اكل ربا ليس يمين

قوله حلف على امر ماض  
 اي حلف على امر ماض بظنه  
 اي حلف على امر ماض بظنه  
 اي حلف على امر ماض بظنه

وكذا قوله حقا او بحق الله خلافا لابي يوسف رحمه الله عليه  
 وكذا قوله سؤكندى خورم خذاي باطلاق ذنوبهم حرهم  
 ملكه لا يحترق وان استباحه او غشيا منه فعليه الكفارة  
 وقوله كل حلال علي حرام كل طعام وشرابي الفتوى  
 انه تطلق امراته بلانية وعنده قوله حلال بذوي حرام  
 وقوله حرام بدست راست كبرهم بروي حرام ومن نذر  
 نذر مطلقا او معلقا بشرط يريده كان قد غاب عن وجود

الكفارة فقال كالعلاقة في التكفير  
 والتكفير مقابل للاجباط فان التكفير  
 مخصوص بالمعاصي والتسببات والاصابات  
 مخصوص بالطاعات والعبادات  
 وكلاهما يمتنع المحو والابطال فان التكفير  
 السيات ابطالها او محوها عن ذنوبها  
 صاحبها فالكفارة صنعة المباشرة والاب  
 باعتبار المصلحة اعلى المصلحة المجردة لذات  
 الحاشية في الحث نقر في الغاية



25

طریقہ کا پوچھنا پسند فرمائیے

يخرج ثم يدخل وفي لايلبس هذا الثوب وهو لابس  
اولا يركب هذه الدابة وهو راكبا ولا يسكن هذه  
الدار وهو ساكنها ان اخذ في الزرع والزر والانتقلة  
من غير لبس لا يحنث والاحنث ثم في لا يسكن هذا البيت  
او هذه الدار لابد من خروجه بجميع اهله ومناعه حتى لو  
بقي وترك يحنث وعند ابى يوسف رحمه الله عليه يعتبر  
نقل الاكثر وعند محمد رحمه الله عليه نقل ما تقوم به كتحفظ كذا  
ثبة وهو الاصل والآراف ثم لابد من نقلة الى منزل آخر  
حتى لا يحنث في النقلة الى السكة او المسجد وكذا لا يسكن هذه  
الحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يحنث بخروجه  
وتركه اهله ومناعه فيها وفي لا يخرج فامر من حلة واخر يحنث  
ولو حنث حلة واخر بلا امره فكلها ارضاء لا يحنث ومثله  
لا يدخل وفي لا يخرج الا الى اجازة فخرج البير اثم الى اجابة اخرى  
لا يحنث وفي لا يخرج الى امكة فخرج البير اثم وجع حنث في الا  
يا تيسر لا يحنث ما لم يدخلها والذهاب بالخروج في الاصح وفي  
ليأتين فلا نفلم بانه حنث في اخر اجزاء حياته وان  
قيد الاتيان غدا لا يستطيعه فري على سلامة الا لا

بموجب لازم اونی شید



الموانع فلو لم يأت ولا مانع من مرض أو سلطان حنث  
ولو نوى الحقيقة صدق ديانة ولا قضاء في المختار  
لا يخرج إلا بآذنه شرط الالذن لكل خروج وفي الآذان  
اذن يكفي الالذن مرة وفي لا يخرج إلا بآذنه لو اذن  
لها فيه متى شئت ثم زناها فخرجت لا تحنث عندك يوم  
برحمه خلا فالحمد رحمه ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت  
أو ضرب العبد فقال ان ضربت تعيد الحنث بالفعل  
فورا ولو لم يأت ثم فعلت لا يحنث قال لا يخرج من  
مع فقال ان تغديت فكذا لا يحنث بالتغدي لا معه  
وكون ذلك اليوم الا ان قال ان تغديت اليوم وفي لا  
يركب دابة فلان فركب دابة عبدا ما ذون لا يحنث  
الا ان نوى وغير مستغرق بالدين وعندك يوم تحنث  
مطلقا ان نواه وعند محمد يحنث مطلقا وان لم ينوه

**باب البين** في الاكل والشرب والتبر والكلام لا ياكل  
من هذه الخلقة فيكون عاصيا وبسر غير المطبوخ لا يبيدها  
وغلها وبسر المطبوخ او من هذه الخلقة فيكون عاصيا  
البن والترتيد وفي لا ياكل من هذه البسر فاكلها لا يحنث وكذا  
الاولا يحنث

وان نطق

اي والله لا ياكل الرب

بسم الله الرحمن الرحيم

من هذه الربطية والبن فاكله ثم اوثق وانما يحنث  
بكل هذا الصبي فكل من شرب او شربا ولا ياكل من هذه الخلقة  
فاكله كشأ وفي لا ياكل بسر فاكل سر طبا لا يحنث ولو اكل  
من ذبنا حنث وكذا لو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبا  
وقالا لا يحنث فيهما ولو اكله بعد حلفه لا ياكل رطبا  
ولا بسر حنث اتفاقا وفي لا يشري رطبا فاشترى  
كياسة سفيها رطبا لا يحنث كما لو اشترى بسر اغنيا  
وفي لا ياكلها او يبيضا فاكل لحم سمكة او بيضة لا يحنث  
وكذا في الشراء ولو اكل لحم خنزير او انسان حنث وكذا  
لو اكل كبدا او كرشا والمختار انه لا يحنث بهما في عرفنا  
كما لو اكل اليه وفي لا ياكل شيئا يتقيد بشحم البطن فلا  
يحنث بشحم الظهر خلا فالرما ولو اكل اليه او حنث  
اتفاقا وفي لا ياكل الخطة يتقيد بأكلافها وفي لا يحنث  
بكل خبزها خلا فالرما وفي لا ياكل من هذا الدقيق يحنث  
بخبزها لا بسفقه في الصحيح والخبز يقع على اعناده  
اهل مصره خبز البر او الشعير فلا يحنث بخبز القمح او ذوقه  
او خبز الادنى بالعراق الا اذا نواه والشوى على اللحم

دعا في اوجنه

اي ويؤخر في قول لا يحنث له قوله ياكل  
منه لحم طرا او اللحم والسمك اجلتا واما ان  
لم يشأ من اللحم والسمك لم يحنث لان  
الله مولى لا يهلك الماء واما حنث لا يشأ  
والمطلق الا ان يشأ الكامل حنث لا يشأ  
اكل لحم الخنزير او نساء حنث لا يشأ  
استعمال الخمر وعليه الفتوى حنث لا يشأ  
استعمال الدماء او قال القنابي لا يحنث لانه

صورته ومن حلف لا ياكل الشوى فهو محنث  
على الاصل البادحان او البين







اولا بركب دابته اولا يتكلم عبده ان عني وذال  
ملكه وفعل لا يحث خلافا للمحدث في العبد والدار  
المجدد لا يحث لا بعد الزوال ويحث بالمجدد وفي  
لا يتكلم امراته او صديقه يحث بعد في المعين بعد لا  
بانه والمعادات وفي غيره لا الا في رواية عن محمد بن  
بالمجدد وفي لا يتكلم صاحب هذا الطليسان فباعه فكم  
حث لا اكلمه جينا او زمانا او الحين او الزمان ولا  
نية في بيعه بشره ومعها ما نوى وان قال الرجل او  
الابد في بيعه العبد لو قال دهر فقد وقف الا عام وحده  
ها هو كالزمان ولو قال ايام او شهور او سنين فعلى  
ثلاثة وان عرف فعلى عشرة كايام كثيرة وقال اعلم في  
الايام ونه في الشهور والعمر في المنين **باب العيين**  
في الطلاق والعنق قال ان ولدت فانت كذا حثت  
بالميت ولو قال ان ولدت فهو حر فولدت ميتا حيا  
حنث للميت خلافا لها وفي اول عبدا ملكه فهو حر فملك عبدا  
اعتق ولو ملكه عبدين معا ثم اخر لا يعتق واحد منهم  
ولو زاد وصره عنق الآخر ولو قال اخر عبدا ملكه فمات

بعد ملكه  
لو قال لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات

لو قال لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات

بعد ملكه عبدا واحدا لا يعتق ولو ملكه عبدين ففترق  
عنق الآخر من ملكه في كل ماله وعندهما عند موته  
في الثلث وعلى هذا اخر امراته ان تزوجها فهي طالق  
ثلاثا فلا تراث خلافا لها وفي كل عهد بشر في يده فهو  
حر فشره ثلثة متفرقون عنق الاول وان بشره معا  
عنقوا ولو قال من اخبرني عنقوا في الوجهين ولو نوى  
كفارة بشره ابية سقطت لا بشره امة لتولد هذا  
بالنكاح او عبد حلف بعنقه الا ان قال ان كثر بك  
فانت حر عن كفارة وفي ان تسربت امة فربح حرة  
فان تسري من في ملكه وقت الحلف عنقه وان تسري  
من ملكها بعده لا تعتق وفي ملوك كى حر عنق عبده و  
مدبره وامرات اولاده لا مكاتبوه الا ان نواهم وفي هذه  
طالق او هذه وهذه طلق لا خيرة وخير في الاولين و  
كذا العنق والاقرار **باب العيين في البيع والشراء**  
والنكاح وغير ذلك يحث بالمباشرة دون التوكيل  
في البيع والشراء والاجارة والامتناع والصلح عن مال وقسمه  
والحوصلة وضرب الولد وبرهما في النكاح والطلاق والخلع و

لو قال لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات

لو قال لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات

لو قال لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات  
الملك والملك لا يعتق من هذه الدعة فمات







لا يحنث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا يحنث  
باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك الضرر والكسوة  
والكلام والدخول يختص فعلا باليمين فلا يحنث من قال ان  
ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعل بعد موته بخلاف  
الغسل والحمل واليسر لا يضرب الا بعد شتمها او خفها او  
عصرها يحنث وفيه ان يضربه حتى يموت فهو على الشدة  
الضرب ويكفي ضربين دينه قريبا فادون الشر قريبا  
والشر بعيد وليقضيته اليوم ففضاه ذيوفا او بشره حية  
او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بربو او رصاصا  
او سقفة او وصفت او ابراءه منه لا يحنث بقبض دينه  
درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه عام بقبض كله  
منفرقا وان فرق بغير ضروري كالوزن لا يحنث وان  
كان في الامانة او غير مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل  
كذا تركه ابداء في كلفه مرة حلفه فلا يعلمه بكل وال  
واعي يقيد بحال ولا يحنث بيمينته فوجب ولم يقبل بربو كذلك  
القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يحنث بيمينته  
على ما ساق له فلا يحنث بيمينته اليمين وقيل يحنث بيمينته  
ان كان في الدين

لا يحنث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا يحنث  
باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك الضرر والكسوة  
والكلام والدخول يختص فعلا باليمين فلا يحنث من قال ان  
ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعل بعد موته بخلاف  
الغسل والحمل واليسر لا يضرب الا بعد شتمها او خفها او  
عصرها يحنث وفيه ان يضربه حتى يموت فهو على الشدة  
الضرب ويكفي ضربين دينه قريبا فادون الشر قريبا  
والشر بعيد وليقضيته اليوم ففضاه ذيوفا او بشره حية  
او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بربو او رصاصا  
او سقفة او وصفت او ابراءه منه لا يحنث بقبض دينه  
درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه عام بقبض كله  
منفرقا وان فرق بغير ضروري كالوزن لا يحنث وان  
كان في الامانة او غير مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل  
كذا تركه ابداء في كلفه مرة حلفه فلا يعلمه بكل وال  
واعي يقيد بحال ولا يحنث بيمينته فوجب ولم يقبل بربو كذلك  
القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يحنث بيمينته  
على ما ساق له فلا يحنث بيمينته اليمين وقيل يحنث بيمينته  
ان كان في الدين

لا يحنث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا يحنث  
باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك الضرر والكسوة  
والكلام والدخول يختص فعلا باليمين فلا يحنث من قال ان  
ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعل بعد موته بخلاف  
الغسل والحمل واليسر لا يضرب الا بعد شتمها او خفها او  
عصرها يحنث وفيه ان يضربه حتى يموت فهو على الشدة  
الضرب ويكفي ضربين دينه قريبا فادون الشر قريبا  
والشر بعيد وليقضيته اليوم ففضاه ذيوفا او بشره حية  
او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بربو او رصاصا  
او سقفة او وصفت او ابراءه منه لا يحنث بقبض دينه  
درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه عام بقبض كله  
منفرقا وان فرق بغير ضروري كالوزن لا يحنث وان  
كان في الامانة او غير مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل  
كذا تركه ابداء في كلفه مرة حلفه فلا يعلمه بكل وال  
واعي يقيد بحال ولا يحنث بيمينته فوجب ولم يقبل بربو كذلك  
القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يحنث بيمينته  
على ما ساق له فلا يحنث بيمينته اليمين وقيل يحنث بيمينته  
ان كان في الدين

لا يحنث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا يحنث  
باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك الضرر والكسوة  
والكلام والدخول يختص فعلا باليمين فلا يحنث من قال ان  
ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعل بعد موته بخلاف  
الغسل والحمل واليسر لا يضرب الا بعد شتمها او خفها او  
عصرها يحنث وفيه ان يضربه حتى يموت فهو على الشدة  
الضرب ويكفي ضربين دينه قريبا فادون الشر قريبا  
والشر بعيد وليقضيته اليوم ففضاه ذيوفا او بشره حية  
او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بربو او رصاصا  
او سقفة او وصفت او ابراءه منه لا يحنث بقبض دينه  
درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه عام بقبض كله  
منفرقا وان فرق بغير ضروري كالوزن لا يحنث وان  
كان في الامانة او غير مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل  
كذا تركه ابداء في كلفه مرة حلفه فلا يعلمه بكل وال  
واعي يقيد بحال ولا يحنث بيمينته فوجب ولم يقبل بربو كذلك  
القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يحنث بيمينته  
على ما ساق له فلا يحنث بيمينته اليمين وقيل يحنث بيمينته  
ان كان في الدين

وردا او بنفجا فمرو على ورقه لا يدخل دار فلان تناول  
الملك والاجارة حلف انه لا مال له وله دين عام فليس  
او متى لا يحنث **كتاب الحدود** الحد عقوبة مقدرة  
يجب حفا الله تعالى ولا يستغنى عن نفي ولا فضا حدة او  
الزني وطئ مكلف في قبل خال عن ملكه وشهرته وبنيت  
بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزني لا بالوطئ والجماع  
اذا سألهم الامام عن ما حصة الزني وكيفية وبن زني  
واين زني وعنه زني فبينوه فقالوا اراينا وطئنا في فرجها  
كالميل في الماكحة وعذوا سرا وعلانية وبالاقرار عاقلا  
بالغا اربع مرات في اربعة محال كلما اقترده حتى تغيب  
عن بصره ثم سأل كما مر سوى الزمان فنية ونذرب تلغينه لجمع  
لعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع قبل  
الحد او في اثنا ترك والحد للمحصن نرجمة في قضا حتى يموت  
ببداء به الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقطت الامام  
ثم الناس وفي المقر بعد الامام ثم الناس ويقتل ويصل  
عليه ولا غير المحصن جلدة مائة وللعبد نصف بغير طاعة  
له ضربا وسطا متفرقا على بدنة الا الناس والوجه والشرع

لا يحنث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا يحنث  
باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك الضرر والكسوة  
والكلام والدخول يختص فعلا باليمين فلا يحنث من قال ان  
ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعل بعد موته بخلاف  
الغسل والحمل واليسر لا يضرب الا بعد شتمها او خفها او  
عصرها يحنث وفيه ان يضربه حتى يموت فهو على الشدة  
الضرب ويكفي ضربين دينه قريبا فادون الشر قريبا  
والشر بعيد وليقضيته اليوم ففضاه ذيوفا او بشره حية  
او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بربو او رصاصا  
او سقفة او وصفت او ابراءه منه لا يحنث بقبض دينه  
درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه عام بقبض كله  
منفرقا وان فرق بغير ضروري كالوزن لا يحنث وان  
كان في الامانة او غير مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل  
كذا تركه ابداء في كلفه مرة حلفه فلا يعلمه بكل وال  
واعي يقيد بحال ولا يحنث بيمينته فوجب ولم يقبل بربو كذلك  
القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يحنث بيمينته  
على ما ساق له فلا يحنث بيمينته اليمين وقيل يحنث بيمينته  
ان كان في الدين

لا يحنث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا يحنث  
باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك الضرر والكسوة  
والكلام والدخول يختص فعلا باليمين فلا يحنث من قال ان  
ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعل بعد موته بخلاف  
الغسل والحمل واليسر لا يضرب الا بعد شتمها او خفها او  
عصرها يحنث وفيه ان يضربه حتى يموت فهو على الشدة  
الضرب ويكفي ضربين دينه قريبا فادون الشر قريبا  
والشر بعيد وليقضيته اليوم ففضاه ذيوفا او بشره حية  
او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بربو او رصاصا  
او سقفة او وصفت او ابراءه منه لا يحنث بقبض دينه  
درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه عام بقبض كله  
منفرقا وان فرق بغير ضروري كالوزن لا يحنث وان  
كان في الامانة او غير مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل  
كذا تركه ابداء في كلفه مرة حلفه فلا يعلمه بكل وال  
واعي يقيد بحال ولا يحنث بيمينته فوجب ولم يقبل بربو كذلك  
القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يحنث بيمينته  
على ما ساق له فلا يحنث بيمينته اليمين وقيل يحنث بيمينته  
ان كان في الدين







الآ في القذف في السرقة يضمن المالك ويضع الاقرار به الا  
 في الشرب وتقاد من غير الشرب بشره في الاصح والشرب شر وال  
 الرجوع وعند محمد بشره ايضا وان شربوا بنزاه بغايبة قبل  
 بخلاف سرقة من غائب وان اقر بالزنى بمجسولة حد وان  
 شهدوا كذلك لا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او في  
 شهد اربعة به في بلد وفي وقت واربعة به في ذلك الوقت  
 ببلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأته به وهي بكر او هم  
 فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك  
 وحد الشهود عليه لو اختلف شهوده في نوايا البيت و  
 للشهود فقط ولو كانوا عيانا او محددين في قذف او قذف  
 اربعة او احدى عبد او محدود وكذا لو وجد احد  
 او محدودا بعد حد الشهود عليه ودية في بيت المال ان  
 نرجم وار شجره ضربه او موته منه صدر وقال في بيت  
 المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد  
 الرجوع حدوا وغرموا الذية وكل واحد رجع حد وغرم  
 ولو رجع احد غرمه فلا شيء عليه فان رجع آخر حد او غرما  
 رجعوا ولو رجع احد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده

وكذا لو اختلفوا في طوع  
 المرأة وعندها يحد الرجل  
 ولا يحد

في القذف في السرقة يضمن المالك ويضع الاقرار به الا في الشرب وتقاد من غير الشرب بشره في الاصح والشرب شر وال الرجوع وعند محمد بشره ايضا وان شربوا بنزاه بغايبة قبل بخلاف سرقة من غائب وان اقر بالزنى بمجسولة حد وان شهدوا كذلك لا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او في شهد اربعة به في بلد وفي وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأته به وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك وحد الشهود عليه لو اختلف شهوده في نوايا البيت و للشهود فقط ولو كانوا عيانا او محددين في قذف او قذف اربعة او احدى عبد او محدود وكذا لو وجد احد او محدودا بعد حد الشهود عليه ودية في بيت المال ان نرجم وار شجره ضربه او موته منه صدر وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد الرجوع حدوا وغرموا الذية وكل واحد رجع حد وغرم ولو رجع احد غرمه فلا شيء عليه فان رجع آخر حد او غرما رجعوا ولو رجع احد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده

قبل الحد

قبل الحد فذلك وعند محمد الرجوع فقط ولو شهدوا فزكوا  
 فزجهم ثم ظهر واقرارا او عبدا فالذية على المزين ان رجعا  
 عن التزكية والا فجل بيت المال وقال على بيت المال مطلقا ولو  
 قتل احد المالكين برجمه فطهر وكذلك فالذية في مال القاتل  
 ولو اقر الشهود بالنظر لا ترد شهادتهم ولو انكر الاحصان  
 ثبت شهادة رجلين او رجل وامرأتين او ولادة زوجته  
 منه والله تعالى اعلم **باب حد الشرب** من شرب خمر او  
 قطرة فاخذ ورس خمر او جواربه سكران ثم نبذ  
 وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابى يوسف مرتين  
 وعاشربه طوعا حدا اذا صحا غائبين سوطا للمعة واربعة للعبد  
 مفرقا على بدنه كما في الزنى وان اقر او شهدا عليه بعد زوال  
 رجمها بعد المساء لا يحد خلا فالحد رجمه ولا يحد من وجد منه  
 رابحة الخمر او ثقيتها او اقر ثم رجع او اقر سكون او التكرار  
 للموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء  
 وعندهما ان يهذي ويخلط كلامه وبه يفتي ولو ارتد  
 السكران لا تبين امرأته **باب حد القذف** هو كحد الشرب  
 بكسرة وثبوتان قذف محصنا او محصنة بصرح الزنى حد

في السرقة يضمن المالك ويضع الاقرار به الا في الشرب وتقاد من غير الشرب بشره في الاصح والشرب شر وال الرجوع وعند محمد بشره ايضا وان شربوا بنزاه بغايبة قبل بخلاف سرقة من غائب وان اقر بالزنى بمجسولة حد وان شهدوا كذلك لا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او في شهد اربعة به في بلد وفي وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأته به وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك وحد الشهود عليه لو اختلف شهوده في نوايا البيت و للشهود فقط ولو كانوا عيانا او محددين في قذف او قذف اربعة او احدى عبد او محدود وكذا لو وجد احد او محدودا بعد حد الشهود عليه ودية في بيت المال ان نرجم وار شجره ضربه او موته منه صدر وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد الرجوع حدوا وغرموا الذية وكل واحد رجع حد وغرم ولو رجع احد غرمه فلا شيء عليه فان رجع آخر حد او غرما رجعوا ولو رجع احد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده



بطلب المقذوف متفرقا ولا ينزع عنه الفرو والحشون  
واحصانه كونه مكلفا حرما مسلما عفيفا عن الزنى ولو نفاه  
عن ابيه بان قال لست لابيل او لست بابن فلان  
فان كان في غضب حذر ولا فلا يحذر لو نفاه عن جدته او نسبه اليه  
او الى عمه او خاله او ربه او قال يا ابن عمك السقاء او قال الزني  
ويحذر بقذف الميت المحصن ان طالبه به الوالد او ولد  
ولو عمرهما عن الارث وكذا ولد البيت خلافا للحد ولا يطالب  
ولد اباه ولا عبد سيده بقذف اقه ويطلق دعوى المقذوف  
لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض عنه  
ولو قال زنا في الجبل وعني الصعود حذر خلافا للحد وان  
قال يا زني وعكس حذر او لو قال لامرأته وعكست حذر ولا  
لعان ولو قالت ذنبت بك بطل الحد ايضا وان اقر بولده  
ثم نفاه يلاعن وان عكس حذر والولد له في الوجهين ولا يفي  
ان قال ليس بابني ولا ابنك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم  
له اب ولا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا يقذف رجل وطئ امرأته  
لو طئ في غير ملكه من كل وجه او من وجه مشتركه حرمت ابد كاملة نوبة  
التي هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زني في كفره او مكاتب  
وان كان عات عن وفاء ويحذر بقذف من وطئ امرأته بغيره

بطلب المقذوف متفرقا ولا ينزع عنه الفرو والحشون  
واحصانه كونه مكلفا حرما مسلما عفيفا عن الزنى ولو نفاه  
عن ابيه بان قال لست لابيل او لست بابن فلان  
فان كان في غضب حذر ولا فلا يحذر لو نفاه عن جدته او نسبه اليه  
او الى عمه او خاله او ربه او قال يا ابن عمك السقاء او قال الزني  
ويحذر بقذف الميت المحصن ان طالبه به الوالد او ولد  
ولو عمرهما عن الارث وكذا ولد البيت خلافا للحد ولا يطالب  
ولد اباه ولا عبد سيده بقذف اقه ويطلق دعوى المقذوف  
لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض عنه  
ولو قال زنا في الجبل وعني الصعود حذر خلافا للحد وان  
قال يا زني وعكس حذر او لو قال لامرأته وعكست حذر ولا  
لعان ولو قالت ذنبت بك بطل الحد ايضا وان اقر بولده  
ثم نفاه يلاعن وان عكس حذر والولد له في الوجهين ولا يفي  
ان قال ليس بابني ولا ابنك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم  
له اب ولا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا يقذف رجل وطئ امرأته  
لو طئ في غير ملكه من كل وجه او من وجه مشتركه حرمت ابد كاملة نوبة  
التي هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زني في كفره او مكاتب  
وان كان عات عن وفاء ويحذر بقذف من وطئ امرأته بغيره

لو طئ

لو طئ امرأته المجوسية وامرأته وحي حايض وكذا وطئ عكا  
خلافا لابن يوفى ويحذر من قذف مسلم كان قد نكح محرمة في  
كفره خلافا لها ويحذر المستامن قذف مسلمة في دارها ولو طئ حذر  
لجنايات اشحد جنسها لان اختلاف **فصل في التعزير**  
يعززم قذف مملوكا او كافرا بالزنى او قذف مسلمة بايافاسقا  
يا كافرا يا خبيث يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب  
بالصبيات يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا فاسق  
يا ابن الحقة يا ابن الفاجر يا زنديق يا فاجر طمان يا ماوي  
الزاني او للمصوص يا حرم مزاده لا يسا حار ويا كلب ويا  
قرد ويا تيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حمام يا ابن  
وابوه ليس كذلك يا بقا يا عواجر ويا ولد المحرم يا عيار  
يا ناكس يا منكوس يا مسخرة يا ضحكت يا الشخان يا  
ابله يا موسوس يا تحسوا بغيره اذ كان المقول له  
فقيرا او علقوتيا وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة  
وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة  
وترك الفل من الجنابة والخروج من بيته وافر القنبر  
ثلاثة اسواط واكثره تسعة وثلاثون وعند ابن يوفى



خمس وسبعون وجوز جسه بعد الضرب واشد الضرب  
 التعذيب ثم حذر الزاني ثم الشرب ثم القذف ومن هذا ومن  
 فانت قد مره حذر بخلاف تعذيب الزوج من وجته **كتاب السرقة**  
 هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا ملك له  
 فيه ولا يثبت له ويثبت لما ثبت به الشرب فان سرق مكلف سرق  
 او عبد ذلك التقدير حرز امكن او حافظ واقربها او  
 شهره عليه سألها الامام عن السرقة ما هي وكيف هي وموقعي  
 واين هي وكيف هي وتضمن سرقة وبينهاها قطع وان كانوا جميعا  
 واصاب كل منهم قدر ذهابها فطعوا وان تولى الاخذ  
 بعضهم وتقطع بسرقة البتاج والابنوس والصندل  
 والفصوص والخضر والياقوت والزبرجد والانيق والبنام  
 المختزن من الخشب لا سرقة شيء تافه يوجد مباحا  
 في دار الخشب وحشيش وقصب وسحك وخيد وطير  
 وذئب وخنزير ومغرة وبقرة ولا بما يسرع فسادا كلين و  
 لم وفاكهة رطبة وبصيح وكذا ثمر على شجرة وزرع  
 لم يحصد ولا بما يتاؤد فيه الا نكاس كاشربة مطربة والا  
 لان له ركاف وطبل وبربط ومضار وطينور وصيلب  
 ذهب او فضة وشطرنج ونرد ولا سرقة باب مسجد وكتب  
 نوله او دما



علم

علم ومصحف وصبي حر ولو عليها حلية خلا فالابي يوف  
 ولا عبد كبير ودفعته خلاف الصغير ودفعته الحشا ولا سرقة  
 كلب وفرد ولا بخيانة ونهبت واختلاس وكذا ان يثبت خلافا  
 للابن يوف ولا سرقة مال عامة او مشتركة او مثل دينه او  
 ان يرد حاله او مؤجلا وان كان دينه نقدا فسرقة عرضا  
 قطع خلافا لابي يوف وان كان دراهم فسرقة دنائرا او  
 بالعكس لا يقطع ولا ولا بما قطع فيه ولم يتغير وان كان قد  
 تغير قطع ثانيا كغزل شح **فصل في الحرز** هو قسامة  
 بمكان كيت ولو بلا باب مفتوح وصندوق وبخافض  
 كمن هو عند مال ولونائا وفي الحرز بالمكان لا يغير  
 ولا قطع بسرقة مال من بينهما فراهية ولاد ولا سرقة من  
 بيت ذي رحم محرم ولو مال غير فقطع بسرقة مال من  
 بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا خلافا لابي  
 يوف في الا ولا يقطع بسرقة مال من زوجته او زوجها ولو  
 من حرز خاص وكذا الوسرقة من سبته او زوجته سبته  
 او زوج سبته او مكاتبه او ختبه او صهره خلافا لهما  
 فيها او من مغنم او حمام نزل او ان كان ربه عنده او من بيت  
 او كسنتك قريتك اري كوكه ومفانك اهدك

و بسنداه وبعده جنود بلا كمد

بعض اذا كان له السرقة في حاله او مؤجلا  
 فصدق منه مثله ما لم يقطع الاستيفاء  
 حقه والحال والمؤجل فيه سواء لان  
 التأجيل لتأخير المطالبة في حقه  
 نفس وجوب وجوب الدين فتأجيل

قوله ولا قطع سرقة مال اصله وان  
 علا وفرد من السرقة او احد السرقة  
 وسبته وعبيده ومن بيت ما دون  
 في دخوله ولا فيما اصله ما لم يملك  
 معارضة ويسقط القطع برهانه  
 كون السرقة ملكه وان لم يثبت  
 وهو اللص الظريف وكذا اذا  
 لودعي ان الموطوءة زوجت  
 ولم يعلم ذلك من السرقة الظاهر

فان كان الزوج والاذن عادية في الاول  
 وحققة في الثاني فانخل للزوج وكذا  
 في السرقة في الخمار والخانات الا اذا  
 في السرقة في الاموال والا







ولا ترد وم قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن  
قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها وان سرق سرقا فقطع  
بكلها او بعضها لا يضمن شيئا منها او قال لا يضمن ما لم يقطع عن  
ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم اخرج به قطع لان سرق  
شاة فذبحها ثم اخرجها ولو ضرب المزدحم او  
دنا فقطع وردها وعندهما لا يردوها ولو صبغها احر  
لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد  
الصبي وان صبغها اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا وعملها  
في حكم ملك الاحر **باب قطع الطريق** قصد قطع الطريق  
من مسلم او ذمي فاخذ قبله جسسه حتى يتوب وان اخذ مالا او  
حصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
وان قتل فقط ولو بعضا او جرح قتل حد اولا يعتبر عفو الولي  
وان قتل واخذ مالا قطع وقتل او صلب او قتل او صلب  
وخالف محمد في القطع ويصلب ميتا ويصلب بطنه بجر  
حتى يموت ويترك ثلاثة ايام فقط ويترد ما اخذ ماله ان  
باقيا والا فلا ضمان ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم وان  
اخذ مالا وجرح قطع من خلاف الجرح هدر وان جرح فقط

او قتل  
او قتل  
او قتل

او قتل قاتل قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء عفي  
وان شا اخذ لموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون  
او ذمي محرم من المقتطوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض  
او قطع الطريق ليلا او نهارا بصر او بين مصرين ومن خنق في  
المصر غير مرة قتل به والا فالحال قتل بالمشقة **كتاب التفسير**  
بدله متافرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل وان  
تم كماله اغتوا ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعد  
واقطع فان جرح العبد وفرض عين فتخرج المرأة والعبد  
بلا اذن الزوج والمولي وكره الجعل ان كان في والآفلا واذا  
حاصرناهم ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا والافيا الجزية  
ان كانوا من اهلها وبنيت لهم قدرها ومضى يجب فان قبلوا  
فلهم مالنا وعليهم ما علينا وحرمت قتال من بلغه الدعوة  
قبل ان يدري وتذب دعوة من بلغته فان ابوان استعين  
بالله تعالى فقاتلهم بنصب المجانيق والتخريف والتفريق  
وقطع الاشجار وافساد الزرع وترويضهم وان تترسوا  
باسارى المسلمين ونقص دمهم وبكره اخراج النسل  
المصحف في سرية لا يؤمن عليها الا في عسكر يؤمن عليه



ودفع

مقامه مدرسه  
من ممالک اهل سین  
بلای اخذ شد و بواسطه مدرسه  
و همان سوره کاف المبین  
ماذونین

بَابُ بَيْعِهَا بِالْأَدْوَانِ  
 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ  
 قَوْلُهُ يَكُونُ  
 الْإِسْتِثْنَاءُ  
 عَلَيْهِمْ

١١  
ما خيار ان شاء قسم بين المسلمين كما فعل النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم بخيبر وان شاء افترقوا  
عليه ووضع عليهم الخزيه وعلى امر اضيقهم  
وكلما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بسواد عدا  
العرب بمواقعة من الصحابة رضوان الله  
عليه عليهم اجمعين ولم يجد من هداية  
ذلك فدوة ابي دبل فحس  
والامام في اسارى بالخيار ان شاء  
قتلهم لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قد قتل  
ولان فيه حسنة مادة الفساد وان شاء  
استرقهم لان فيه دفع شرهم مع  
دفع المنفعة لاهل الاسلام وان شاء  
تركهم احراز مية للمسلمين  
ولا يجوز درهم الدار الحرب لان  
فيه تقوية لهم على المسلمين فان  
اسلموا لا يقتلهم لان دفع الشر  
بدونه وله ان يسترقهم توفيرا  
للمنفعة بعد انعقاد ثبوت الملك  
بخلاف السلام قبل الاخذ فلا  
تقسم الغنيمة في دارهم حتى يفر  
الى دار الاسلام وقال الشافعي رحمه  
الله ابا ذكوان اصله ان الملك للدار  
فمن لا يثبت قبل الاخذ يندار  
من الاصل عندنا وعند شيت  
واذا كانت واحدة فمنهم  
فانقسم ام لا قبل هذا الخلاف  
جامع الكيس



لا الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد  
 تصدق به لو غنيا ومن اسلم من قبل اخذ اخر نفقه وطفله  
 وكل مال هو معه او ودعة عند اسم او ذمي وعقار في ذمي  
 فيه خلاف عند ابى يوسف في قوله الاول وولده الكبير من وجبة  
 وعلمها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودعة في  
 وكذا ماله مع مسلم او ذمي بغصب خلافا له وقيل ابو يوسف  
 مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للرجل والفارس سهما  
 وعند عثمان ثلثة لسهم ولفرسه سهما وان لا يسهم لكثر سهم  
 فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبير اذن كالعقار  
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ولا بعرة لكونه فارسا او رجلا  
 فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند حوله في الحرب ليعلم  
 من الرجل في جاوره رجلا فاشترى فرسا فله سهم من رجل  
 جاور فارسا فاشترى فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال  
 او وهبه او آجره او رهنه فسهامه رجلا في ظاهر الرواية  
 وكذا لو كان من رضاء او مكر الا يقابل عليه ولا يسهم لملوك او  
 مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يري  
 ان قاتلوا وداوة المرأة الجرحي او ذمي عا عور اثم

لا الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد  
 تصدق به لو غنيا ومن اسلم من قبل اخذ اخر نفقه وطفله  
 وكل مال هو معه او ودعة عند اسم او ذمي وعقار في ذمي  
 فيه خلاف عند ابى يوسف في قوله الاول وولده الكبير من وجبة  
 وعلمها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودعة في  
 وكذا ماله مع مسلم او ذمي بغصب خلافا له وقيل ابو يوسف  
 مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للرجل والفارس سهما  
 وعند عثمان ثلثة لسهم ولفرسه سهما وان لا يسهم لكثر سهم  
 فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبير اذن كالعقار  
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ولا بعرة لكونه فارسا او رجلا  
 فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند حوله في الحرب ليعلم  
 من الرجل في جاوره رجلا فاشترى فرسا فله سهم من رجل  
 جاور فارسا فاشترى فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال  
 او وهبه او آجره او رهنه فسهامه رجلا في ظاهر الرواية  
 وكذا لو كان من رضاء او مكر الا يقابل عليه ولا يسهم لملوك او  
 مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يري  
 ان قاتلوا وداوة المرأة الجرحي او ذمي عا عور اثم

لا الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد  
 تصدق به لو غنيا ومن اسلم من قبل اخذ اخر نفقه وطفله  
 وكل مال هو معه او ودعة عند اسم او ذمي وعقار في ذمي  
 فيه خلاف عند ابى يوسف في قوله الاول وولده الكبير من وجبة  
 وعلمها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودعة في  
 وكذا ماله مع مسلم او ذمي بغصب خلافا له وقيل ابو يوسف  
 مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للرجل والفارس سهما  
 وعند عثمان ثلثة لسهم ولفرسه سهما وان لا يسهم لكثر سهم  
 فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبير اذن كالعقار  
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ولا بعرة لكونه فارسا او رجلا  
 فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند حوله في الحرب ليعلم  
 من الرجل في جاوره رجلا فاشترى فرسا فله سهم من رجل  
 جاور فارسا فاشترى فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال  
 او وهبه او آجره او رهنه فسهامه رجلا في ظاهر الرواية  
 وكذا لو كان من رضاء او مكر الا يقابل عليه ولا يسهم لملوك او  
 مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يري  
 ان قاتلوا وداوة المرأة الجرحي او ذمي عا عور اثم

لا الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد  
 تصدق به لو غنيا ومن اسلم من قبل اخذ اخر نفقه وطفله  
 وكل مال هو معه او ودعة عند اسم او ذمي وعقار في ذمي  
 فيه خلاف عند ابى يوسف في قوله الاول وولده الكبير من وجبة  
 وعلمها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودعة في  
 وكذا ماله مع مسلم او ذمي بغصب خلافا له وقيل ابو يوسف  
 مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للرجل والفارس سهما  
 وعند عثمان ثلثة لسهم ولفرسه سهما وان لا يسهم لكثر سهم  
 فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبير اذن كالعقار  
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ولا بعرة لكونه فارسا او رجلا  
 فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند حوله في الحرب ليعلم  
 من الرجل في جاوره رجلا فاشترى فرسا فله سهم من رجل  
 جاور فارسا فاشترى فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال  
 او وهبه او آجره او رهنه فسهامه رجلا في ظاهر الرواية  
 وكذا لو كان من رضاء او مكر الا يقابل عليه ولا يسهم لملوك او  
 مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يري  
 ان قاتلوا وداوة المرأة الجرحي او ذمي عا عور اثم

او على الطريق والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل  
 يقدم من هم ذو القرى الفقراء ولا حق فيه لا غنيا لهم و  
 ذكره تعالى للترك وسهم النبي صلى الله عليه وسلم لا سقط بموته  
 كالصفي وان دخل في الحرب لا تمنع له بلا اذن الامام  
 لا الخمس اخذ وان باذنه او لهم منعة تخشى للاعوان ان  
 ينقل قبل اخذ الغنمة وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول  
 من قتل قتيلا فله سلبه او من اصاب شيئا فله ربحه او يقول  
 ليسيرتني جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بكل المأخوذ  
 ولا بعد الاخر الا من الامم والانس والتكيب الكل ان لم يفلو او  
 مركبه وماعليه وثيابه وسلاحه وماعنه لا مع غلا  
 عداية اخرى والتنفيذ لقطع حق الغير لا الملك خلافا  
 لحد فلو قال من اصاب جارية فري له لا يجعل لمن اصابها  
 الوطى ولا البيع قبل الاخر خلافا له **باب المستل**  
**الكفار** اذا بسى الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها  
 وملك ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا  
 على اموالنا واخزوا وهايدارهم ملكوها وكذا لو نزلنا  
 اليهم بعير فاذا ظهرنا عليهم فن وجد ملكه اخذ قبل  
 ان يبيعوا

لا الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد  
 تصدق به لو غنيا ومن اسلم من قبل اخذ اخر نفقه وطفله  
 وكل مال هو معه او ودعة عند اسم او ذمي وعقار في ذمي  
 فيه خلاف عند ابى يوسف في قوله الاول وولده الكبير من وجبة  
 وعلمها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودعة في  
 وكذا ماله مع مسلم او ذمي بغصب خلافا له وقيل ابو يوسف  
 مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للرجل والفارس سهما  
 وعند عثمان ثلثة لسهم ولفرسه سهما وان لا يسهم لكثر سهم  
 فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبير اذن كالعقار  
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ولا بعرة لكونه فارسا او رجلا  
 فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند حوله في الحرب ليعلم  
 من الرجل في جاوره رجلا فاشترى فرسا فله سهم من رجل  
 جاور فارسا فاشترى فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال  
 او وهبه او آجره او رهنه فسهامه رجلا في ظاهر الرواية  
 وكذا لو كان من رضاء او مكر الا يقابل عليه ولا يسهم لملوك او  
 مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يري  
 ان قاتلوا وداوة المرأة الجرحي او ذمي عا عور اثم



<sup>او ان وجد ملكه بعد القسمة</sup>  
 القسمة مجانا وبعد ما ان كان مثليا لا يأخذه وان قيمها  
 اخذه بالقيمة وان اشترى من تاجرنا واخرجه وهو  
 قيمى يأخذه بالثمن ان اشترى به وان اشترى بعرض  
 فقيمة العرض وان وهب له فبقيته ومثله المثل  
 في اشترائه بثلث او عرض وان اشترى بجنسه او  
 له لا يأخذه وان كان بعد افققت عينه في يد التاجر واخذ  
 ارشرا يأخذه بكل الثمن ان شاء وان استروه من يد التاجر  
 فاشترى اخر يأخذه المشتري الاول عنه بثلثه ثم المالك  
 منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني ولا يملكون  
 حرنا ومديرينا وام ولدنا ومكاتبنا وملك عليهم كل ذلك  
 ولا يملكون عبدا ببقيرهم فيأخذ ماله بعد القسمة  
 ايضا لكن يعرض عنه من بيت المال وعندهما كمالا سوروان  
 ابق بفرس او متاع ومشتري رجل ذلك كله واخرجه  
 اخذ المالك ما سوي العبد بالثمن والعبد مجانا وعندهما  
 بالثمن ايضا وان اشترى متاعا من عبدا مملوكا مسلما واخذه  
 دارهم عتق خلا فالرها وان لم لهم عبده في انا وظهورنا  
 عليهم او خرج الى عسكرنا فخرج **باب المستامن**

اذا دخل

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض  
 بشيء من مالهم او دمه فان اخذ شيئا واخرجه ملكه  
 مخطوفا فنصدق به وان غدر به فملكهم فاخذ ماله  
 او عس او فعل ذلك غيره يعلمه حمله التعرض كالا  
 سيرا ان اذانه ثم حرق او اذ ان حربيا او غضا  
 الآخر وخرجا اليه لا يقضي بشيء وكذا لو فعل ذلك  
 حربيان وخرجا مستأمنين وان خرجا مسلمين  
 فقي بالدين لا يغصب ولو لم الحربى بعد ما غصبه  
 المسلم ثم خرجا بقتل بالرد ديانة وان قتل احد المسلمين  
 المستأمنين الاخر ثم فعله الدية في ماله والكفارة  
 في الخطاء وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة  
 في الخطاء وعندهما كالمستأمنين ولا شيء في قتل المسلم  
 ثم مسلم لم يجر سوي الكفارة في الخطاء اتفاقا  
**وصالة** لا يمكن مستأمن ان يقيم في دار نكسة و  
 يقال له ان اقامت سنة نضع عليك الجزية فان اقام سنة  
 صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا الوكيل له ان  
 اقامت شهر او نحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع

بدرنا صح

و اذا كان ذميا



لا تملك التزم الخراج التزم المقام فودنا ساسا

عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج  
او نكحت المتأمنة ذميا لا لوليها هو ذميتها فان خرج مستأمن  
الى داره حل دمه وان كان له ذم يرفع عنه ذمها او ذم  
او دين عليه بما فاسر او ظهر عليهم سقط دينه وصار  
وديعته فباوان قتل ولم يظهر عليهم او مات فماله  
مرثته فان جاء حزبي باعوان وله زوجة هناك وولد  
ومال عند مسلم او ذمى او حزبي فاسلم هناك ظهر عليهم  
فالكف في وان اسلم ثم جاء ثم ظهر عليهم فطفله حر مسلم او  
ذمى له وغير ذلك في ومخ اسلم ثم وله هناك وارث  
مسلم فقتله مسلم عدا او خطاء فلا يثبت عليه الا الكفارة في  
الخطا ولا اقبل مسلم لا يوثق له خطاء او مستأمن مسلم الا  
لامام اخذ الدية مع عاقلة القاتل وفي العمد ان يقتصر او  
ياخذ الدية وليس له العفو مجانا **باب العشر والخراج**  
ارض العرب عشيرة وهي ما بين العذيب الى اقصى  
باليمن بمهرة الى حد الشام وكذا البصرة وكل ما لم اهل  
فتح عنوة وقسم بين الغاميين وارض السواد خراجية  
وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن الثعلبية او

الثعلت

العلث الى عباد وكذا كل ما فتح عنوة واقتر اهل  
عليه او صلحو اسوى ملكه وارض السواد ملكة لا  
يجوز بيعهم لها ونصرفهم فيها وان احب موت يعبر فيه  
عند ابي يوفى وماؤه عند محمد والخارج نوعان خارج مقام  
فيتعلق بالخارج كالعشر والخارج وظيفه ولا يزد على  
ما وضعه عمر رضي الله تعالى عنه على السواد كالحرب  
صالح للزراعة صالح من بتر او غير ودرهم والجريب  
الزطية خمسة دراهم والجريب الكرم او النخل المنصل  
عشرة دراهم وارض السواد كزعفران وبستان ما تطيق  
نصف الخارج غابة الطاقه وان لم تطيق ما وظيف  
نقص ولا يزد وان اطاعت عند ابي يوفى رحمه خلافا  
لمحمد ولا يخرج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها  
او اصاب النهر آفة ويجب ان عطائها ما لها ولا  
يتغير ان اسلم او اشترى اسلم ولا عشر في خارج ارض  
الخارج ولا ينكر خراج الوظيف ينكر الخارج بخلاف  
العشر وخارج المقاسمة **مقالة** الجزية اذ وضعت  
بتر ارض او صلح لا بتغير وان فتح بلدة عنوة واقتر  
بتر ارض او صلح لا بتغير وان فتح بلدة عنوة واقتر

وهي الارض التي لا مال لها ولا يستقر بها احد  
وهو سون في كتيبي زرعاً بزرع كسرى  
وهو سبع قبضة كسرى  
نعم صباغ ص

كان يشتر المسلم ارض الخراج فعليه الخراج  
ولا عشر عليه  
اسم ما يؤخذ من اهل الزمة وهي نوع  
جزية وضعت عليهم بالراضى وجزية  
وضعت عليهم بالقبلة ولكل منهما حكم  
احكام الاول فما افاد بقوله الجزية اذ وضعت



اهله عليهم انوضع على ظاهر الغبي في السنة ثمانية و  
اربعون درهما وعلى المتوطان نصفها وعلى الفقير القادر على  
الكسب ربعه او توضع على كتابي ومجدي وثني على الجاني <sup>بوتة طين</sup> وثني على  
ولا على امرئ فلا يقبل منها الا السلام او السيف ويسترق كل اهل  
انتاحها وطفلها ولا جزية على صبي وامرأة ومكانة في ملك  
وشبح كبير وذمين واعبي ومقهور وفقير لا يكسب ولا راحب لا يتخذ  
وتجب في اول الحول ويؤخذ في كل شهر فيه <sup>في الجربة</sup> ونقط  
بالسلام او الموت وتدخل بالكر خلافا لهما بخلاف الخراج <sup>او في الايام</sup> بمكة الاداء  
الارض ولا يجوز احدث بيعة او كنيسة او صومعة في  
دارنا وتعاد المنبر من عمن غرق <sup>او في الايام</sup> وعين الذي في زينة  
ومركبه وسرجه ولا يركب جبلا ولا يعمل سلاح <sup>او في الايام</sup> ويظهر  
الكسبي ويركب سرجا كالاكاف والاحق ان يترك ان  
يركب الا لضرورة وحيت ينزل في الجامع ولا يلبس  
يخص اهل العلم والنزهد والشرف ويميز انتاش في الطريق <sup>او في الايام</sup>  
والحمام ويجعل على ارمه علامة كيلا يستغفر له ولا يبداء  
بسلام ويضيق عليه الطريق ويؤدى الجزية قائما ورايهم  
الاخذ قاعدا ويؤخذ بتلبية ويهز ويقال له ادى الجزية  
بازي

بازي او باعدوا الله ولا ينقض عهده بالا باع من الجزية  
او بزنانه بمسلة او قتله مسلما او بسبه النبي صلى الله عليه  
وسلم بل بالحاق بدار الحرب او الغلبة على موضوع <sup>او في الايام</sup> بيتا  
ويصير كالمترذل لكن لو اسر يسترق والمرتد يقتل ويؤخذ  
من بني تغلب من رجالهم ونسائهم ضعف الزكاة لامن  
صبيانهم ويؤخذ من موالهم الجزية والخراج كموالي قريش  
ويصرف للخراج والجزية وما اخذ من بني تغلب او من ارض  
اجلي اهلها غنما او اعداء اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال  
في مصالح المسلمين كسد الشهور وبناء القناطر <sup>او في الايام</sup> والحصون  
وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة والعمال  
والمقاتلة ووزرائهم ومن مات في نصف السنة حرم من  
العتاء **باب المرتد** من ارتد العباد بالله تعالى عرض  
عليه الاسلام وتكشف بشهرته ان كانت له فان اهل حس  
ثلاثة ايام فان تاب غفر او الا قتل وتوبته بالنبي عن  
كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه وقتله قبل العرس  
ترك نذب لاضمان فيه ونزول ملكه عن حاله موقوفا  
فان ايلم عاد وان مات او قتل او لحق بدار الحرب <sup>او في الايام</sup> حرم



به عتق مدبره وامهات اولاده وحلت ديونه و  
 كسب اسلام لوارثه المسلم وكسب دينه في نفي دين اسلام  
 ودين رذته من كسبها وبوقف بيعه وشرائه واجارته  
 وصيته وعتقه وتدريبه وكتابته ووصيته فان لم  
 صحت وان مات او قتل او حكم بالمحاقبة بطلت وقال  
 لا ينزل ملكه وتفضي ديونه مطلقا ولا كسبه وكلها  
 لوارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند المحاقب و ابو  
 يوفى عند الحكم به ويصح تصرفاته ولا توقف غير المخاض  
 لكن كصرف الصحيح عند ابى يوفى وكصرف المريض  
 عند محرو ويصح اتفاقا استلاده وطلاقه ويبطال كسبه  
 ونكحته وتوقف مفاوضته ونزول امرأته المسلمة ان  
 مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسكنا بعد  
 بالمحاقبة اخذ ما وجد باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق  
 مدبره وامه ولده وان عاد قبله فكان له ميراث المرأة او الميراث  
 لا تقتل بل تجسسه تنوب وتضرب كل ايامه واللعنة ودينه الوارث  
 يجبرها مولاهما وينفذ جميع تصرفاته في مالها وجميع ما انفقته  
 لوارثها المسلم اذا ماتت وبشرها زوجها ان ارادت  
 كسب الاسلام او كسب الردة

مريضة

مريضة لا ان ارادت صحبة وقائلها يعزى فقط و  
 ساير احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت  
 نسبه واعوميتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة  
 وكذا ان كانت نصرانية الاولاد لا يرثه الاكثر من نصف حوله  
 من دار تدوان لحق بماله فظهر عليه فهو في فانيه من حج  
 ثم ذهب به فظهر عليه فهو لوارثه قبل القسمة فان لم يجر  
 قضي بعده لابنه فكانت له الابن فجاء الميراث مسكنا قبل  
 الكتابة والولد له ومن قتل من خطاء فقتل عمار دة او  
 لحق فدينه في كسب اسلامه وقال في كسبه مطلقا ومن قطعت  
 يده عمدا قارن والعباد بالله ومات منه او لحق ثم جاء  
 مسلما ومات منه فنصف دينه لورثته في مال الطاع  
 وان اسلم يدون لمحاقرات فتمام الذية وعند محمد  
 نصفها مكاتب ارث فلحق فاخذ بماله فقتل فبدل الكتابة  
 لمولاه والباقي لورثته زوجان ارثا فلما فولدت المرأة فيها  
 ثم ولد الولد فظهر عليهم فالولدان في ويجبر الولد على الاسلام  
 لا ولده ولا لام الصبي العاقل صحيح وكذا ارثه خلافا  
 لابي يوفى ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابى **باب النفقة**  
 اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام ونقلوا على



بلد دعاهم لا العود وكشف شهرتهم وبرداهم بالقتال  
لو تخيروا مجتمعين وقيل لا عالم يبدوا وان كان لهم  
في شدة اجتهادهم على جرحهم واتبع مولاهم والافلا ولا يبي  
خربتهم ولا يقيم عالمهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم  
وجاز استوال سلامهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل  
بالغ مثله فظفر عليهم لا يجزي شيئا وان غلبوا على مصر  
فقتل بعض اهلها آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر على المهر  
وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه ولو بالعكس  
يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند  
ابي يوسف لا يرثه مطلقا وكره بيع السلاح ممن علم  
انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا **كتاب اللقط**  
التقاط من دروب وان خيف هلاكه فواجب وكذا  
اللقطة وهو حر الا ان ثبت رقه بحجة ونفقة  
في بيت المال وكذا اجانيته وارثه وان انفق  
عليه الملقط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملقط وان  
ادعاه واحر ثبت نسبه منه ولو عبدا فهو حر او ذ  
وهو لم ان لم يكن في مفرهم وذمي ان كان فيه وان  
اثان معاينة وان وصف احداهما علانية

من اقل ما يوجب اقرارا في الدية  
من اقل ما يوجب اقرارا في الدية

فيه اوسبق فهو اولى والخير والمسلم اولى من العبد  
الذي وان شدة عليه مال او على دابة وهو عليه اوفر  
لم ينفق منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا وله شرا  
ملا بدله من طعام وسوة وقبض حبيته ونسبته في  
ماله لغير ما ذكر ولا اجادته في الاصح وقيل له اجازته  
**كتاب اللقط** على امانة ان اشهد انه اخذها ليردها  
على صاحبها والا ضمن والقول للمالك ان انكر اخذه للرد  
وعند ابي يونس الملقط ويكفي في الاشراف قوله من  
سمعتوه ينشد لقطه فدلوه على وجهه في مكان  
اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب  
صاحبها بعد هاهو الصحيح وقيل ان كانت عشرة  
درهم فاكثر فحولا وان كانت اقل فايا ما وعالا  
يبقى يعرف الى ان يخاف فسادهم ثم يتصدق بها ان  
شاء فان جاء صاحبها بعده اجازته ان شاء واجره  
له او ضمن الملقط او الفقير لو هالكه واياهما ضمن لا يرجع  
على الاخر وبأخذها منه ان باقية ولقطه الحلال والحرام  
سواء ويجوز التقاط البرية وهو متبرع في

حرفة لا تثنى عليه وتضمن في



عليه بلا اذن حكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين  
عليه اوله ان يجسر اعنه حتى يأخذها فان امتنع بيعت  
في النفقة وان هلك بعد الجس سقط وان قبله لا  
ويوجر القاض ما له منفعة وينفق من امواله منفعة له  
ياذن بالانفاق ان اصلح او ان قال الابينة ان القطة وان  
قال لابينة لي يقول لم انفق عليها ان كنت صادقا  
والاباع وامر بحفظ ثمنه والمملوك ان ينفع بالقطة  
بعد التعريف لو فقير او ان غنيا تصدق برأيه او عايله  
او ولده او زوجة لو فقير او ان كانت حرة كالنوى  
فشور الرمان والسبل بعد لصا ينفع به ابدون  
تعريف وللمالك اخذها ولا يجب دفع القطة الى امه  
غير الابينة ويحل ان يبين علامته غير جبر  
**كتاب الابنية** قدب اخذه لمن قوي عليه وكذا الضال وقيل  
تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فيجس الا بقى دون  
الضال ومن رده من عدة سفر اربعون درهما وان كان  
قيمة اقل من اربعين فقيمة الادرها عند محمد وعند  
يوسف اربعين وان رده من دونها فحسابه فان  
ابق منه لا يضمن ان اشرده انه اخذه ليرده والا فلا

شئ له ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن على المهر  
وجعل الجاني على المولى ان افداه وعلى ولي الخيانة  
ان دفعه وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين  
ان بيع فيه وعلى المولى ان اداه عنه وجعل الموصي  
على الموصوب له وان رجع الواهب في هبت بعد  
الرد وامر نفقته كاللقطة والمدير وام الوالد  
كالقن وان كان الراد اب المولى او ابنه وهو في  
عياله او وصية او احد الزوجين فلا شئ له و  
المالك الصبي كالبالغ **كتاب المفقود** هو غائب  
لا يدري مكانه ولا حيوته ولا موته فينصب له الوصي  
من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع  
ما يخاف عليه من ماله من ماله وينفق على زوجته و  
قرينه ولاد او هوحي في حق نفسه لا تنكح امرأته و  
لا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته لا يثبت في حق غيره فلا  
يرث ممن مات حال فقده ان حكم بموته فتوقف  
نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء  
قبل الحكم فهو له والا فللمن يرث ذلك المال لولاه فاذا



من عمره مدة مالا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون  
سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق  
ماله فلا يرث من مات قبل ذلك وتعد زوجته  
الموت عند ذلك **كتاب الشركة** هي ضمان شركة  
ملك وشركة عقد فالأولي ان يملك اثنان عينا  
ارثا او شرعا او اربابا او اختلاط مالهما بحيث لا يميز  
او خلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب الاخر ويجوز بيع  
نصيبه في شريكة في جميع الصور وفي غيره بغير اذنه  
فيما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بل اذنه و  
الثانية ان يقول احدهما شاركتك في كذا ويقبل  
الاخر فكنها الايجاب والقول بشرط عدم <sup>تفريط</sup> <sup>الاستلزام</sup> <sup>بفطرها</sup>  
كشرط دراهم معينة في الربح لاحدهما وهي اربعة  
انواع مفاوضة وهي ان يشتركا متساويان نصف  
او دينارا ومالا وربحا وتضمن الوكالة والكفالة فلا  
يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين حر وعبد  
وبالغ وصبي ولا صبيين او عبيدين او مكاتبين ولا  
بدخ <sup>مفاوضة</sup> او بيان جميع مقتضياتها ولا

يشترط

يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما  
سوي طعام اهله وكسوتهم قمارها وكل دين لازم  
احدهما انصاع فيه الشركة كبيع وشراء واستجار  
الاخر وان لازم بكفالة باخر لازم الاخر خلافا لهما وكذا  
ان لازم بغصب خلافا لابي يوسف وفي الكفالة قبل اداء  
لا يلزمه في الصحيح وان ولرث احدهما ما انصاع به  
الشركة او وهب له وقبضه صارت عينا وكذا  
ان فقد فبر شرط لا يشترط في العنان وان  
عرضا او علقا رابقت مفاوضة ولا تصح مفاوضة  
ولا عنان الا بالذراع والدنانير او بالغلوس <sup>الثالثة</sup>  
عند محمد او بالتبر او النقرة ان تعامل الناس <sup>بهما</sup>  
ولا تصحان بالعروض الا ان يبيع نصف عرض <sup>نصف</sup>  
عرض الآخر ثم بعد الشركة ولا بالملكيل والموزون  
والعدي المتقارب قبل الخلط وان خلط احدهما  
واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك عند  
ابي يوسف وان خلط احدهما لا تنفقد اتفاقا وشركة  
عنان وهي ان يشتركا متساويين <sup>غير</sup>



متساويين وتضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع  
من التجارات وفي عمومها ببعض ما كمل منها وبكله ومع  
التفاضل في المال والربح ومع التساوي فيها او في احدها  
دون الاخر عند عملها ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدها  
ومع كون مال احدها دراهم والاخر نانير ولا يشترط الخلط  
فيها ايضا والوضعية على قدر المال وان شرط غير ذلك و  
ما اشتراه كل منهما طوبى ثمنه هو فقط ورجع على شركة  
بحصة منه ان اذاه في ماله وتبطل الشركة بهلاك المالكين او  
احدهما قبل الشراء وهو على ماله قبل الخلط هلك في يده او في  
يد الاخر وعليه ما بعده فان هلك بعد ما شري الاخر ماله  
فالمشترى بينهما ورجع للمشتري على شركة بثلث حصته و  
ان هلك قبل شراء الاخر فان كان وكله حين الشركة صريحا  
فالمشتري لها شركة ملك ورجع بحصته والا فالمشتري  
فقط وكل من شري بالمفاوضة والعنان ان يبضع ويضاه  
ويستاجر ويؤكل ويوسع ويده في المال بدامانة وشركة  
الصناع والتجار وبي ان يشترك خياطان او صباغ وخياط  
على ان يتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل

نصفين

نصفين والربح اثلاثا جاز وكل عمل يقبل احدهما بلزما  
فكل عمل منها الطلب بالعمل وكل منها طلب الاجر <sup>ويشترط</sup>  
الدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة  
الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتربا بوجوهها  
ويبيعا والربح بينهما فان شرطها مفاوضة صحيحة  
مطلقة اعنان فتضمن الوكالة في ما يشتر بانه فان شرط  
مناصفة للمشتري او مثالثة فالربح كذلك وشرط الفضل  
باطل **وصل** ولا يصح الشركة فيما لا يصح الوكالة به كما  
الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستيقا وجمع  
او دون قريمو او بجمع <sup>سويك</sup> او بجمع  
كل فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا ينزله على نصفين  
الماخوذ عند ابي يوسف خلافا لمحمد وما اخذه معا فله نصفين  
وان كان لاهدهما بغل ولاخر راوية فاستقي احدهما  
فالكسب للاخر اجر مثله <sup>لولا</sup> والربح في الشركة الفاسدة  
على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل الشركة بموت  
احدهما وبالحقاقه <sup>لولا</sup> مرتدا ان حكم به ولا ينزله الى احدهما  
احدهما مال الاخر بغير اذنه فله فان اذن كل صاحبه  
فاذا با معا فمن كل حصته صاحبه وان اذبا معا فباضعتا



سود علم باداء الاول اولا وقال لا يضمن ان لم يعلم وان اذن  
احد المفاوضين لشريكه ان يشتري امة ليطاءها ففعل  
فري له خاصة بلا شيء فيؤخذ كل <sup>منها</sup> بشئها وقال لا يضمن حصته  
شريكه **كتاب الوقف** هو جسد العين على ملكه الواقف والتصرف  
بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا ينزل ملكه الا ان يحكم به حكم  
قبيل او يعلق بموته بان يقول اذا مت فقد وقفت وعند  
هو جسد العين على ملك الله تعالى وجه يعود نفعه الى العباد  
فيلزم وينزل ملكة بحمد القول عند ابي يوسف وعند محمد  
لا علم باسمه الى وجه فلو وقف على الفقير له او بني سقاية  
او خان او رباطا لبني السبل او جعل ارضه مقبرة لا ينزل ملكه  
عنه الا بالحكم وعند ابي يوسف ينزل بحمد القول وعند محمد  
اذا سلمه الى متول واستقى الناس من السقاية وكنول الخان  
والرباط ودفنوا في المقبرة وشرط تمامه ذكر مصرف مؤبد  
عند ابي يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء  
وصح عند ابي يوسف وقف المشايخ وجعل غلة الوقف او الولاية  
لنفسه وجعل الكل او البعض لامرات اولاده او مدبره ما لم  
اجنبا وبعد الفقراء وشرط ان يستبدل به غيره اذا شاء

خلافا

خلافا لمحمد في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف  
وقفه عند محمد كالغاس والمز والقدر ومو والمنشأ والجنينة <sup>اورق</sup>  
وشبابها والقدر والمزاجل والمصاحف والكتب واليوسف  
معه في وقف السلاح والكرام كالخيل والابل في سبيل الله  
تعالى وبه يفي وكذا يصح عند ابي يوسف وقفه بعبادته وقف  
ضيعة ببقرها او كروها او حريمه وسائر آلات الحراثة  
واذا صح الوقف فلا يملكه بنة الا انه يجوز قسمة المشاع عند  
ابي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشرطها  
الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع  
او كان فقيرا اجره الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه ونقض  
الوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة  
وان تعذر صرف عينه ببيع ويصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين  
مستحقين الوقف **كتاب** اذ بنى مسجد لا ينزل ملكه عنه  
حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبأذن بالصلوة فيه ويصلي  
فيه واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يصح جعله ان  
تحت سراديب المصالح فان جعله لغير صالح او جعل فوق  
بيتا وجعل بابا الى الطريق وعزله او تخلفه في سبيل داره



مسجد او اذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه و  
 يورث عنه وعند ابى يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقا ولو  
 ضاق المسجد وبجبه طريق العامة يوشع عنه وبالعكس يباطل  
 استغنى عنه بصرف وقفه لا اقرب رباط اليه والوقف في المرفق  
 وصية ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد و  
 الا في مختار ان لا يوجر الضياع اكثر من ثلث سنين ولا غيرها  
 اكثر من سنة ولا يوجر الا باجر المثل ثم لا ينقص ان تراد  
 الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يوجر الابانة  
 او ولاية ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره يختار  
 وجوب الضمان **كتاب البيوع** البيع مبادلة مال بمال و  
 ينقذ بايجاب وقبول بلفظه الماضي كبعث واشترى  
 ومادل في معناها وبالتعاطي في النفس والخبر هو  
 الصحيح ولو قل اخذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح  
 واذا اوجب احدهما فلا خرا ان يقبل كل البيع بكل الثمن  
 في المجلس او يترك لا بعضا دون بعض الا اذا بين ثمن كل  
 وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل القبول  
 بطل الايجاب واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع

ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا  
 بيع منه وان شرط الا يبيع م

بلا خيار

بلا خيار مجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة  
 قدره ووضفه لا في غيره وبثمن حال او مؤجل معلوم  
 ولو اشترى باجل سنة فمضى البايع المبيع حتى مضت سنة  
 فله اجل سنة اخري خلافا لهما وان اطلق الثمن فان  
 استوت عالية النقود ورواها راضح ولزم ما قدر  
 من اي نوع كان وان اختلف رواتها فمن الارواح و  
 ان استوي رواتها لا يفسد ما لم يتبين ويصح  
 في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا ووزنا وكذا اجزاها  
 ان بيع بغير جزء بانه او حجر معين لا يدري قدره و  
 من باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان  
 يسمى جملتها والمشتري الفسخ بالخيار وان كيل او سبي  
 جملتها في المجلس لا بعد ذلك ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم  
 لا يصح في شيء منها وكذا الوبايع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا  
 كل معدود متفاوتة وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك  
 وان باع صبرة على انهما مائة قفيز عاثة درهم فوجد  
 اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته او فسخ والنزاع  
 للبايع وفي المذروع يأخذ الاقل بكل القدر او يفسخ و

او  
 في  
 ثمنه



والزائد له بلا خيار للبائع وان <sup>كان</sup> لكل ذراع قسطا  
 اخذ الاقل بحصته وكذا الزائد وله الخيار في الوجهين  
 وصح بيع عشرة اسهم من مائة تسهم من دار لبيع عشرة  
 اذرع من مائة ذراع منها وعند ما يصح فيها ولو باع  
 عدل على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع  
 ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصته و  
 يختار المشتري وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع  
 بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصف بلا خيار و  
 تسعة وتسعة ونصف بخيار وعند ما يوفى مخبر في  
 اخذه باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند ما  
 يختار في اخذه ~~في الاول~~ في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني  
 بتسعة ونصف **فصل** يدخل البناء والمفاتيح في  
 بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق  
 شراء شجرة دخل مكانها عند محمد وهو المختار خلافا لابي  
 يوسف ولا يدخل الذرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع  
 الشجر الا بشرائط وان ذكر الحقوق والمرافق ويقال  
 للبائع اقلعه وانما اسمها وسلم المبيع وكذا لا يدخل

حب بذر ولم ينبت بعد وان نبت ولم يصر له قيمة  
 دخل وقيل لا ومن باع ثمرة بدا صلاحها ولم يبدصع و  
 يقطعها المشتري للحال وان شرط تركها على الشجر فسد  
 ولو بعد تناهي عظمها خلافا لمحمد وكذا شراء الذرع و  
 ان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة و  
 ان يغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد مائة  
 تناهت لا يتصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت  
 الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان  
 استأجر الارض لترك الذرع فسدت ولا تطيب الزيادة  
 ولو اثمر ثمرة آخر قبل القبض فسد البيع وبعد القبض  
 يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري ولو باع  
 ثمرة واستثنى منها الرطل الا معلومة يصح وقيل لا ويجوز  
 بيع البتر في سبيله ان يبيع بغير جنسه وكذا البقايا  
 في قشرة والابيض والسمسم وكذا اللوز والفسنيق و  
 والجوز في قشرها الاول واجرة الكيال وعد البيع ووزنه  
 وزرعه على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري  
 وفي بيع سلعة بثمن سلم هو ان يكون مؤجلا وفي بيع

او من اراد  
 ان يبيع الشجر فله ان يبيع  
 ثمنه قبل ان ينبت



سبعة بسبعة او ثمن بثلثين ستما معا **باب الخيار**  
 صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولهما معا ثلثة ايام  
 لا اكثر الا ان اجاز في الثلثة وعندهما يجوز ان يبين  
 مدة معلومة اى مدة كانت وان اشترى على انه  
 ان لم ينقد الثمن لثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة  
 الا ان ينقد في الثلثة وعند محذور الى اربعة واكثر  
 وخيار البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري  
 فملكه لزومه قيمته وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده  
 لزومه الثمن وكذلك تعيب الا انه لا بدخل في ملك المشتري  
 خلافا لما افلوا اشترى نروجه بالخيار لا يفسد الكفا  
 وان وطئها وله ردّها لانه بالنكاح الا في البكر ولو  
 ولدت في مدته لا يصير ام ولد ولو اشترى فريبه او  
 عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يعتق  
 في مدته ولا يعتق حوض المشراة به في مدته من الاشياء  
 والمعتبر على البايع ان ردت به ولو قبض المشتري  
 به المبيع باذن البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم  
 الملك ولو اشترى المادون شيئا فابراه بايعه عن ثمنه

على البايع صح  
 ان رد عليه فملكه فهو

يبقى

يبقى خياره وله الرد لانه يلى عدم القملك ولو اشترى في  
 خرابه فلم في مدته بطل شراءه كذا لا يملكها ما بالاجازة  
 خلافا لما في الجميع ومن له الخيار يجبر بحضرة صاحبه  
 غيبة ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابي يوسف فان فسخ  
 وعلم به في المدة انفسخ والام العقد ويتم العقد ايضا  
 بموت من له الخيار وكذا يفسخ المدة وبالاخذ بشفعة المبيع  
 وبكل ما يرد على الرضاء كالركوب لغير الاختيار والوطئ  
 والاعتاق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز  
 واياهما اجاز او فسخ صح وان اجاز واحد ففسخ الا بغير  
 السابق وان كانا معا فالفسخ ولو باع عبد بن بالخيار  
 في احدهما فان عينه وفصل ثمن كل صح والا فلا ويجوز خيار  
 النعيق وهو بيع احد شيئين او ثلثة على ان ياخذ المشتري  
 ايا شاء ولا يجوز في اكثر من ثلثة ويتقيد بخيار  
 الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة فلو قبض  
 المشتري الكل فملك واحد او تعيب لزوم البيع فيه وتعين  
 الباقي للامانة وان هلك الكل لزومه نصف ثمن كل او ثلثة  
 وليس له ردّ الكل الا ان ضم والروية ولو اشترى اياها

المبيع لا يفسخ  
 الشرط ولو لم يفسخ



بالخيار فرضي احدهما لا يردده الاخر خلافا لما هو عليه هذا خيار  
 العيب الرؤية وكما يشترى عبد الله خباز او كان ففصل خلافا  
 اخذه بكل الثمن او ترك **فصل** من اشترى ما لم يره جاز ودمرده  
 اذا رآه علم بوجوده كما يصله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع  
 ما لم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيب  
 في يده وتعذر مرد بعضه وتصرف لا يفسخ كالاغتاف وتوا  
 او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهني والاجارة قبل الرؤية  
 وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والعتبة  
 بلا قيام يبطل بعدها لا قبلها وكفتم رؤية وجه الرقيق و  
 المدابة وكفتم او في شاة اللحم لا يدمر <sup>في شاة القينة</sup> وفي شاة القينة  
 لا يدمر رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما  
 كافية علم ان معلما ورؤية زفر لا يدمر مشاهدة البيوت  
 وعليه الفتوى اليوم وان راي بعض المبيع فله الخيار اذا لم ي  
 باقية وما يعرض بالتوزيع كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كالرؤية  
 كله وما يطعم لا يدمر الخوف ونظر الوكيل بالشراء او القبض  
 كاف لانظر الرسول وعندهما هو كالمكيل وبيع الامعي وشاة  
 صحيح وله الخيار اذا اشترى وسقط حقه المبيع او شتمه او  
 وفدا العادى كذا

داخل الدار وان لم يشهد بيوتها وعند

ذوقه فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن راي  
 احد الثوبين فشرهما ثم رآه الاخر فله اخذهما او ر  
 حال ارد احدهما ومن راي شيئا ثم شراه فوجده متغيرا  
 تخيرا والافلا وان اختلفا في تغيره فالقول للبايع وان  
 ان في الرؤية فالمشترى ومن اشترى عدل شرط في باع  
 منه ثوبا او ذهب وسلم فله ان يردده بعيب لا بخيار  
 رؤية او شرط **فصل** مطلق البيع يقتضي سلامة  
 المبيع فله ان يردده في مشرته عيبا رده او اخذه بكل ثمنه  
 لا امساكه ونقص ثمنه الا يرضى بايعه وكل ما وجب نقصا  
 الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو الى مادون  
 السفر من صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول في الفراش  
 وهي في الكبير عيب اخر فلو ابق او سرق او بال في ص  
 صفه ثم عاوده عند المشتري فيه رده فان عاوده  
 بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صفه  
 وعادده عند المشتري فيه وفي كبره رده به والبخر مبتد  
 والفقر والزي والتولد منه عيب في الجارية لا  
 في الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا

ان في الرؤية فالمشترى ومن اشترى عدل شرط في باع







قبضها ولو وجد بعض الكيلى او الوزنى معيبا بعد القبض  
 ردة كله او اخذه وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والا فله  
 كالعبدين ولو استحق بعضه بعد القبض ليس ردة ما بقي  
 بخلاف الثوب ومداواة العيب بعد روية العيب كونه  
 برضا ولو ركب له ردة او سقيه او شرا علفه ولا لابل له  
 منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل سبب عند البائع  
 ردة واخذ عنه وقال ارجع بفضل ما بين كونه سارقا  
 وغير سارق وقائلا وغير قائل ان لم يعلم بالعيب عند  
 الشراء سارقا ولا قاتلا ولو تداولته الايدي ثم قطع في  
 يد الاخير رجوع الباعث بعضهم على بعض كما في الاختلاف  
 وعند ما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه ولو  
 بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب يدخل  
 في البراءة للحادث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لـ **باب**  
**بيع الفاسد** ما ليس بمال والبيع به باطل كالدم و  
 الميتة والحمر وكذا بيع ام الولد والمدبر وكذا بيع المكاتب  
 الا ان يجبره وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير  
 بالثمن وبيع فن ضم الحمر وذكية ضمن الى ميتة وان بين

عن

ثمن كل واحد منهما يصح في العبد والركبة ان بين الثمن  
 و صحت في فن ضم الامدبر او الى فن غيره بالحصة وكذا في  
 ملكه ضم الى وفقه في الصحيح وبيع العرض في الصحيح  
 بالخمر او بالعكر فاسد وكذا بيعه بالخنزير ولا يجوز  
 بيع طير في الهوى او سمك لم يصدا وصيد والقي في  
 حضيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل اليها بنفسي لم يرد  
 مدخله وان صيد والقي فيها او امكن اخذه بلا حيلة صح  
 ولا بيع للمحل والنساج واللبن في الضرع وكذا اللؤلؤ في  
 الصدق والصوف على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف رحمه  
 ولا بيع اللحم في الشاة وضربة القارض وجذع في سقفة  
 وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قلع الجرح وقطع الزرع  
 وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا ولا المزانبة وهي بيع الثمر على الخلل  
 بتمم جذو ومثل كيلة خرصا والمحاكمة وهي بيع البتر في سنبلة  
 بستر مثل كيلة خرصا ولا المبيع بالملامة ولا المنازعة والقأ  
 للحجران ينسا وما سلعة فيلزم البيع لو لمسا المشتري او وضع  
 عليها حجر او نبذها اليه البائع ولا بيع ثوب من ثوبين الا  
 بشرط ان يأخذ ابرهما ماء ولا بيع المراعى ولا اجارته ولا

او ينساوم من السوم يقال  
 ان السوم هو ما يرضى به  
 من السلعة او غيرها وذكرها  
 رضي البيع او يرضى بها

اطلقت وهو محل على ثوبا  
 بضعة القطع كما العامة والقبض  
 اما لا بضعة القطع كما الكراشي  
 فيكون بحر الزلف

صورة المسئلة اذا تقروا القاذي على البيع  
 على انه ان لمسا المشتري او الى المشتري  
 او الى حصة او الباع على المشتري  
 لزم البيع كمن البيع فليس الا انه تعليق  
 التعليل بخلافه فان كان الاول بيع للملانة  
 والثاني الجمر والثالث المنازعة



النخل بلا كوارت خلا فالخذ وود القر وبيضه وعنداي  
 يوزن جوز في الدود اذا كان مع القر وفي البيض عنه قولاة  
 وعند محمد جوز بيعهما مطلقا وهو المختار ولا بيع الا بقر  
 الا عن يرضى عنه فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا  
 وقيل ينقلب في الابن امرأه ولو بعد الحلب وعنداي يوزن  
 يصح في لبن الامة وكثير الخنزير ولكن يباح الانتفاع به  
 للخنزيرة ويفسد الماء القليل عنداي يوزن لا عند محمد  
 ولا بيع شعر الادمي ولا الانتفاع به ولا شيء باجزائه  
 ولا بيع جلود الميتة قبل الدباغة ويجوز بعده وينتفع  
 به ويبيع عظمها وينتفع به وكذا عصبها وقرنها وصورها  
 وشعرها ووبرها وكذا عظم الفيل خلا فالخذ ولا يجوز بيع  
 علوسقط ولا الميل ولا حبة وصح في الطرف ولا بيع  
 شخص على انه امة فاذا هو عبد ولو باع كبشا فاذا هو  
 نعمة صح ويجوز ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن  
 وكذا شراؤه مع غير ثمنه الاول قبل نقده وصح في الغير  
 بخصته ولا شراء زينة على ان يترنم بظرفه وبطرح عنه  
 لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الطرف  
 صح وان اختلفا في الطرف وقدره فالقول للمشتري

ولو امر ببيع  
 ما كان  
 ما كان

ولو امر المحرم ببيع صيده ولو شراى كافر عبدا  
 مسلما او مصفا صح ويجوز على اخر اجماع ملكه والبيع بشرط  
 يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه  
 العقد لا يقع لاحد المتعاقدين او لبيع مستحق فخره فاسد  
 كبيع عبد على ان يعتقه المشتري او يدب او يكون امة  
 على ان يستولرهما فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم  
 الثمة وعندهما لا يعود ويلزم القيمة وكشرط ان يتخذ  
 البائع شهرا او يسكنها او يسميها الى رأس الشهر او بقرضه  
 المشتري درهم او يرضى له عديدة او يقطع البائع الثوب  
 ويخيط قباء او قميصا او يحدو النعل او يتركه ويصح في  
 النعل استحسانا ولا يجوز بيع امة الا غلاما ولا البيع النير وزو  
 المهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم القدان  
 اخذ ذلك ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف والجار فبيع  
 وقدره الحاج ونصح الكفالة الى هذه الاوقات فان لم يقطع  
 الاجل قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا في اجل هذه الاوقات  
 ومن باع نصيبه من دار يجوز ان علمه المتعاقدان خلا فالذي  
 يوفى ويكفي علم المشتري عند محمد **فصل** قبض المشتري

كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة  
 ولو كان البيع بشرط لا يقتضيه العقد  
 وفيه نفع لاحد اصلح

الشراة القس  
 الشراة القس  
 الشراة القس

احمرى



بيعا باطلا باذن بايعة لا يملكه وهو امانة في يده عند  
 البعض ومضمون عند البعض وقيل الاول قول الامام  
 والثاني قولها اخذ في الاختلاف في مالو بيع مدبر او ام  
 ولد مات في يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا له  
 لو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بايعة صريحا او دلالة  
 كقبضه في مجلس وكل من عوضه مال ملكه ولو لم يملكه  
 حقيقة او معنى كالقبضة في القيمي وكل من فسخ قبل القبض  
 وبعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفساد في صلابة العقد  
 كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدي له  
 هدية فكذا قبل القبض واذا بعده فالفسخ لمن له الشرط الا ان  
 عليه ولا يأخذه البايع حتى يرد عنه فان مات البايع المشتري  
 احق به حتى يأخذ عنه وطالب البايع يرجع عنه بعد التقاض  
 لا للمشتري يرجع مبيعة في تصدق كما طالب يرجع ماله ادعاه  
 ففسخ ثم تصادقا على عدمه فرد بعد ما يرجع فيه المدعي فان باع  
 المشتري ما شراه شراء فاسدا صح وكذا لو اعتقه او وهبه  
 وسلمه وقطاعا حق الفسخ وعليه قبضة ولو لم يفسد في داره لم يفسد  
 فاسدا او غرس فعليه قيمته او قال لا ينقض البناء والفرق بين

وشك

وشك ابو يوسف في رواية محمد عن الامام لزوم  
 قيمته ولو لم يشك محمد وكره النجس والتومع على سوم  
 غيره مسومة اذا رضيا بشئ وبلغ في الجلب المضرة باصل البلد  
 وبيع المحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن من القسط والبيع  
 عند اذان الجمعة لا يبيع من يزد وصرح البيع في الجميع في ملك  
 مملوكين صغيرين او كبير او صغير احد هاهنا ورحمهم من  
 الاخر كره له ان يفرق ابين هابدون حق مستحق وبيع البيع  
 خلا فلا يبي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في الاخر  
 فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق **باب الاقالة**  
 تصح بلفظين احدهما مستقبل خلافا لجمهور وتوقف على القبول  
 في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا  
 وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلهما فسخا  
 بطلت وعند محمد فسخ فان تعذر فيه فان تعذر بطلت  
 وقبل القبض فسخ في التقاضي وغيره وعند ابى يوسف في  
 العقار بيع فلو شرط فيه الكسر من الثمن الاول او خلاف  
 للجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول وعندهما يصح  
 الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعا وان شرط اقل من غير

في البيع بالشرط في الزيادة والنقصان  
 الموصود والزيادة لان الاقالة ترفع فيبقى  
 عندنا بالبيع عندنا في الزيادة لان الاقالة ترفع فيبقى  
 لان الزيادة في البيع عندنا في الزيادة لان الاقالة ترفع فيبقى  
 في البيع بالشرط في الزيادة والنقصان

في البيع بالشرط في الزيادة والنقصان  
 الموصود والزيادة لان الاقالة ترفع فيبقى  
 عندنا بالبيع عندنا في الزيادة لان الاقالة ترفع فيبقى  
 لان الزيادة في البيع عندنا في الزيادة لان الاقالة ترفع فيبقى  
 في البيع بالشرط في الزيادة والنقصان











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, written diagonally from top-right to bottom-left. The text appears to be a religious or philosophical treatise, possibly related to the 'Risala' mentioned in the caption. It includes several large, stylized initial letters (rubrics) marking the beginning of new sections. The handwriting is fluid and characteristic of the period.]*

قاصرة والتناقص يمنع دعوي الملك لا الحر يقو الطلاق  
والنسب في ولدت امه تبعه فاستحققت بيعة  
تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضا وقبل يكفي  
القضا بالام وان اقر بها الرجل لا يتبعها وان قال  
شخصي الاخر اشتريني فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر  
فان كان البايع حاضرا او مكانه معلوم لا يضمن الامر  
والآضمن ورجوع على البايع اذا حضر وان قال او ترخي  
فلا ضمان اصلا ومن ادعى حقا مجرولا في دار فصول  
عائنه فاستحق بعضا فلا رجوع عليه ولو استحق كلها  
رد كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن المجرول ولو كان  
ادعى كلها رد حصته ما استحق ولو بعضا ولمن باع  
فضولي ملكه ان يفسخه ولا ان يجيزه بشرط بقاء  
العاقدين والمقهور عليه والمالك الاول وكذا بقاء  
الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالثمن العرض ملك  
الفضولي وعليه مثل البيع او مثليا او الا فقيمه وغير  
العرض ملك للجيز امانه في يد الفضولي والفضولي  
ان يفسخ قبل اجازة المالك وصح اعطاء المشتري

[illegible]

النية متعديّة في  
 حق كافة الناس لان النية  
 يضره القضاء والفاضي ولا  
 عامة عليه فيبعد  
 كما في كتاب







بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه

بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه

ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل قبضه  
بشرط ان تولية ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال  
بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او امرت  
المسلم بقبضه فضاء لانصح ولو امره فمقرضه بذلك صح  
وكذا لو امرت بالمسلم بقبضه لم ثم لنف فكتاله لاجل  
المسلم اليه ثم لنف صح ولو اكتال المسلم اليه ظرف مرت  
المسلم بامرهم ويوغائب لا يكون قبضا بخلاف ما لو  
اكتال في ظرف للمسلم او في ناحية بيته ولو اكتال  
الدين والعين في ظرف المشتري ان بداء بالعين كان  
قبضا وان بداء بالدين فلا وعندهما صح قبض العين  
فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع ولو لم  
احد في كزو قبضه ثم تقايلا فانت قبل ردها بقي  
التقابل ونجب فمهر ما يوم قبضها ولو ماتت ثم  
تقايلا صح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء  
بالقن فيه ما لو ادعى احد ما قد التلم بيان الاجل  
او اشتراط الرداء وانكر الآخر فالقول لمديع مطلقا  
وقالا للمكر سلم فيصح فيما اعلن خطه صفته وقدره

تعارف  
والا فمعه في نفسه  
عليه وسلم عن بيع الطعام  
في كزو قبضه ثم تقايلا  
فانت قبل ردها بقي  
التقابل ونجب فمهر ما يوم  
قبضها ولو ماتت ثم  
تقايلا صح وكذا المقايضة  
في الوجهين بخلاف الشراء  
بالقن فيه ما لو ادعى احد ما  
قد التلم بيان الاجل او  
اشتراط الرداء وانكر الآخر  
فالقول لمديع مطلقا  
وقالا للمكر سلم فيصح فيما  
اعلن خطه صفته وقدره

بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه

بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه

تعارف او لا وبلا اجل يصح فيما تصور فكيف و  
طشت ومقمة وهو بيع لعدة فيجب صانع  
عامله ولا يرجع المستضع عنه والمبيع هو العين  
لا عمله فلو اتى بما صنعه غيره او ما صنعه هو قبل  
العقد فاخذه صح ولا يتعين للمستضع بلا اختيار  
فيصح بيع الصانع له قبل رقبته وله اخذه ونزله  
ولا يصح فيما لم يتعارف كالنوب مسائل شعبة شعبة  
يصح بيع الكلب والفهد وسائر التباع علمت  
اولا والذي في البيع كالمسلم الذي في الحرف فانها حق  
كل لؤلؤ والخزير في حق كالثاة ومن زوجه عشرته  
قبل قبضه اجاز فان وطشت كان قبضا والا فلا  
ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة لا يباع في  
دين بايعه وان لم يكن معروفة يباع فيه اذا  
برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب  
احد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن وقبض المبيع  
وحسه اذا حضر الغائب حتى ينقد حصته واذا  
اشترى بالف مثقال ذهب وفضة فها نصفان و

بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه

بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه

بشرط ان يكون له في نفسه  
مصلحة او مصلحة لغيره  
او مصلحة لغيره في نفسه  
او مصلحة لغيره في نفسه



وان قال بالف من الذهب والفضة فمن الذهب  
 خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن  
 سبعة ومن قبض زيف ابدل جيد غير عالم به فانفق  
 او هلك فهو قضاة وقال ابو يوسف في رجل اشترى  
 ويقضي الجيد فان فرغ طبر او باض في اخره فكتس  
 ضيقه ولم يخذله وكذا صيد نعلق بشبكة منصوبة  
 للجفاف او ادخل دار او درهم او شكر نشر فوقع  
 على ثوبه فان اعده صاحبه لذلك اولفه بعد  
 السقوط او غلق باب الدار بعد الدخول فلكه  
 ليس للغير اخذه كما لو غش الخل في ارضه او نبت  
 فيها شجر واجتمع تراب بجدران الماء وما لا يصح  
 تعليقه بالشروط ويبطله الشرط الفاسد البيع و  
 الاجارة والقبعة والاجارة والرجعة والصلح  
 عن حال والابرا من الدين وعزل الوكيل و  
 الاعتكاف والمزارعة والمعاينة والاقرار و  
 الوقف وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد وعالا  
 يبطله الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة  
 الاول القرني والنكاح

صورة ومن باع امة بالف مثقال  
 ذهب وفضة فبها نصفان اي  
 بجنسهما مثقال ذهب  
 وخمسمائة مثقال فضة لانه  
 اضاف اليها ولا رجحان لاحد  
 على الاخر فاستويا وان قال بالف  
 من الدرام والدرهم فعليه  
 خمسمائة دينار بالمثاقيل و  
 خمسمائة درهم بالوزن لانه اضاف  
 الالف اليها فانصرف الى الوزن  
 معهود في كل فرد منها كما في  
 وهذا كله اذا لم يكن حيا واضحا  
 للاصطلاح او اما اذا حيا بيان  
 حفر بئر الصد فوقع فيها  
 فهو له وكذا ذكر الامام المير  
 غنياتي وتمرناش نرايه

لان ما كان يوقد بغير حيلة والصدقة  
 لان ما كان يوقد بغير حيلة والصدقة  
 لان ما كان يوقد بغير حيلة والصدقة

النكاح

والنكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن والاله  
 والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة  
 والكفالة والحجوة والوكالة والاقالة والكتابة واد  
 العبد في التجارة والدعوة الولد والصلح عن دم العود  
 والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بعيب بخيار  
 الشرط وعزل القايح **كتاب الصرف** هو بيع ثمن بثن  
 بخائسا او لا وشرط فيه التقايض قبل الطرقي وبيع  
 للجنس بغيره مجازفة ويفضل لبيعه بجنسه الا مساويا  
 وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم  
 التساوي قبل التفريق جاز ولا يجوز التصرف في بدل الصرف  
 قبل قبضه فلو باع ذهبيا بفضة واشترى بها ثوبا قبل  
 قبضه فاسد ببيع الثوب ولو اشترى امة تساوي الف الف  
 طوق قيمته الف بالغين ونقد الفاهو ثمن الطوق  
 ولو اشترى بها بالغين الف نقد والف نسبة فالنقد  
 ثمن الطوق وان اشترى سيفا حلية خمسون بمائة و  
 نقد خمسين فهي حصاة الحلية وان لم يبين او قال هي  
 من ثمنها وان نفر قابلا قبض صح في السيف دونها ان

فإذا كان يوقد بغير حيلة والصدقة

النكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن والاله  
 والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة  
 والكفالة والحجوة والوكالة والاقالة والكتابة واد  
 العبد في التجارة والدعوة الولد والصلح عن دم العود  
 والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بعيب بخيار  
 الشرط وعزل القايح **كتاب الصرف** هو بيع ثمن بثن  
 بخائسا او لا وشرط فيه التقايض قبل الطرقي وبيع  
 للجنس بغيره مجازفة ويفضل لبيعه بجنسه الا مساويا  
 وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم  
 التساوي قبل التفريق جاز ولا يجوز التصرف في بدل الصرف  
 قبل قبضه فلو باع ذهبيا بفضة واشترى بها ثوبا قبل  
 قبضه فاسد ببيع الثوب ولو اشترى امة تساوي الف الف  
 طوق قيمته الف بالغين ونقد الفاهو ثمن الطوق  
 ولو اشترى بها بالغين الف نقد والف نسبة فالنقد  
 ثمن الطوق وان اشترى سيفا حلية خمسون بمائة و  
 نقد خمسين فهي حصاة الحلية وان لم يبين او قال هي  
 من ثمنها وان نفر قابلا قبض صح في السيف دونها ان

صورة ومن باع سيفا حلي وحلية  
 خمسون فائة درهم ووقع من الثمن  
 خمسين صح البيع كان المقبوض حصنة  
 القسنة وان لم يبين ذلك وكذا لو  
 قال خذ هذه الخمين من ثمنها لا قدر  
 تغتفر بالمبين عن الواحد قال الله تعالى  
 من ثمنها لا قدر تغتفر بالمبين عن الواحد قال الله تعالى

فإذا كان يوقد بغير حيلة والصدقة



أي في السيف والحليم

السيف

تخلص بلا ضرر ولا بطل فيهما وان باع اثناء فضة  
 وقبض بعض ثمنه واخر قاصح فيما قبض فقط والا  
 اثناء من غير كسبها وان اشترى بعضه اخذ المشتري ما  
 بقي حصته او رده ولو اشترى بعض قطعة نفقة  
 اشترى ما اخذ الباقي حصته بلا خيار وصح بيع درهمين  
 ودينار بدينارين ودرهم وبيع كزبر وكز شعير لكوي  
 بزوكري شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم وبتا  
 وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم  
 غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقا ان  
 دفع الدينار ويتقاصان العشرة بالعشرة وما غلبه  
 او الذهب فهو فضة وذهب حكما ولا يجوز بيع الخالص  
 ولا بيع بعض بعض الاغتسا وبتا وزنا ولا يستقرضه  
 الا وزنا وما غلب عليه الغش من هافرو في حكم العشي في بيعه  
 بالخالص على وجه حلية السيف وصح بيعه بجنه متفا  
 بشرط التقابض في المحلة المجلس والتبايع والاستقراض  
 بما يروج منه وزنا او عددا او برها ولا يتعين لكونه  
 ثمنا واشترى به فليس بطل البيع وقال لا يبطل ويجب

قيمه

الدينار بدينارين ودرهم وبيع كزبر وكز شعير لكوي بزوكري شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم وبتا وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقا ان دفع الدينار ويتقاصان العشرة بالعشرة وما غلبه او الذهب فهو فضة وذهب حكما ولا يجوز بيع الخالص ولا بيع بعض بعض الاغتسا وبتا وزنا ولا يستقرضه الا وزنا وما غلب عليه الغش من هافرو في حكم العشي في بيعه بالخالص على وجه حلية السيف وصح بيعه بجنه متفا بشرط التقابض في المحلة المجلس والتبايع والاستقراض بما يروج منه وزنا او عددا او برها ولا يتعين لكونه ثمنا واشترى به فليس بطل البيع وقال لا يبطل ويجب

قيمه يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما تفعل به  
 عند محمد وما لا يروج منه يتعين بالتعين والمتساوي  
 الفش كغلوبه في التبايع والاستقراض وكذا في الضر  
 وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يتعين  
 فان كسدت فالخلاف كماله كساد المغنوش ولو لم يتقرر  
 ضرا فكسدت يرد مثلا او عند ابي يوسف قيمته يوم  
 وعند محمد قيمته يوم الكساد لا يجوز البيع بغير النافقة  
 ما لم يتعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس او قرط  
 مثلا فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او  
 دانق او قرط من اهل لودفع الى صير في درهما وقال اعطى  
 بنصفه فلوسا بنصفه فلوسا بنصفه فلوسا بنصفه  
 الاجتهاد فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو  
 كرر اعطى صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطى بنصف  
 درهم فلوس ونصف صح في الكل والنصف الاجتهاد بمثل  
 والفلوس بالباقي **كتاب الكفالة** هي ضم ذمة في حالة  
 المطالبة لا في الدين هو الاصح لا يصح الا ممن يملك التبرع  
 وهي ضربان بالفسر وبالمال فالاولي تنعقد بكفالت

أي في السيف والحليم

السيف

الدينار بدينارين ودرهم وبيع كزبر وكز شعير لكوي بزوكري شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم وبتا وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقا ان دفع الدينار ويتقاصان العشرة بالعشرة وما غلبه او الذهب فهو فضة وذهب حكما ولا يجوز بيع الخالص ولا بيع بعض بعض الاغتسا وبتا وزنا ولا يستقرضه الا وزنا وما غلب عليه الغش من هافرو في حكم العشي في بيعه بالخالص على وجه حلية السيف وصح بيعه بجنه متفا بشرط التقابض في المحلة المجلس والتبايع والاستقراض بما يروج منه وزنا او عددا او برها ولا يتعين لكونه ثمنا واشترى به فليس بطل البيع وقال لا يبطل ويجب

قيمه يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما تفعل به عند محمد وما لا يروج منه يتعين بالتعين والمتساوي الفش كغلوبه في التبايع والاستقراض وكذا في الضر وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يتعين فان كسدت فالخلاف كماله كساد المغنوش ولو لم يتقرر ضرا فكسدت يرد مثلا او عند ابي يوسف قيمته يوم وعند محمد قيمته يوم الكساد لا يجوز البيع بغير النافقة ما لم يتعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس او قرط مثلا فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او دانق او قرط من اهل لودفع الى صير في درهما وقال اعطى بنصفه فلوسا بنصفه فلوسا بنصفه فلوسا بنصفه الاجتهاد فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كرر اعطى صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطى بنصف درهم فلوس ونصف صح في الكل والنصف الاجتهاد بمثل والفلوس بالباقي

**كتاب الكفالة** هي ضم ذمة في حالة المطالبة لا في الدين هو الاصح لا يصح الا ممن يملك التبرع وهي ضربان بالفسر وبالمال فالاولي تنعقد بكفالت

قال في الهداية والكافي وغيرهما هي ضم ذمة لادمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح اقول لا يصح في الثاني اصلا ليكون الاول اصح لخروج الكفالة بالنفي عنه مع انهم قسموها بعد التعريف لا الكفالة بالنفي والمالك انما تقبض الكفالة الى القسمين بشعر يا خصارها فيها مع انهم يتكروا في اثناء المسائل ما يدل على هو ودفتم ثالثا وهو الكفالة تسليم المال كما سياتي ولهذا اختبرت كثيرا من اصحابنا في جميع الاقسام صريحا



بنفسه او برقبته ونحوها مما يعتز به عن البدن او حيزه  
 شايع منه كصفه او عشره وبضئته او هو علي اولى  
 هانا نرى ان قيل به لا يمانا ضامى بعرفته وصح اخذ  
 كفلين او اكثر ويجب فيه احضار المكفول به اذا  
 طلبه المكفول له فان لم يحضره جاز وان عين وقت  
 لزوم ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك بئري فان غاب  
 المكفول به وعلم مكانه افعلة الحاكم مدة ذهابه اياه  
 فان مضى ولم يحضره جسه وان غاب ولم يعلم مكانه  
 لا يطالب به ويتطلب بموت الكفيل والمكفول به ويجوز اذا  
 سلمه حيث يمكن من خاصه وان لم يقل اذا دفعته اليك  
 فان بئري وتسلم للمكفول به نفسه كفالة فان شرط  
 تسليمه في مجلس القايض فسلمه في السوق قالوا ببراءه و  
 المختار في زماننا انه لا يبرأ وان سلمه في عصر آخر لا يبرأ عندهما  
 ويبرأ عند الامام وان سلمه في بريبة او في السواد لا يبرأ  
 وكذا ان سلمه في السجن وقد جسه غير الطالب فان  
 كفل بنفسه على انه لم يوافق به غدا من وضامن له عليه فلم  
 يوافق به غدا لزمه ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس  
 او وان مات المكفول  
 بمضى الغد

منه او برقبته ونحوها مما يعتز به عن البدن او حيزه  
 شايع منه كصفه او عشره وبضئته او هو علي اولى  
 هانا نرى ان قيل به لا يمانا ضامى بعرفته وصح اخذ  
 كفلين او اكثر ويجب فيه احضار المكفول به اذا  
 طلبه المكفول له فان لم يحضره جاز وان عين وقت  
 لزوم ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك بئري فان غاب  
 المكفول به وعلم مكانه افعلة الحاكم مدة ذهابه اياه  
 فان مضى ولم يحضره جسه وان غاب ولم يعلم مكانه  
 لا يطالب به ويتطلب بموت الكفيل والمكفول به ويجوز اذا  
 سلمه حيث يمكن من خاصه وان لم يقل اذا دفعته اليك  
 فان بئري وتسلم للمكفول به نفسه كفالة فان شرط  
 تسليمه في مجلس القايض فسلمه في السوق قالوا ببراءه و  
 المختار في زماننا انه لا يبرأ وان سلمه في عصر آخر لا يبرأ عندهما  
 ويبرأ عند الامام وان سلمه في بريبة او في السواد لا يبرأ  
 وكذا ان سلمه في السجن وقد جسه غير الطالب فان  
 كفل بنفسه على انه لم يوافق به غدا من وضامن له عليه فلم  
 يوافق به غدا لزمه ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس  
 او وان مات المكفول  
 بمضى الغد

ومن ادعى على اخر مائة دينار بئريها او لم يبرأ فكل  
 بنفسه رجل على انه لم يوافق به غدا فكل مائة فلوم يوافق  
 به غدا لزمه المائة خلافا لحدوده ولا يجبر على اعطاء كفل  
 بالنفس جرد وقصاص فان سمحت به نفسه وقال لا يجبر  
 في القصاص وحد الفدق فان شهد على عدل واحد خلافا  
 لهما في رواية وصح الرهن والكفالة بالخارج والكفالة  
 بالمال صحيحة ولو جبره ولا اذا كان ديناصحيا بتكليف  
 عنه بالفاء بمالك عليه او بما يدركه في هذه البيع و  
 كذا الوعقربا بشرط اعلام كشرط وجوب الحق نحو ما يفت  
 فلانا او ما غصبك او ما غاب لك عليه او ان الحق  
 المبيع فعليه وكشرط امكان الاستيفاء بخوان قدم زيد  
 وهو المكفول عنه وكشرط تغذر الاستيفاء بخوان غاب  
 البلد وان علقها بمجرر الشرط كهبوب التبرج ومجي  
 المطر بطر وكذا ان جعل احدهما اجلا فصح الكفالة و  
 يجب المال حالا ولا يطالب بمطالبة اي شاء من كفيه  
 واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حواله كما  
 ان الحواله بشرط عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب بها  
 الاصيل

ومن ادعى على اخر مائة دينار بئريها او لم يبرأ فكل  
 بنفسه رجل على انه لم يوافق به غدا فكل مائة فلوم يوافق  
 به غدا لزمه المائة خلافا لحدوده ولا يجبر على اعطاء كفل  
 بالنفس جرد وقصاص فان سمحت به نفسه وقال لا يجبر  
 في القصاص وحد الفدق فان شهد على عدل واحد خلافا  
 لهما في رواية وصح الرهن والكفالة بالخارج والكفالة  
 بالمال صحيحة ولو جبره ولا اذا كان ديناصحيا بتكليف  
 عنه بالفاء بمالك عليه او بما يدركه في هذه البيع و  
 كذا الوعقربا بشرط اعلام كشرط وجوب الحق نحو ما يفت  
 فلانا او ما غصبك او ما غاب لك عليه او ان الحق  
 المبيع فعليه وكشرط امكان الاستيفاء بخوان قدم زيد  
 وهو المكفول عنه وكشرط تغذر الاستيفاء بخوان غاب  
 البلد وان علقها بمجرر الشرط كهبوب التبرج ومجي  
 المطر بطر وكذا ان جعل احدهما اجلا فصح الكفالة و  
 يجب المال حالا ولا يطالب بمطالبة اي شاء من كفيه  
 واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حواله كما  
 ان الحواله بشرط عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب بها  
 الاصيل



له مطالبة الا ان قل بماله على من يرضى من علم الفلزهم و  
ان لم يرضى من الكفيل في اقرض مع يمينه والاصل في اقرضه  
التي لا خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما اذى عنه  
وان اجازها المكفول عنه وان كفل بامرهم يرجع ولا يطالبه قبل  
الاداء فان لوزم فله علازمته وان جسر فله جسته ويبرأ  
الكفيل باداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصل واخر عنه برئ  
الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل واخر عنه لا يبرأ الاصيل  
ولا يتأخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل  
عنه الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن الف على مائة يرضى <sup>حاز من راع على</sup> ويرجع  
في فقط ان كفل بامرهم وان صالح عن الف فيجسر اخر رجوع  
الف وان صالح عن موجب الكفالة يرضى وهو دون الاصيل  
وان قال الطالب الكفيل بالامر برئيت الى من المال يرجع على اصلي  
وكذا في برئت عندي يوسف خلا فالحمد وفي ابرئك لا يرجع  
والسكان الطالب حاضر يرجع اليه في البيان في الكف ولا يصح  
تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر البراءات والاختار  
الصحة ولا يجوز الكفالة بما عذر استيفاؤه من الكفيل <sup>الحدود</sup>  
والقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والمرهون ولا  
الكفيل <sup>او مقيني</sup>

بالاعانات

و  
الرجوع  
الى  
الاصيل

بالاعانات كالوديعة <sup>فان</sup> والمضاربة والشركة ولا <sup>سرج كبدل</sup>  
ككفل به او عبدا وكذا <sup>الاعان</sup>  
بالعمل على دابة معينة او جدر <sup>ساعة</sup> غير المعينة ولا عن قسيته <sup>مفكلا</sup> خلا  
الطالب في المجلس وقال ابو يوسف <sup>مفكلا</sup> يرجع غيبته  
بلغه فاجاز فان قال المريض لو امرته تكفل عني بما علي  
فكفل مع غيبته الف فاجاز اتفاقا ولو قال لا جيني اغلف  
فيه المشايخ ويجوز بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقنن  
على سوم الشراء والمقصوب والمبيع فاسد او تبذير المبيع  
الى المشتري والمرهون الى الراهن والمستاجر الى المالك  
وبالتمن **فصل** ولو دفع الاصيل المال الى كفيله فله  
دفع الكفيل الى الطالب لا يسترده عنه وهما يرجع  
الكفيل فله لا يصدق به ويردده الى المطلوب بحيث  
ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبئر خلا فالمرها ولو امر  
الاصيل كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب  
للكفيل والرجوع عليه ومن كفل الاخر بما ذاب له على غيره

او جدر



او بما قضى له به عليه فتاب الغريم فبرهن الطالب  
 على الكفيل بان له على الغريم الفالاتقبل ولو برهن ان  
 له على زيد الفاهكذا كفيله بامر قضى به عليه ولو بلا  
 امره قضى على الكفيل فقط وضمان الدرك للمشتري  
 عند البيع <sup>مستد</sup> <sup>مستد</sup> يبطل دعوي الضامن المبيع بعد  
 ذلك وكذا لو كتب شرا دمنة وختم على صك كتب فيه  
 يا عبيد او بيبعا بانا بخلاف ما لو كتب على اقرار العبد  
 ضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل وكذا ضمان المضار  
 الثمن لرب المال وضمان احد الشريكين حصه شريكه  
 من ثمنه ما باعه صفقة واحدة <sup>مستد</sup> وضع لو باع بصفقتين  
 وضمان الدرك والخراج والقسمه صحيح وكذا ضمان  
 النوايب سواء كانت بحق ككري النهر واجر الحارس  
 او غير <sup>مستد</sup> وقال الكفيل صحت الاشهر وقال الطالب  
 بطلان حق الجانيات وضمان العهدت باطل وكذا  
 ضمان الخلاص خلافا لما قاله الفول للكفيل وفي الاقرار  
 للمقر له ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع ما  
 لم يقض ثمنه على بايعه <sup>مستد</sup>

باب نقالة الرجلين والعبد

دين عليها

في ضمان الكفيل  
 ان يبرهن ان له على الغريم  
 الفالاتقبل ولو برهن ان  
 له على زيد الفاهكذا كفيله  
 بامر قضى به عليه ولو بلا  
 امره قضى على الكفيل فقط  
 وضمان الدرك للمشتري عند  
 البيع يبطل دعوي الضامن  
 المبيع بعد ذلك وكذا لو  
 كتب شرا دمنة وختم على  
 صك كتب فيه يا عبيد او  
 بيبعا بانا بخلاف ما لو  
 كتب على اقرار العبد ضمان  
 الوكيل بالبيع الثمن للموكل  
 وكذا ضمان المضار الثمن  
 لرب المال وضمان احد  
 الشريكين حصه شريكه من  
 ثمنه ما باعه صفقة واحدة  
 وضع لو باع بصفقتين  
 وضمان الدرك والخراج  
 والقسمه صحيح وكذا  
 ضمان النوايب سواء كانت  
 بحق ككري النهر واجر  
 الحارس او غير وقال  
 الكفيل صحت الاشهر وقال  
 الطالب بطلان حق الجانيات  
 وضمان العهدت باطل وكذا  
 ضمان الخلاص خلافا لما  
 قاله الفول للكفيل وفي  
 الاقرار للمقر له ولا يؤخذ  
 ضمان الدرك ان استحق  
 المبيع ما لم يقض ثمنه  
 على بايعه

دين عليها كفل كل عن صاحبه فيما اذاه احدهما لا يرجع  
 به على الاخر الا اذا اراد على النصف ولو كفلا بمال عن رجل  
 وكفل كل عنهما به عن صاحبه فيما اذاه مرجع بنصفه على شريكه  
 او بركة على الاصيل لو بامرهم وان ابراء الطالب احدهما قلته اخذ  
 الاخر بركله ولو فسخت المفاوضة قلرب الدين اخذ من  
 شاء من شريكهما بكل دينه وما اذاه احدهما لا يرجع به  
 على الاخر مالم يزد به على النصف واذا كُتِب العبدان  
 بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه مرجع كل على الاخر بنصفه  
 ما ادي وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صحیح ولم  
 ان يأخذ حصه الاخر منه اصاله او من المعتق كفا له  
 ويرجع المعتق فقط بما ادي على صاحبه ولو كان على  
 عبد مال لا يرجع عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفا له  
 مطلقه لزم الكفيل حالا واذا ادى لا يرجع على العبد  
 بعد عتقه ولو ادي رقبه عبد فكفل به رجل فمات العبد  
 فبرهن المدعي انه له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن  
 عبده بامرهم او عبد غير مديون عن سيده فعتق فاي  
 ادى لا يرجع على الاخر **كتاب الحوالة** هي نقل الدين



من ذمته لاذمة ويصح في الدين لادخ العين برضي المحتال  
 والمحتال عليه وقيل لا بد من رضي المحتال ايضا وانما  
 برضى المحتال بالقبول فلا يأخذ من تركته لكن يأخذ كغيلة  
 من الورقة او الغرما <sup>المحتال</sup> في فقه التوي ولا يرجع عليه  
 المحتال الا اذا توي حقه وهو يموت المحتال عليه  
 مفلا او انكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت عليه عندنا  
 بتقليد القاض اياه ايضا ونصح بالذمهم المودعة  
 وبراء المحتال عليه بهلاكها او بالمقصود بهلاكها  
 واذا قيد الحوالة بالدين او الودعة <sup>او المودعة</sup> والغصب  
 ولا يطالب المحتال عليه مع ان المحتال اسوة لغرم  
 المحتال بعد موته وان لم يتقيد بشئ فله المطالبة  
 ولا ينط الحوالة باخذه ما على المحتال عليه او عنده  
 اذا طالب المحتال عليه المحتال مثل ما احواله فقال احلت  
 يدين لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحتال  
 عليه بما احواله فقال احلتني يدين لي عليك لا يقبل بلا  
 حجة وبكره السفحة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق  
**كتاب القضاء** القضاء بالحق من اقوي الغرائض وافضل

هذا هو الحق  
 من حيث هو  
 لا يفتقر الى دليل  
 ولا يحتاج الى حجة  
 ولا يثبت عليه  
 ولا يرد عليه

العبادات واهله من اهل الشهادة وشرط اهليتها  
 والفاسق اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا يقلد كما  
 يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل ولو فسق العدل  
 يستحق العزل ولا ينزل في لظاهر المذهب وعليه من غنا  
 ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصلح  
 مفتيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي فظا غليظا  
 جبارا عنيدا وينبغي ان يكون موثوقا بدينه و  
 عفافه وحفله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة  
 والآثار ووجوه الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط  
 الاولويت فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقرب والاولي  
 وكره التقليد لمن خاف الخيف والخبر عن القيام به ولا  
 يأس به لمن يشق من نفسه باءا فرضه ومن تعين له فرض  
 عليه ولا يطالب القضاء ولا يثاله ويجوز تقلده من  
 السلطان الجابر ومن اهل البغي الا اذا كان لا يمكنه  
 القضاء بالحق واذا تقلد يثال ديوان قاض قبله  
 وهو الخياط التي فيها السجلات والمجازر وغيرها  
 ويبعث امنين يقبضانها بحضور المفتي او امينه



ويستلانه شيئا فنيا ويجعلان كل نوع في خريطة على  
حدة وينظر حال المحبوسين فمن اقتر بحق او قامت  
عليه بينة الزمه ولا يعمل بقول المعزول والابناء  
عليه ثم يخلى سبيله بعد ما ينظر في امره ويأخذ منه  
كفيلا ويعمل في الودايغ وغلاة الوقوف بالبينه او  
باقرار ذي اليد لا يقول للمعزول الا اذا اقر ذو  
اليد بالتسليم منه ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في مجد  
والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول  
فلا يلبس به ولا يقبل حديثه الا من قريب او من جرت  
عادته <sup>بما يراه</sup> ان لم يكن لها خصومة ولم يرد على العادة  
ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ  
ان يحضر ويشهد الجنازة ويعود المريض ويتخذ  
مشرقا وكانا عدلا ويستوي بين الخصمين جلوسا  
واقبالا ونظرا ولا يترأض احداهما ولا يشير اليه ولا  
يضيقه دون الآخر ولا يضحك اليه معه ولا يلقنه  
حجته ويكره ان يقول له اشهد بكذا او لا تحسنه ابو  
يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري في مجلس

ولا يمازج

ولا يمازج فان عرض له كسرهم او نعالهم او غضبا وجوع  
او عطش او حاجة كف عن القضاء واذا تقدم اليه  
الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكت وادانكم  
احدهما سكت الآخر **فصل** واذا اثبت الحق للمدعي  
وطلب حرج خصمه فان ثبت بالاقرار الا يجسه الا اذا  
امر به الاداء فابي وان ثبت بالبينه حرجه قبل الامر بالدفع  
وقبل الافان ادعى الفقر حرجه في كل مال الزم بدول مال كالتق  
والقرض او بالنوامه كالمهر للمجمل والكفالة لا فيما عدا ذلك  
الا اذا برهن خصمه ان له مالا او يجسه مرة يغلب على  
ظنه انه لو كان له مال لا ظهره هو الصحيح وقيل بشرطين  
او ثلثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه  
على ساره فيؤبد جسده ولا يسمع البينة على اعساره قبل  
جسه وعليه عاقبة المشايخ ويجوز الرجل النفقة تزوجه  
لا والد في دين ولده الا ان ابى من الانفاق عليه ولو عرض  
في المجلس لخرج ان كان له من يخدمه فيه والا خرج ولا يمكن  
المشرك من اشتغاله فيه هو الصحيح ويكون من طي جارية  
ان كان فيه خلوة واذا امت المدة ولم يظهر له مال خلى

تور وورد



سبيله ولا يحول بينه وبين غرضه بل يلازمونه  
ولا يمنعونه من التصرف والتصرف يأخذون فضل كسبه  
يُقسم بينهم بالحصص والملازمة ان يدبروا امره  
حيث ارفان دخل داره جالسوا على الباب ولو كان  
الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأته  
لا تلازمها وقالوا قلته الحاكم يحول بينه وبين غرضه  
الى ان يبرهنوا ان له عالا **فصل** في شره واعد  
غائب لا يحكم بل يكتب بر الحاكم المكتوب اليه وهو على خصم  
كتاب القايفي الى القايفي والكتاب الحكمي هو نقل الشراعي  
في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يفسد بالشبهة كالدنيا  
والعقار والنكاح والنسب والفصيح والامانة و  
المضاربة المجردين وعند محمد قبوله في كل ما  
ينقل عليه المتأخرين وبه يفتي ولا بد ان يكون الى  
معلوم بان يقول من فلان الى فلان وتذكر نسبهما  
فان شاء قال بعده والى كل من يصل اليه من قضاه المسلمين  
ويقر له عام يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه ويكون  
اسماؤهم داخله ويحتمل بحضورهم ويحفظوا ما فيه

و سلمه

و سلمه اليهم وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك  
سوي بشرط ان يقر انه كتابه لما ابتلي بالقضا واختار  
السر خفي قوله ولي الخبير والعيان واذا وصل الى  
المكتوب اليه ينظر في ختمه ولا يقبله الا بحضور الختم  
وبشرادة رجلين او رجلين او رجل وامرأتين ان  
كتاب فلان القايفي قراءه علينا وختمه وسلمه اليه  
محكم حكمه وعند ابو يوسف انه كتاب فلان وختمه و  
عنه ان الختم ليس بشرط فاذا شره ووافقه وقراءه  
على الخصم والزعم عاقيه ويبطل الكتاب بموت الحاكم  
وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه الا  
ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين  
لا يموت الخصم بل يتقد على وارثه واذا علم القايفي بشي  
من حقوق العباد في زعم ولايته ومحل اجازته ان يفتي  
به **فصل** ويجوز قضاء المرأة في غير حدوده ولا  
يستخلف قاضي الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة  
واذا استخلف المفوض اليه فثابته لا ينزع بل يعزله ولا يموت  
بل هو نائب الاصل وغير المفوض ان قضى نائبه بحضور  
الله

اي باقامة الجمعة حيث لا يجوز له  
الاختلاف لا يجوز انما عاشر القواف  
فلو لم يجز له الاختلاف لقامت  
الجمعة وقدم تحقيقا هذا المقام  
في باب الصلوة فدايد



او بغيره فاجازته جازتها في الوكالة واذا رفع الي  
القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف فيه في الصدر الاول  
امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشروعة و  
الاجماع وما اجمع عليه الجمهور ولا يعتبر فيه خلاف  
العضد والقضاء بحل او صرحة ينفذ ظاهر او باطنا  
ولو بشهادة ذور اذعي بسبب معين وعند حال التنفيذ  
باطنا بشهادة النور فلو اقامت بينة زور رآته  
تزوجها وعلم به حل لها ملكيته خلاف قولها وفي العلاء  
المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضاء في مجتهد  
فيه بخلاف رآته ناسيا او عامدا لا ينفذ عندها  
وبه يفتي وعند الامام ينفذ لو ناسيا وفي العمد  
داووديان ولا يفتي على غائب الا بحضور نائبه  
حقيقة كوكيله وشرعا كوصي نصبه القاضي او حكما  
بان كان ما يدعي على الغائب سببا لا يدعي على الحاكم  
فان كان شرطا لا يصح ويقرض القاضي مال اليتيم و  
يكتب ذكر الحق ولا يجوز ذلك للموصي ولا للاب  
في الاصح **فصل** ولو حكم الخصمان في صلح قاضيا للحكم

الحكم بينهما صلح وينفذ حكمه عليه ما بينه اقرارا وتكولا  
واخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد جال  
ولا يثبت ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه لا بعده واذا رفع  
حكمه الى قاض امضاه ان واقف مذهبه والانقضاه  
ولا يصح التحكيم في حد وقود ويصح في سائر المجتهدات  
قالوا ولا يفتي به دفعا لتجاسر العوام ولو حكما في دم  
خطا فحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ ولا يصح حكم  
الحكم ولا المولي لابويه وولده ونزوجه ويصح  
عليهم لمن ولاه وعليه **مسائل** **شعة** يسر لذي  
سفل عليه علو لغيره ان يتد في رقبته او ينقب  
كوة بلا رضوي ذي العلو ولا لذي العلوان يبنى  
عليه وعندهما الحكم منها فاعل ما لا ضرر فيه بلا رضوي  
الاخر وقيل قولها تفسير لقوله وليس لاهله ذمة  
مستطيلة تشعب منها مستطيلة غير نافذة  
فتح باب في المنفعة وفي النافذة ومستديرة  
لزوج طرفاها لهم ذلك ومن ادعي حبة في وقت  
فئل بينة فقال اذا حدة في الهبة فاشترى بته



منه اوم يقل ذلك قبر هن علي الشراء بعد وقت الهبة  
يقبل ولو قبله لا تقبل ومن ادعي ان زيدا اشترى جارية  
فانكر زيد وترك موخضومته حل له وطشرا ومن اقر  
بقبض عشرة وادعي ان اذ يوف او تبهرجه صدق ولا  
ان ادعي ان اسنوقة ولا ان اقر بقبض الجياد  
او عقه او الثمن او بالاشياء والزيف ما يرد به بيت  
المال والبنهرجه ما يرد به التجار ايضا والسوقة ما  
غلب غته ومن قال لمن اقر له بالف ليس عليك بشي ثم  
قال في مجلس نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف ما  
لو كذب من قال له اشترى مني هذا ثم صدق ومن قال لمن  
ادعي عليه مالا ما كان لك على شي قط فبهرهن موخضومته  
او الابرار قبل برهانته وان زاد على النكارة ولا اعرفك  
فلا ولو ادعي على اخر بيع امته مخم و اراد ردّها  
بعيب فانكر فبهرهن المدعي على البيع والمنكر على البرّة  
من كل عيب لا يسمع برهان المنكر وذكر ان شاء الله  
معا في اخر صكك يبطل كله وعندهما اخره فقط  
وهو استحسان **فصل** مات نصراني فقالت

زوجه اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله  
فالقول له وكذا الوفاة ثم فقالت زوجه اسلمت  
قبل موته وقال الوارث بل بعده وان قال المودع  
هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع  
الوديعة اليه وان قال لاخر هذا ابنه ايضا  
الاول قبضه للاول ولو قسم الميراث بين الورثة لو  
الغرماء بشهادة لم يقولوا غير لا تعرف له وارثا  
او غير ما اخر لا يؤخذ منهم كفيل وهو احتياط  
ظلم وعندهما يؤخذ ومن ادعي عقارا ارشاله و  
لاخيه الغائب وبرهن عليه دفع نصفه وشر  
باقيه مع ذي اليد بلا اخذ كفيل منه ولو جاحدا  
وقالا ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع  
عند امين وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل  
على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه  
بدون اعادة البينة ومن اوصى بثلث ماله فهو  
على كل حال له ولو قال مالي او ما املك صدقة فهو  
عالم الزكوة ويدخل فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلافا  
ولا يدخل ارض الخارج بالاجماع

زوجه

والقياس فيها واحد وهو قول زفر لان البيع المال  
فله في الصدقة بكل مال له كما في الوصية ولذا  
ان جاز العبد مقبض بايجاب الله تعالى  
والوصية لله فانهم الصدقة مضاف  
للمال مطلقا

وهي شئ احتياطي به بعض القضاة وهو  
ظلم وقالوا يؤخذ الكفيل من الغرماء والوارث  
والمستلمة فيما ادا ثبت الدين للغرماء  
وقض القاضيه بدينهم واحتمل ان  
ايكون على الميت دين غير او ثبتت  
الارث بالشهادة ولم تقبل الشهود  
لانعلمه وارثا غير من لو ثبت الدين  
والارث بالاقرار يؤخذ الكفيل بالاعتراف  
سواء كان وارثا يتجرب بحاله او لا  
وما في التجارة  
كالنقود والسوايم  
مطلقا سواء بلغ النصاب او لا وفي القياس  
ان يلزمه التصديق بالاكل وهو قول زفر  
رحمه وفي رواية لو قال ما املك صدقة في  
المساكين يتناول كل مال والصحيح  
انها سواء وقال مالك رحمه الله  
يلزمه في ثلث المال ويدخل فيه كل  
واحد منها ارض العشرية عند ابي  
يوسف رحمه الله بخلاف المحمدي رحمه  
ولا يدخل ارض الخارج بالاجماع

شرح الخراج سبانه



اعتراف

152

فلا تقبل شهادة العبيد لان  
الشهادة للعبد من باب الولاية  
للعبد عما نفعه فكيف عما غيره  
قواله



ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد  
وقود وعند مسائل في سائر الحقوق سرا وعلانيا  
وبه يقع في دعائنا ويجزي الاكتفاء بالستر وكيف  
للتزكية موعدا في الاصح وقيل لا بد من قول عدل  
جائز الشراة ولا يصح تعديل الخصم بقوله موعدا لكن  
اخطا اوني فان قال موعدا صدق ثبت الحق  
ويكفي الواحد لتزكية والبرهان والرسالة الى المزي  
والاثان احوط وعند محمد لا بد من الاثنين بشرط  
الحرية في تزكية العلانية دون السر **فصل** يشهد بكل  
ما سمعه او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والخصم  
والقتل وان لم يشهد عليه ويقول اشهد لا اشهد  
في ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداها او  
اشهاد الغير عليها لم يشهد به عليه ولا يعمل شاهد  
ولا قاض ولا راوي بخطه عالم يتذكر وعندنا يجوز  
ان كان محفوظا في يده ولا يشهد به بما لم يعاينه الا  
في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاص  
واصل الوقف اذا اخبره من يثق به من عدلين او عدل

من يشهد على غيره  
لا يشهد به عليه  
ولا يشهد على غيره  
ولا يشهد على غيره  
ولا يشهد على غيره

وعدالتين

وعدلتين وفي الموت يكفي العدل ولو ان شي هو المختار  
ويشهد من رأي جالس المجلس القضاء يدخل عليه  
الخصوم انه قاض ومن رأي رجلا وامرأة يسكنان معا  
وبينهما انبساط الاترواج انما زوجة ومن رأي شيا  
سوي الادمي في يد متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان  
وقع في قلبه ذلك والادمي ان علم رقه او كان جفيرا  
لا يعتبر عن نفسه فكذا ذلك ولو قسر للقاضي انه شهد بالشئ  
او بمعارضة اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر دفن زيد او  
صلى عليه قبلت وسو عيان **باب من يقبل شهادته**  
**وفي الاقبل** لا تقبل شهادة الاعبي خلا لابي يوسف فيما اذا  
تجمل باصير او لا شهادة المملوك والصبي الا ان تحل حال  
الرق والصفر واذي بعد العتق والبلوغ ولا يشهد  
المحدود في قذف وان تاب الا ان حد كافر ثم اسلم  
ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان سفل و  
عبد ومكاتبه واحد الزوجين للآخر والشريك  
لشريكه فيما سوا من شركتهما ولا شهادة الخنث الذي  
يفعل الردي والناجحة والمغنية والعدو بسبب الدنيا

وسبب النكاح القن والاحكام  
كانت اذنا فاسمع عند النكاح  
من الاثنين وسبعة ان يشهدوا ان  
يعاين النكاح شرح  
والمراد باصل الوقف ان هذه الصيغة وقف  
على ثلثيها بيان المصروف داخل فيه شرح  
وسبب النسب لان سبب الولادة  
ولا يحضرها الا القابلة فاذا سمع من النكاح  
الولادة وسبعة ان يشهدوا ان لم يعاين  
الولادة علم فراشه ص  
المراد من ولاية القاضي انه لو راى انسان  
حلي في مجلس القضاء يدخل عليه  
الخصومة حله ان يشهد على غيره  
وقال المتأخرون من اصحابنا جزم  
الله تعالى ان يكون ثبوت في الخطأ يجوز  
ان يشهد اذا لم يتكرر الحادث في سؤله  
الصك في يد وان لم يتكرر الخصم او غيره  
وعليه الفتوى شرح



او علم

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

صورة المسئلة اذا قام المذني  
بنيته على دعواه وانما هو قبل الحكم  
المشرف عليه بنيت بالنسبة الى  
النفق او كعدوان قال ان الشرح  
او اكل الدواب لا يقبل بنيت  
المذني استاجرهم بالدم الجرح توفيق

او علی انهم غنید او محدود و دون فی قذف او شاربوا  
خمر او قذف او شرکاء المدعی او انه استاجرهم لها  
بكذا واعطاهم ذلك <sup>مالا</sup> <sup>معه</sup> عنده او افي صالحهم بكذا  
و دفعهم اليهم على ان لا يشهدوا على فشهدوا في  
شهادتهم يسبرح <sup>حج</sup> قال او حمت بعض شهادتي  
قبل ان كان عدلا <sup>بطل</sup> **باب الاختلاف** شرط موافقة  
الشهادة الدعوي فلو ادعى دارا شره او ارثا و  
شهد بملك مطلق ردت وفي عكس تقبل وكذا شرط  
اتفاق الشاهدین لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما  
بالف و مائة او طلق و الآخر بالعین و مائتين و <sup>بطل</sup>  
او طالت او عندها تقبل على الأقل و لو شهد احدهما  
بالف و الآخر بالف و مائة و المدعی يدعی الا <sup>قبلت</sup>  
على الالف اتفاقا و كذا مائة و عشرة و طلق و نصف  
و كذا بالف او بقرض و قال احدهما قرضه من كذا

قلبت على الافلاحي القضاء ما لم يشهد به اخر وينبغي لمن علمه  
ان لا يشهد بقر المديعي به ولو شهدا بقتله نريد يوم المحضر  
ملكه واخران يقتله اياه فيه يكوفه ردنا وان قضى باحدهما

والأخرى طلبة  
يعيشونها أحدها طلبة  
عن ألف ذلك طلبة  
مجاناً وكذلك  
لا يعين

[illegible]

عند أبي حنيفة ولا يخفى ما فيه من  
صفه الفخ الشري الرفيع وما في  
اياد نشر بالعام والخاص  
قوله اولئك ثم عدوله لا اوف  
وعندوها مع ذلك النكتة الجليلة تدبر  
اختلاف الالفاظ افراد وتنشئة و  
يدل على اختلاف المعاني والالفاظ  
على علم بالالف ووجه فان الالف  
عن الالف لا حقيقة ولا  
فظلا لا يعبر بها



اولا بطلت الاخيرة ولو شهد بسرقه بقره واختلفا  
 في لونها قطع وان اختلفا في الزكورة والافونه لا  
 وعندها لا يقطع فيها وفي الفصل لا يقبل اتفاقا ولو  
 شهد واحد بالشراء او الكتابه بالف والاخر بالف  
 ومائة مردت وكذا العتق على مال والصلح عن قودو  
 الرهن والخلع ان ادعى العبد والقائل والراهن  
 والمرأة وان ادعى الاخر كان كدعوى الذين والاختار  
 كالبيع عند اول المدة وكالذين بعدها وفي النكاح  
 تقبل بالالف مستحسانا ولا فرق فيه بين دعوى  
 الاقل والاكثر وقال امرت فيه ايضا ولا بد من  
 الجرح في شهادة الارث بان يقول الشاهد مات  
 وتركه ميراثا للمدعي او مات وهذا ملكه او في  
 يده خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء  
 لاب المدعي اعانته من ذى اليد او دعه اياه  
 قبلت بلا جرح وان شهد ان هذا الشيء كان في يد  
 المدعي عند كذا مرت وت وان شهد انه كان ملكه  
 قبلت وكذا امر المدعي عليه انه كان في يد المدعي امر

في النكاح لا يقبل اتفاقا ولو  
 شهد واحد بالشراء او الكتابه بالف  
 والاخر بالف ومائة مردت وكذا العتق  
 على مال والصلح عن قودو الرهن والخلع  
 ان ادعى العبد والقائل والراهن والمرأة  
 وان ادعى الاخر كان كدعوى الذين والاختار  
 كالبيع عند اول المدة وكالذين بعدها  
 وفي النكاح تقبل بالالف مستحسانا ولا  
 فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقال  
 امرت فيه ايضا ولا بد من الجرح في  
 شهادة الارث بان يقول الشاهد مات  
 وتركه ميراثا للمدعي او مات وهذا ملكه  
 او في يده خلافا لابي يوسف فان قال  
 كان هذا الشيء لاب المدعي اعانته من  
 ذى اليد او دعه اياه قبلت بلا جرح  
 وان شهد ان هذا الشيء كان في يد  
 المدعي عند كذا مرت وت وان شهد انه  
 كان ملكه قبلت وكذا امر المدعي عليه  
 انه كان في يد المدعي امر

الدع

بالدفع اليه وكذا الوشيد باقراره بذلك **باب الشهادة**  
**على الشهادة** تقبل في غير حد وقود وان تكررت و  
 شرط لها تعذر حضور الاصل بموت او مرض او  
 مرضا وسفروا ان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير  
 فخرجي الشاهدين وصفتها ان يقول الاصل اشهد على  
 شهادة بكذا اني اشهد بكذا او يقول الفرع عند الاصل  
 اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي  
 به ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين  
 الاخر فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ابي  
 يوسف وقال محمد بن قيس شهادة وتبطل شهادة الفرع  
 بانكار الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنين  
 على غيرة فلانة بنت فلان فلا يثبت الفلانية وقال  
 اخبرنا انهما يعرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدريا  
 انها هي ام لا قيل له هات شاهدين انها هي وكذا في  
 نقل الشهادة فان قال افيها القيمة لا يجوز حتى  
 يشبهاها الى المحلة الكبيرة عاقبة والى السكة  
 الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهادة** لا يصح الرجوع  
 في النكاح ولا في غيرها

اشهد ان فلانا

والنكاح لا يقبل اتفاقا ولو  
 شهد واحد بالشراء او الكتابه بالف  
 والاخر بالف ومائة مردت وكذا العتق  
 على مال والصلح عن قودو الرهن والخلع  
 ان ادعى العبد والقائل والراهن والمرأة  
 وان ادعى الاخر كان كدعوى الذين والاختار  
 كالبيع عند اول المدة وكالذين بعدها  
 وفي النكاح تقبل بالالف مستحسانا ولا  
 فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقال  
 امرت فيه ايضا ولا بد من الجرح في  
 شهادة الارث بان يقول الشاهد مات  
 وتركه ميراثا للمدعي او مات وهذا ملكه  
 او في يده خلافا لابي يوسف فان قال  
 كان هذا الشيء لاب المدعي اعانته من  
 ذى اليد او دعه اياه قبلت بلا جرح  
 وان شهد ان هذا الشيء كان في يد  
 المدعي عند كذا مرت وت وان شهد انه  
 كان ملكه قبلت وكذا امر المدعي عليه  
 انه كان في يد المدعي امر



من ذمته الى ذمته ويصح عنهما الا عند قاض فلو  
 ادعى المشرود عليه رجوعهما عند غيره لا يختلفان ولا  
 يقبل برحانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض  
 وتضمنه اياهما فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده  
 لا ينقض وضمنا ما اتلفاه برأ اذا قبض المدي مرعا  
 دينا كان او عينا فان رجعا احدهما ضمن نصفه  
 العبرة لمن بقي لا لمن رجع فان شهد ثلثة ورجع  
 واحد لا يضمن فان رجعا فمضمنا نصفه وان شهد  
 رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمنتم ربعا  
 وان رجعتا ضمنتا نصفه وان شهد رجل وشر  
 فسوة فيرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى  
 ضمن السبع ربعا وان رجع العشرة ضمن نصفه وان  
 رجع فعلى الرجل سدس وعليه من غنمة اسديس  
 وعندهما عليه نصف وعليه من نصف فان شهد  
 رجلان وامرأة فارجعوا فالفرم على الرجلين  
 خاصة ولا يضمن راجع شهد بملكه بمهر مسمي  
 او عليه الا عازا على امر المثل ولا امر شهد بطلاق

في الرجوع  
 ان رجعا فمضمنا نصفه  
 وان رجعتا ضمنتا نصفه  
 وان شهد رجل وشر  
 فسوة فيرجع ثمان لا يضمن شيئا

بعد

بعد الرجوع او يضمن في الطلاق قبل الدخول نصف  
 المهر ورجع المبيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق  
 القيمة وفي القصاص الدية فقط ويضمن الفرع  
 ان رجعا لا الاصل ان قال ما اشهدته على شرادي  
 ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عند  
 وان رجعا الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند  
 يضمن المشرود عليه اي الفريقين شأ وقول الفرع  
 كذب اصلي او غلط ليس بشيء وان رجعا المزجي عن  
 التزكية ضمن خلا فالهما ولا يضمن شاهد الا حصان  
 برجوعة ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن  
 شاهد اليمين خاصة ولو رجع شاهد الشرط وعده  
 اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى ومن علم انه شهد فورا  
 شره ولا يعذر وعند ما يوجب ضربا او جرحا **كتاب الوكالة**  
 في اقامة الغير مقام نفسه في التصرف فورا  
 كون الموكل ملكا التصرف والوكيل يعقل العقرو  
 فيصح توكيل الحر البالغ او اما ذون حر ابالغا او  
 ما دونها او صبا عاقلا او عبدا محسورا بن بطل

ان اقر على رجل او مائة ففسخ  
 ان اقر على رجل او مائة ففسخ  
 ان اقر على رجل او مائة ففسخ

يقع اذا شهد شريكان باليمين  
 الله قال لعبدته ان دخلت الدار  
 فانت حر وشهدا حران بوجود  
 الشرط اي بدخول الدار ثم رجع  
 الفريقان بعد الحكم فالضمان على  
 المشرود اليمين لا على المشرود الشرط  
 قيمة العبد فرايد

لان الموكل قد لا يهتدي الى طرق الاتقان  
 والالتفات فيحتاج الى التوكيل بالضرورة  
 وايد

ما قامة الشرود جازع عند  
 وقال ابو يونس لا يجوز جماعة الصغار  
 صورة المسئلة مع قول المدي  
 عليه باء ملحق الاخذ وود  
 يضمن الموطوع من الموطوع  
 فيمنه الموطوع من الموطوع  
 والقصاص من الموطوع  
 الموطوع من الموطوع



ما يقعده هو بنفقه بايفاء كل حق وبكسبائه  
 الا في حد وفود مع غيبه المؤكل وبالحصومة في كل  
 حق بشرط رضي الخصم للزومها الا ان يكون المؤكل  
 مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غايباً مسافراً  
 سفراً او مريداً للتفر او مخدرة غير معتادة الزوج  
 الى مجلس الحكم وعندها لا يشترط رضي الخصم وحقوق  
 عقد يضيقه الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصالح  
 عن اقرار يتعلق به اذا لم يكن محجوراً فيسلم البيع  
 ويسلمه ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به  
 عند الاختفاق ويخاصم في عيب مشريه ويرد به  
 ان لم يسلمه الى مؤكله وبعد تسليمه لا الابدانه  
 ويخاصم في عيب مبيعه وفي شفعية ان كان في يده ولا  
 شفعية مشريه والمالك يثبت للمؤكل ابتداء فلا  
 يعتق قريب وكيل شراءه وحقوق عقد يضيقه الى  
 مؤكله يتعلق بالمؤكل كالكساح وخلع وصالح عن انكار  
 ودم عمد وكتابة وعتق عا مال وهبة وصدقة و  
 اعادة وايداع ورهن واقرار وشركة ومضاربة

فلا يها

فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها  
 ولا يبدل المذبح والمشتري يمنع الثمن عن المؤكل فان وقع  
 البيع ولا يطالبه الوكيل ثانياً وان كان المشتري على  
 المؤكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على  
 الوكيل دين خلافاً لابي يوسف ويضمن الوكيل للمؤكل  
 وان كان دينه عليه ما فالمقاصة بدين المؤكل دون  
 الوكيل **باب الوكالة بالبيع والشراء** لا يصح التوكيل  
 بشراء شيء يشتمل اجناساً كالرفيق والثوب واللبان  
 او ما سواها لاجناس كالدار وان بين الثمن وان سمي  
 نوع الثوب كالهروي جاز وكذا ان سمي نوع الدار  
 كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والمخلة او بين  
 جنس الرفيق كالعيد ونوعه كالتركي او ثمنها يعقن  
 نوعاً او عم فقال اتبع لي ما رايت ولو وكله بشراء  
 الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على البتر في كثير  
 الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها  
 او في متخذ الوليمة على الخبز بكل حال وصح التوكيل  
 بشراء عين بدين له على الوكيل وفي غير العين ان



هلك في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له و  
قالا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه  
الوكيل وعي هذا اذا امره ان يسلم عليه ويصرفه  
ولو وكل عبد المشتري نفسه من سيده فان قال بعني  
نفسى لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق فان  
وكل العبد غيره لم يشتري به من سيده فان قال الوكيل  
للسيد اشتريته لنفسه فباع عتق عما السيد وولاه  
له وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه  
العبد لاجل الثمن للمولى واذا قال الوكيل لمن وكله  
بشراء عبد اشتريته لك عبدا مات وقال الموكل  
اشتريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن  
والا فلا وكيل وللوكيل طلب الثمن من الموكل وان  
لم يدفع اليه البايع وكله من المشتري لاجله فان هلك  
قبل حسن هلك عما <sup>ال</sup> الثمن ولا يقطع عنه وان بعد  
حسنه سقط وعند ان يوفى <sup>ال</sup> ثمنه ولو كان له من الوكيل  
بشراء معين شراءه لنفسه فان شراءه بخلافه  
سمي من الثمن او بغير النقود وقع له وكذا ان

امر

امر غيره فشراءه بغيره وان حضرته فلموكل وفي غير  
المعين هو الموكل الا ان اضاف العقد الى مال الموكل  
او اطلق ونوي له ويعتبر في التلم والصرف مفارقة  
الوكيل لا الموكل ولو قال بعني هذا الزيد فباع ثم انكر كون  
زيد امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدق  
لا ياخذه جبرافان سلمه المشتري اليصح ومن وكل بشراء  
رطل لم يدرهم فغري رطلين بدرهم مما يباع رطل بدرهم  
لزم موكله رطل بنصف درهم وعند ما يلزمه الرطلان  
بالدرهم ولو وكله بشراء عشرين بعينه ما فشري احدها  
جاز وكذا ان وكل بشرا ثلثها بالف وقيمتها سوا فشري  
احدها بنصفه او باقل وان بالثلاثة وقال لا يجوز ايضا  
ان كان مما يتغلبن فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الا ان  
فان شري الاخر ما بقي قبل الخصومة جاز اتفاقا فان  
قال الوكيل بشراء عبد غير معين شريته بالف وقال  
الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الالف صدق  
الوكيل ان ساوي الالف وان لم يكن دفعها فان  
ساوي نصفها صدق الموكل وان ساوىها تحالفا



والعبد للمأهور وكذا في معنى لم يسي لم ثمنه فشر له و  
اختلفا في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع **فصل**  
لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من نرد شراؤه  
له وقال يجوز بمثل القيمة الآ في العبد والمكاتب والوكيل  
بالبيع يجوز بيعه بما اقل او اكثر وبالعروض وقال لا  
يجوز الا بمثل القيمة وبالنقود ويجوز بيعه بالنسيئة  
وبيع نصف ما وكل بيعه واخذ بالثمن كفيلا او  
رهنا فلا يضمن ان توى ما على الكفيل او ضاع الرهن  
في يده ولو وهب الثمن من المشتري او ابراه منه او حط  
منه جاز ويضمن وعند ابي يوسف لا يجوز وكذا الخلاء  
لواجله او قبل به حواله ولو اقاله صح وسقط الثمن عما  
المشتري ولزم الوكيل وعند ابي يوسف لا يقطع عن  
المشتري والوكيل بالشرا يجوز شراؤه بمثل القيمة و  
بزيادة يتغابن بها وهي ما يقوّم به مقوّم وقدر  
في العروض دة يتم وفي الحيوان دة يارده وفي العقار  
دة دوا زده لا بما يتغابن بها وكل بيع عبد فباع  
نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل المضمرة

ولو ع

وهو

وهو انحسار وان وكل بشره عبد فاشترى نصفه  
لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل المضمرة اتفاقا  
ولو نرد المبيع على الوكيل لا يعيب بقضاء نرد على امره  
مطلقا فيما يحدث مثله ان ببينة او تكول وان بالو  
ولا يلزم الوكيل ولو باع نسيئة وقال الموكل امرتك  
بالنقد وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضا  
المضامين المضايرة لا يصح تصرف احد الوكيلين و  
حده فيما وكل به الا في خصومة ورد وديعة وقضا  
دين وطلاق وعق لا عوض فيهما وليس للوكيل ان  
يؤكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيتك فان اذن  
فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا يغفل  
بعزله ولا بموته وينعزل ان يموت الاول وان وكل  
بلا اذن فعقد الثاني بحضرة حامل وكذا الوعد ببيع بغيته  
فاجازه او كان قد قدر الثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب  
التصرف في مال طفله بيع او شراء ولا يجوز تزويجه  
وكذا الكافر في حق طفله المسلم **باب الوكالة بالقبض**  
**والقبض** للوكيل بالخصومة القبض فلا يفرز **الفتوى**

وكذا فيما يحدث مثله



الوكيل بالتقاضي  
اليوم على قوله ومثله للوكيل بقبض الدين المخصوص  
قبل القبض خلافا لها وللوكيل يأخذ الشفعة المخصوصة  
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او  
بالقسم او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد  
مباشرة وليس للوكيل بقبض العين المخصوصة  
فلو برهن ذوا اليد على وكيل بقبض عبدان موكله  
باعه فمقتصر يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم عادة  
البينة اذا حضر الموكل كما تقتصر يد الوكيل بنقل الزوجة  
او العبد ولا يثبت الطلاق والعنق لو برهننا  
عليهما بلا حضور الموكل واقرار الوكيل بالخصوص  
على موكله عند القايه صحيح لا عند غير القايه خلافا  
لابي يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس  
القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب  
او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع  
اليه المال ولا يصح توكيل ربة المال كقبض بقبض  
ما على المكفول عنه ومن صدق مدعي الوكالة  
بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب

الدين

الدين والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان  
يملكه في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه عند دفعه او  
دفع اليه على اذعانه غير مصدق وكاله ومن صدق مدعي  
الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا الوصية  
في دعوى شرائها من المالك ولو صدقه في ان المالك مات  
وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل  
بقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفعه  
اليه ولا يستخلفه انه ما استوفى ولو ادعى البائع على الوكيل  
الرد بالعيب ان موكله رضي به لا يؤمر بدفع الثمن قبل  
حلف المشتري ومن دفع اليه عشرة لنفقة على اهل فانفق  
عليهم عشرة مع عنده فهي بها **باب عزل الوكيل** للوكيل عزل  
وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل المخصوص بطلب النعم  
ويتوقف انظر اليه على علمه فتصرفه قبله صحيح ويبطل الوكالة  
بموت الموكل وجنونه عطفا وحده شرع عند ابي يوسف  
وحول عند محمد وهو المختار وبلحاقه بدل الحرب ميرثا  
خلافا لها وكذا العجز موكله مكاتبه ومجمره ما ذونا واقترا احد  
الشريكين وتصرف الموكل فيما واكله ولا يشترط في الموت وما

لا يعلم استيفاء الوكيل  
موكله بل يتبع رب الدين  
ويستوفاه



بعدم علم الوكيل **كتاب الدعوي** هي اخبار بحق له على  
غيره والمدعي من لا يجبر على الخصومة والمدعي عليه من يجبر  
ولا يصح الدعوي الا بذكر شيء علم عنه وقدره فان كان  
دينا ذكر انه بطلان به وان كان عينا نقليا ذكر ان له يد  
المدعي عليه بغير حق وان بطلان به لا بد من احضارها  
ان امكن لبشار اليها عند الدعوي وعند الشهادة او الحلف  
وان تعذر احضارها بذكر قيمتها وفي العقار لا يحتاج  
لأقوال بغير حق ولا يثبت اليد فيه بتصادق مابل بيته  
او علم القاضي في الصحيح ولا بد فيه من ذكر البلد والحالة و  
**المحدد** والاربعة في الدعوي والشهادة واسماء أطرافها  
ونسبهم إلى الجرد وذكر الحدود ولا يشترط عند ذلك ان  
مشرودة وفي الرجل المشرود يكتب بذكره فان ذكر ثلاثة  
وشرك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذ صحت  
سؤال القاضي الخصم عنها فان اقر حكم عليه وان انكر سأل  
المدعي بالبينة فان اقامها حكم والا حلف الخصم ان طلبه  
خصمه فان حلف انقطع الخصومة حتى يقوم البينة  
وان نكل مرة او سكنت بلا فة ففضى بالنكول صح وعرض

اليمين

اليمين ثلثا ثم القضاء احوط ولا شردين عامدي  
ولا يقص بشا طرد ويمين ولا يحلف في نكاح ورجعة  
وفي الأطلاق واستلاد ورق ونسب وولاء وعند  
يحلف وبه يفتي ولا في حد ولعانة والتأديف يحلف فان  
نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج ان اتعت طلاقا  
قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في  
النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب ان ادعى حقا  
كالث وثفقة وغيرهما وفي القصاص فان نكل في  
النفس جبر حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتصر عند  
هما يضمن الارش فيهما فان قال المدعي لي بيته حاضرة  
وطلبت يمين خصمه لا يحلف ويكفل ببنف ثلثة ايام فان  
اي لازم ودار معه حيث دار وان كان غريبا يكفل  
او يلانزم قدر مجلس القاء واليمين بالله تعالى بطلاق و  
عناق وقيل ان الحلف صحت فيهما في زماننا ويغلب بذكر  
صفاته أثناء القاضي ويحتر من التكرار لا بزمان ومكان  
ويحلف اليهودي بالله تعالى الذي انزل التوريه عموكي  
عليه الصلوة والسلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل



على عيسى عليه الصلوة والسلام والمجوسى بالله الذي  
 خلق النار والوثني بالله ولا يحلفون في معايدهم  
 ويحلف على الحاضر في البيع وفي الكفاح بالله ما بينكما  
 بيع قائم او تكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما بين  
 منك الآن وفي الغصب ما يجب عليك مرده وفي  
 الوديعة ماله هذا الذي يدعي في يدك ووديعة و  
 لا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السبب نحو بالله غايته  
 خلا فالابي يوسف فان كان في الحالف على الحاصل ترك  
 النظر للمدعي حلف على السبب لهما كدعوى الشفعة  
 بالجوار ونفقة المستونة والمخض لا يبرأهما وكذا في  
 سبب لا يرفع كعبد مسلم يدعي العتق بخلاف الكافر  
 والامة ومع ومرت شيئا فادعاه اخر حلف على العلم وان  
 شراه او وهبه فعلى البتات ولو افترى المنكر عينه  
 او صالح عنهما على شيء صحيح ولا يحلف بعده **باب التحالف**  
 ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيها حكم لمن يبرهن وان  
 يبرهننا فلم تثبت الزيادة فانما يبرهن عن البرهان قبل لهما اما  
 ان يرضي احدهما بدعوى الاخر والا فسنى البيع فان لم

يرضي احدهما بدعوى الاخر تحالفوا بدله بين المشتري وفي  
 المحامي المقايضة بايتها شاء ومن فكل لزمه دعوى  
 صاحبه وان حلفا فسخ القايض البيع بطلب احدهما ولا  
 تحالفوا اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض  
 الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع حلف المشتري  
 وعند محمد تحالفان ويفسخ ويلزم القيمة وكذا الحلف  
 لو تعذر الرد وسوقايم ولا بعد هلاك بعضه الا  
 ان يرضي البايع فتمتلك حصته الهلاك وعند محمد تحالفان  
 ويرد الباقي والقول للمشتري في حصته الهلاك عند ابي  
 يوسف ويلزم قيمته عند محمد وتعتبر قيمته في الاقسام  
 يوم القبض وان اختلفا في قيمة الهلاك فيه فالقول  
 للبايع وان يبرهننا فبرهانه اولى وان اختلفا في قدر  
 الثمن بعد اقالة البيع تحالفوا عاد البيع ان لم يقبض البايع  
 المبيع وان قبضه فلا تحالفوا خلافا ل محمد ولو في قدر  
 من المال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود  
 السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيه قبل  
 استيفاء المنفعة تحالفوا وتراذ او يدعي بين المشتري



ان اختلاف الاجرة وبين الموجه لو في المنفعة وايرها  
 بكل لزم دعوى الاخر وايرها برهن قبل وان برهن  
 في المستأجر في المنفعة وحجة الموجه في الاجرة وبعد  
 استيفاء البعض لئلا يلفان وتفسخ فيما بقي والقول للمشتا  
 فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتخالفان  
 والقول للعبد وقال لا يتخالفان وتفسخ وان اختلفا  
 الزوجان في متاع البيت فالقول لها فيما صلح لها وله فيما  
 صلح له اولها وبعد موت احدهما القول في الحمل للحية عند  
 ابي يوسف كذلك في النروا يدعي اجهاز مثلها وفي جهاز مثلها  
 القول لها ولو اشترا وعندهم رجل او ثوب ثمنه وان كان احدهما  
 مملوكا فالكل للحرة في الحياة والحية للموت وقال الاما ذون  
 والمكانة كل في **فصل** قال ذواليد هذا الشيء او  
 فلان الغائب او اعار يمينه او رهينه فلان او غصب  
 منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعي وقال  
 ابو يوسف فيمن عرف بالحيل لا تندفع وبه يؤخذ وان  
 قال الشهود او دعيه من الاغرفة لا تندفع بخلاف قولهم  
 دفن بوجهم لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام

المنفعة لا يتخالفان  
 والقول للعبد وقال  
 المستأجر

خلافا

خلافا لمحمد ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا لو قال  
 شريته منه لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقته او  
 غصبته مئة وان برهن ذواليد على ايداع الغائب وكذا  
 ان قال سرق مئة خلافا لمحمد ولو قال المدعي ابتعته من  
 زيد وقال ذواليد او دعيته هو اندفعت بلا حجة  
 الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه **باب دعوى**  
**الرجلين** لا تعتبر بيعة ذي اليد في الملك المطلق  
 وبيعة الخارج فيه احق برهن على ما في يد آخر قبضه  
 لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته فان  
 ارخا فالسابق احق وان اقرت لاحدهما قبل البرهانه  
 فهي له وان برهن الاخر بعد ذلك قبضه له وان برهن  
 احدهما قبضه له ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت بيعة  
 وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاح ظاهر  
 الا ان اثبت بيعة وان برهن على شراء شيء من آخر فكل  
 نصفه بنصف ثمنه او تركه وبترك احدهما بعد ما قبضه لهما  
 لا ياخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى وان  
 ارخا فالسابق اولى وان كان لاحدهما يد والاخر تاريخ



فدوا اليد اولى وشراء احق من هبة وصدقة مع  
قبض والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء  
وكذا الشراء والمهر عند ابي يوسف وقال محمد الشراء  
اولى وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض اولى  
من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهو اولى  
وان برهن خارجا عن ملك مورث او شراء مورث  
من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهن  
احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه من بكر وانفق  
تاريخهما فلهما سواء وكذا لو وقت احدهما فقط  
ولو برهن خارجا عن الشراء من شخص واخر على الهبة و  
القبض من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة  
والقبض من رابع فقبض بينهم ارباعا ولو برهن خارجا  
على ملك مورث وذو اليد على ملك اقدم منه فهو  
اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كانت  
ذو اليد لهما ولو برهن خارجا وذو يد على ملك  
مطلق ووقت احدهما فقط والخارج اولى وعند  
ابي يوسف ذو الوقت اولى ولو كان المدي في

ايدها

ايدها اولى بد ثلث والمستلة بحالها فلهما سواء وعند  
ابي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق  
اولى وان برهن خارجا وذو يد على النجاس فذو اليد  
اولى وكذا لو برهن كل على ثلثي الملك من اخر وعلى النجاس  
عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والاخر على  
النجاس فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالنجاس  
لذي اليد برهن ثلث على النجاس قضى له الا ان يعيد  
ذو اليد برهنانه كما لو برهن المقضى عليك بالملك  
المطلق على النجاس يقبل وينقض القضاء وكل سبب  
لا يتكرر فهو مثل النجاس كسج ثياب لا تسج الا مرة  
وتحلب اللبن اتخاذ الجبن واللبد والمر عزي وجمر  
الصفوف وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق وكالبناء  
والفارس وزراعة البساتين والحبوب وما اشكل  
فيه لاهل الخبرة فان اشكل عليهم جعل المطلق  
ان برهن خارجا على ملك مطلق وذو يد على الشراء  
منه فهو اولى وان برهن كل من الشراء من صاحبه  
لا تاريخ تهاترا وترك المال في يد ذي اليد وعند



محمد يقضه للخارج وان ارتخا في العقار بلا ذكر قبض و  
 تاريخ الخارج سبق قبضه لذي اليد وعند محمد الخارج  
 وان اشنا قبضا قبضه لذي اليد اتفاقا وان كان وقت  
 ذي اليد سبق قبضه للخارج في الوجهين ولا يبرح  
 بكثرة الشهود وادعى احدا خارجين نصف دار والاخر  
 كلهما فالبيع للاول وعندهما الثلث والباقي للاخر وان  
 كانت في يدها فكلها لم تدعى الكل نصف بقضاء و  
 نصف بلا قضاء وان برهن خارجان على تنازع دابة  
 وارتخا قبض لمن وافق سنرا تاريخه وان اشكل فلها  
 وان خالفها بطلان وان برهن احدا للخارجين غصب  
 شئى والاخر على ودعيته او يا **فصل في التنازع**  
**بالايدى** لابس الثوب اولى من الاخذ كلمة والتكلم  
 الراكب احق من الاخذ بالجام ومعهم ثوب وطرفه  
 مع آخره والحابط المن جزوه عليه او متصل ببنائه  
 اتصالا تترجح ومن في السرج احق من غيره الترفيف  
 وصاحب الحمل اولى من علق كونه عليها والراكبان  
 بلا سرج او فيه سواء وكذا الجالس على البساط والمتعلق

ومعهم

ومعهم ثوب وطرفه مع آخره والحابط المن جزوه عليه  
 او متصل ببنائه اتصالا تترجح لامن له عليه هراحي بل  
 الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه ثلثة جزوع فبينهما  
 ولا يبرح بالاكثرها وان كان لاحدهما ثلثة والاخر  
 اقل فهو لصاحبه الثلثة والاخر موضع غشت ولو  
 لاحدهما جزوع والاخر اتصال فلذي الاتصال والآخر  
 حق الوضع وقيل لذي الجزوع ودويست من دارك  
 بيوت منها حق ساحتها ولو ادعى ارضا كل اثنان في  
 يده وبهنا قبض بيدهما فان برهن احدهما او كان بين  
 فيهما او بني او حيز قبض بيده في يده في يد يديه بعين  
 نفسه قال انا حر فالقول له وان قال انا عبد فلا  
 فهو عبد لذي اليد وكذا من لا يعتبر عن نفسه فلو ادعى  
 الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب دعوى النسب**  
 ولدت جميعا لا قل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه  
 البائع فهو ابنه وبهي امه ولله ويفسخ البيع ويرخ الثمن  
 وان ادعاه المشتري مع دعوته او بعد عنها وكذا الواعاه  
 بعد موت الام او عتقا ويرد حصته من الثمن في العتق





وكل الثمن في الموت وقال اخصه فيها ولو اذاعه بعد  
 موته او عتقه ردت وكو ولدت لاكثر من نصف كنه  
 واقل من سنتين لا تصح دعوته فان صدقه المشتري  
 ثبت نسب و حمل على النكاح ولا يرد البيع ولا ينفق  
 الولد وان باع عبدا ولد عنده ثم اذاعه بعد بيع  
 مشريه صحته دعوته ورتة بيع مشريه وكذا لو  
 كاتبه المشتري او كاتب امه او رهن او اجرا ورتة  
 ثم كانت الدعوة صحته ونقصت هذه التصرفات  
 ولو باع احد توأمين ولدا عنده فاعتقه مشريه  
 ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها وبطل عتق المشتري  
 ومن فيه صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني  
 لا يكون ابنه وان مجد زيدا بنوته وعند ما يبيع  
 ان مجد ولو كان في يده لم وذمي فادعى المسلم  
 والكافر بنوته فهو حر ابن الكافر ولو كان في يد زور  
 فزعم انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من غيره فهو  
 ابنها ولو استولد مشريه ثم استحققت فالولد حر  
 وعلى الاب قيمة يوم الخصومة فان مات لولد فلا شيء

ان صدقه المشتري فلكم  
 كالحال والا فلا يثبت  
 وان لاكثر من سنتين

على ابيه

على ابيه وتركته له وان قتله الاب غرم قيمته وكذا  
 ان قتله الاب غيره فاخذ دينه ويرجع بقيمته وبالثمن  
 على بايعه لا بالعتق **كتاب الاقرار** موافقا بحق  
 للاخر على نفسه ولا يصح الا لمعلوم وحكمه ظهور المقر به  
 لان شأوه فيصح الاقرار بالخبر المسلم لا بطلاق بطلاق  
 وعناق مكرها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم  
 او مجهول كشيء او حق صح ولزمه بياة المجهول بما كتمه  
 والقول قوله مع يمينه ادعى المقر له اكثر من في حال لا  
 يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصاب من عاين به  
 فضة او غيرها ومن الابل خمس وعشرون ومن البر حمة  
 او سق ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب واعمال  
 عظام ثلثة نصب ودرهم ثلثة ودرهم كثيرة  
 عشرة وعند ما نضنا وكذا درهم وكذا احد عشر  
 وان ثلث فذلك كذا وكذا احد وعشرون وان ثلث  
 زبد عانة وان ثلث زبد عانة وان ربع زبد الف  
 وكذا كل مكيل وموزون وبشرك في عبد فهو نصف  
 عند ابي يوسف عند محمد يؤمر بالبياة وقوله علي

ويؤخذ في الشرح اخذنا على الحق  
 وفي قيد الاخبار دلالة على انه ليس  
 بانشاء ولهذا قالوا انه لو اقر بمال  
 لغيره والمقر له يعلم انه كاذب لا لخل  
 له في الباطن الا ان يسلمه بيمينه  
 فيكون هبة مبتداه ولو اقر في  
 بعض مملوكة لغيره يصح لان الاخبار في  
 ملكه الغير صحيح دون الاشهاد واذا  
 ملكه بقعد في حق نفسه ولو كان انشاء يصح  
 مكرها لا يصح ولو كان انشاء يصح  
 الاخبار مما عليه لانه لو كان لنفسه يكون  
 دعوى لا اقرارا ابن فلك



اذ قبلي اقرار بدين فان وصل به وهو دبعة صدق  
 وان فصل لا وعندي او مع او في بيتي او صدوقي  
 او كسبي اقرار بامانة ولو قال لمن اذعي عليه الفا  
 اترتها او انتقدتها او اجلني بها او قد قضيتكها او  
 اثرائني منها او وصيتها لي او تصدقت بها او علي  
 او اعلتك بها فقد اقر وبلا ضمير لا ولو اقر بدين مؤجل  
 وقال المقر له مو حال لزم محالا وحلف المقر له على الاجل  
 ولو قال له علي مائة ودرهم فالك درهم وكذا كل ما يكال  
 او يوزن ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبه لزم  
 تفسر بالمائة وان قال مائة وثلاثة اثواب فالك  
 ثياب ولو اقر بتمر في قوصرة لزمان او بخاتم لزمه الحلقة  
 والفقر او سيف فالنصل والخفن او الخمايل او بحجلة  
 فالكسوة والعبدان وان بدابة في اصطبل لزمه الدابة  
 فقط وبشوب في منديل لزمه ما به وكذا بشوب في ثوب وان  
 بشوب في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند الجديف  
 واحد عشر عند محمد ولو قال علي غنة وفي قوله علي درهم

في غنة لزمه غنة وان نوى  
 الضرب او يتيمم  
 يلزم عشرة

عشرة

عشرة وان قال له من داري عابدين هذا الجدار فلهما  
 بينهما ما فقط وفتح الاقرار بالجميل وحمل على الوصية من  
 غيره والجميل ان يتين سببا صالحا كارت او وصية فان  
 ولدت حيا لا قل من نصف حمله اذا اقر فله ما اقر به  
 وان حين فلهما وان ميتا فله وصي والمورث وان  
 ففسر ببيع او اقرض او ابرهم الاقرار لغا وان اقر  
 بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط **باب الاستثناء**  
 وعما في معناه صح الاستثناء ببعض ما اقر به لو فصل  
 ولزمه باقيه وبطل استثناء الكل وان اقر بشيء  
 احدهما وبعض الاخر بطل الاستثناء خلاف لهما وان  
 استثناء بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا وان  
 استثنى كلبيا او وزينا او عرديا عفا بامر درهم  
 صح بالقيمة خلا فالحمد ولو استثنى منها ماشاء او ثوبا  
 او دارا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل  
 اقراره وكذا ان علقه بمشية من لا يعرف مشيتها كما  
 الملائكة والجن ولو اقر بدار واستثنى بناءا كانا  
 للمقر له ولو قال بناء هالي والعرضة له كان كما قال











وان بعرض صح فطلقا اتفاقا وان اعتق مؤهل  
عبد امشركا وصالح عن باقيه بالشرك نصف قيمته بطل  
الفضل ان كان لا يتغابن فيه وان بعرض صح ويجوز صلح  
المدعي باليد فله لا المنكر ليقر له وبطل الصلح عن دم  
العبد وعلى بعض دين يدعيه يلزم المؤكل لا الوكيل الا  
ان ضمنه وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان صلح  
فضولي وضمن البدن او اضاف اليه مال او اشاركه  
عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان  
متبرعا وان اطلق ولم يسلم توقف فان اجازته الذي  
عليه جاز ولزمه البدل والابطال **باب الصلح في الدين**  
الصلح على الحق بعقد المدانية على بعض حصة اخذ  
ببعض حق واسقاط الباقي لا معاوضة فلو صلح  
عن الف حال عا مائة حالة او الف مؤجل صح وكذا  
عن الف جيا د عا مائة ز يوف ولا يصح عن دراهم عا  
دناير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصف حالا او عن  
الف سود على نصف مبيضا ولو صلح عن الف درهم  
ومائة دينار عا مائة درهم حالة او مؤجلة صح وان

وان بعرض صح فطلقا اتفاقا وان اعتق مؤهل  
عبد امشركا وصالح عن باقيه بالشرك نصف قيمته بطل  
الفضل ان كان لا يتغابن فيه وان بعرض صح ويجوز صلح  
المدعي باليد فله لا المنكر ليقر له وبطل الصلح عن دم  
العبد وعلى بعض دين يدعيه يلزم المؤكل لا الوكيل الا  
ان ضمنه وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان صلح  
فضولي وضمن البدن او اضاف اليه مال او اشاركه  
عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان  
متبرعا وان اطلق ولم يسلم توقف فان اجازته الذي  
عليه جاز ولزمه البدل والابطال **باب الصلح في الدين**  
الصلح على الحق بعقد المدانية على بعض حصة اخذ  
ببعض حق واسقاط الباقي لا معاوضة فلو صلح  
عن الف حال عا مائة حالة او الف مؤجل صح وكذا  
عن الف جيا د عا مائة ز يوف ولا يصح عن دراهم عا  
دناير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصف حالا او عن  
الف سود على نصف مبيضا ولو صلح عن الف درهم  
ومائة دينار عا مائة درهم حالة او مؤجلة صح وان

قال

قال من له على اخر الفاد غدا نصف على انك برئ من  
باقية فعل برئ والا فلا يسرا خلا لا بي يوسف وان  
قال صالحك على نصف على انك ان لم تدفع غدا النصف  
فالا فعليك لا يسرا اذ لم تدفع اجماعا وان قال ابراهم  
نصفه على تعطيني نصف غدا برئ من نصف اعطى او لم يعط  
كذا لو قال اذ لي نصف على انك برئ من باقيه لم يوقت ولو  
قال ان اديت الى نصف فانت برئ او اذا اديت او متى  
اديت لا يصح الا براء وان ادي ومن قال سر الرب دينه لا  
اقر لك حق تضره عني او تحط عني ففعل جاز وان اعلن لزومه  
الحال **فصل** ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب  
فلشريكه ان يتبع المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب  
الا ان يضمن له المصالح ربع الدين وان قبض شيئا من الدين  
شاركه شريكه فيه واتبع الغريم وان اشترى بنصفه  
شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع الغريم ومن ابراهم  
نصيب او قاص الغريم بدين سابق لا يضمن لشريكه وان  
ابراهم عن نصيبه بعض قسم الباقى اسمها م وان جعل  
نصيبه لا يصح خلا لا بي يوسف وبطل صلح احد ربي



عن نصيبه على ما دفع خلافا له ايضا وان اخرج الورثة اعدم  
عن عرض او عقار مال او عن احد النقيدين بالآخر او عنهما معا  
قتل البدل او كثر وعن نقيدين وغيرهما باحد النقيدين لا يصح  
الا ان يكون المصطفى اكثر من نصيبه من ذلك بالحق وان بعرض جاز  
مطلقا وان في التركة دين على التمس فاجزوه ليكون الدين لهم  
بطل الصلح فان شرط براءة الغرماء من نصيبه صح وكذا ان  
قضوا حصته منه تبرعا او اقترضوا قدرها واحالهم به  
على الغرماء وصالحوه عن غيره صح وفي صحة الصلح عن تركة  
حي اعيان غير معلومة على وكيل او مؤنزة واختلاف و  
الاصح الجواز ان علم انها غير المكيلة والمؤنزة اذا كانت كلها  
في يد البقية وبطل الصلح والقسمه ان كان على الميت دين  
مستغرق وان غير مستغرق فللاولى ان لا يصالح قبل  
قضاياه ولو فعل قالوا يجوز والقسمه تجوز قياسا لا  
استحسانا وقبل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف  
قدر الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربه** هي شركة في  
الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب امين  
فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشارك فان خالف فغاصب

وان شرط

وان شرط كل الترخ له فمستقرض وان شرط لرب المال فمستضعف  
فان فسدت فاجبر فله اجر مثل ربح ولا يزداد على ما شرط  
له عند البيع يوسف خلافا لحد ولا يضمن المال فيها ايضا ولا يصح  
المضاربة الا بمال تصح به الشركة فان دفع عرضا وقال  
بعمول فلان فثمة مضاربة او قال اقبض مالي فلان واعمل  
فيه مضاربة جازت ايضا بشرط ان يملك المال الى المضارب بل لا بد  
لرب المال فيه عاقد كان او غيره عاقد كما لصغير اذا عقدها  
له وليه واحد الشر يكون اذا عقدها الاخر وكون الربح  
بينهما مشاعا ففقدان شرط للاحد هما عشرة دراهم مثلا  
وكل شرط يوجب جهالة الربح يفيدها ولا يبطل **٢٠ والمضارب صح**  
الشرط كشرط الوضعية على المضاربة في مطلقها ان يبيع وشري  
ويؤكل بهما ويسافر وينصع ويودع ويرهن ويرث ونحو  
يوجرو ويستأجر ويحتال بالثمن على السر وغيره ولو ابضع  
المال صح لا تفديه المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن  
رب المال او بقوله له اعلم برأيك ولا ان يفرض ويستدين  
او يهب او يتصدق الا بتصريح فان شري بما لها بر او قصر  
او عمل بما له فهو متبرع وان قيل اعلم برأيك وله الخلط بما له



والصبيح ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد  
الصبيح وحصته اذا بيع وحصته الثوب في المضاربة  
وان قدرت ببلد او سلعة او وقت او معامل معين لم  
ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والترح له فان قال  
له عامل اهل الكوفة والصيارفة فعامل في الكوفة غير اهلها او  
صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا لو قال لشري  
في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لشري في غير السوق  
وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او  
خذ به بالنصف في ارضي وتفسير بخلافه والعمل به في المضاربة  
ان يبيع بنسبة عالم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار وان باع  
بنقد ثم اضره اجماع اوله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة  
وليس له ان يزوج عبدا او امة من عالمه ولا ان يشتري به من  
يعتق على رب المال فان شري كان له لا لهما ولا ان يشتري من  
يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يربح  
فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل يبيع المعق  
في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف امة بالف وقبضها  
الف فولدت ولدا يساوي الفا فادعاه موصرا فصارت

قيمتها

رب المال

قيمتها الف ونصفه استغاه رب المال في الف  
ربعه او اعتقه فاذا قبض الف ضمن المدة في نصف  
ربعه او اعتقه فاذا قبض الف ضمن المدة في نصف  
الامة **باب المضاربة** يضارب المضارب بلا اذن فان ضارب مع  
فلا ضمان عام بعمل الثاني ظاهر الرواية الحسن رحمه  
عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا ما لم يربح وان  
كانت الثانية فاسدة فلا ضمن وان ربح حيث  
ضمن قارب المال تضمن اياهما شاء في المشهور وقيل  
على الخلاف في ايداع المودع فان اذن له بالمضاربة  
فضامن بالثلث وقد قيل حارز في الله تعالى بيننا  
نصفان او غلي نصفه او ما فضل فنصفان فنصف  
الربح لرب المال وثلثه للثاني ومدرسه للاول  
وان رفع بالنصف فنصف لرب المال ونصف للثاني  
ولا شيء للاول وان شرط للثاني الثلثين فلما شرط  
ويضمن الاول للثاني مدرسا وان كان قبل له حارز  
الله او ما ربحت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل  
منهم ثلث وان دفع بالنصف فللثاني نصف ولكل من



Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow in the center of the page.

وكذا اجرة خادعه وفراش ينام عليه وغسل ثيابه  
والدعوى في موضع يحتاج فيه اليه وضمن ما كان زبوا  
على العادة ونفقة في مصره من ماله كالدواء وبيوتها  
بقي من كوة وغيرها اذا قدم الى رأس المال وعادون  
السفر كسوق المصر ان امكنه ان يعدوا ويبيت في اهلهم  
والا فكالسفر وليس المستضع الانفاق من ماله او يؤخذ  
ما النفقة المضاربة من الترخ او لا وما فضل قسم وان  
باع متاع المضاربة مراحمة حسب ما نفقة عليه حمل و  
نحوه لان نفقة الغني واشترى بها عبد افضاها في  
يده قبل تقدم ما يغرم المضارب ربحها والمالك الباقي  
وبع العبد المضارب وباقيه للمضاربة ورأس المال  
الفان وخمسائة ولا يبيعه مراحمة الاعلى الا الغني  
فلو بيع باربعة الاف فحصة المضاربة ثلثة الاف  
والربح منها خمسمائة بيسر ما ولو اشترى رب المال  
عبد انخمسمائة وباعه من المضارب بالفل لا يبيعه مراحمة  
الاعلى خمسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بالفل المضارب  
عبد يعدل الغني فقتل رجلا خطأ فربح العبد عليه

ن  
علم  
فد  
ن  
و  
ل  
أف  
ما في  
المال  
ين  
الأف  
ل  
حجة  
ية  
مار  
ليه

نصف ولو شري مضارب بالنصف  
بالف المضاربة بزا وباعه هـ  
إذا اشترى المضارب بالنصف ثوبا  
بالف فباعه بالفين ثم اشترى بالفين  
عند القبض وضاع الثمن قبل التسليم  
يغرم المضارب ربع الثمن وهو  
خمسائة ورب المال ثلث أرباعه  
لأن ربع العبد للمضارب وثلاثة  
أرباعه لرب المال فإذا دفع لرب  
المال ذلك بضمير رأس المال الفين  
وخمسمائة لأن رب المال دفع  
مرة ألف وأخرى ألفا وخمسمائة  
فإذا بيع العبد على المراجعة يباع  
على الفين لأن المراجعة بيع  
الأول فهو يبيع بأربعة آلاف ضرب  
الثمن للمضارب لأنه يدل عليه  
أرباعه المضافية والقان وخمسمائة  
رأس المال فبقي خمسمائة فدوررج  
بينهما على ما شرطنا توفيق توفيق



وباقية على المالك واذا فدي خرج عن المضاربة و  
يخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى  
بالف المضاربة عبدا وهلك الالف قبل نقده دفع المالك  
الثلثم ثم وجميع ما دفع رأس المال ولو كان مع المضار  
الفان فقال دفعت الي الفاور حجت الفاقول المالك  
بل دفعت اليك الغين فالقول للمضارب ولو اختلفا  
مع ذلك في قدر الربح فللمالك ولو قال في مع الفقد  
فيها هي مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول  
لزيد وكذا لو قال ذو اليد هي فزيد بضاعة او ودية  
او مضاربة ولو قال المضار اطلقت وقال المالك عني  
نوعا فالقول للمضار ولو ادعى كل نوعا فللمالك  
**كتاب الوديعة** الايداع تسليط المالك غيره على  
حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين للحفظ  
وهي امانة فلا تضمن بالهلاك والمودع ان يحفظها  
بنفسه وعياله وله التفريط بها عند عدم التبري والخوف  
خلافا لما في الماله حمل وموت فان حفظها بغيره ضمن  
الا اذا خاف الحرق والغرق فدفعها الى جاره او الى كفيله

وكان اذا اودعها لغيره ضمن لان  
المالك ربحي يسره لا يبرئ غيره  
عنه  
وكان اذا اودعها لغيره ضمن لان  
المالك ربحي يسره لا يبرئ غيره  
عنه

اخرى

اخرى فان طلبها برتها فحسبها ولو فادى تسليمها  
صار غاصبا وكذا لو حجب عنه اياها وان اقر  
بعده بخلاف ما لو حجبها عنه غيره وان خلطها  
بماله بحيث لا يتميز فان نجسها ضمن وانقطع  
حق المالك منها في المايع عتيد محمد وعندي يوسف  
يصير الاقل تابعا للاكثر فيه وان يغير جنسها كغير شعير  
وزيت بشيرج ضمن وانقطع حق المالك اجماعا وان  
اختلفت بلا صنعة اشتراكا اجماعا وان تقدي فيها  
بان كانت ثوبا قلبسه او دابة فركبها او عبدا فا  
سخدمه ضمن فاذا انزال التعدي ذال الضمان بخلاف  
المتغير المستأجر وكذا لو اودعها ثم استردها وان  
انفق بعضها فملك الباقي ضمن قدر ما انفق وان ربح  
ماله وخلط بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح  
يتصدق به وعند ابو يوسف بطيب وان اودع اثنان  
من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته بغيره الا خلافا  
لها وان اودع عند اثنين ما يقسم اقسما وحفظ كل  
حصته فان دفع احدهما الى الاخر ضمن الراجع لا القابض  
احدهما الى الاخر ولكنهما  
يقسمانه في حفظ كل واحد  
منهما نصفه وان كانا لا يقسم  
جاء احدهما بالشيء الاخر وحدنا عند  
الحي فقتله ربه الله تعالى وكذا الجواب  
اذا سلم احدهما الى الاخر  
والوكيلين بالثراء

محمد الوديعة ثم ادعى ضياعها ليد  
له ان يحلف المالك على العلم الشري  
بطيخة وتركها عند البايع حتى  
يرجع ثم غاب وخيف عليه الفس  
فللبايع بيعه اذ دون الكهرا بشرط  
ظمان فتاوى قيس

اي ضمن المودع باقراره بالوديعة  
بعد ما حجبها ولو حجبها عند  
غيره صاحبها بان قال اجنبي  
لا مودع عندك وربعة لفلان  
فقال لا لا يضمن شره

وان اودع رجل عند رجلين شيئا  
فما لا يقسم لم يجز ان يدفعه  
احدهما الى الاخر ولكنهما  
يقسمانه في حفظ كل واحد  
منهما نصفه وان كانا لا يقسم  
جاء احدهما بالشيء الاخر وحدنا عند  
الحي فقتله ربه الله تعالى وكذا الجواب  
اذا سلم احدهما الى الاخر  
والوكيلين بالثراء







ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك ضمن  
ما نقض بالقلع وقيل ضمن قيمة ويملكه والمستعير  
بلا تضمن ان لا تنقص الارض به كثير وعند ذلك  
الخيار للمالك وان اعادها للزرع لا تؤخذ حتى يحصر  
وقت اعلا واجرة رد المستعار والمستاجر والوديعة  
والرهن والمفصوب على المستعير والموجر والمودع  
والمرهن والغاصب واذا ارد المستعير الدابة الى  
اصطبل او العبد او الثوب الى دار مالكه برئ بخلاف  
الفصل والوديعة وان رد المستعير الدابة مع عبده او جيره  
مشاهرة او مستهنة برئ وكذا ان ردها مع اجير  
ربها او عبده يقوم على الدابة ولا بخلاف الاجنبي  
والاجير مياومة ورد شيئا نفيسا الى دار مالكه ويكتب  
مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعزني  
خلافا لما كان **كتاب النكاح** هي عليك عين بلا عوض  
وتصح بايجابه وقبوله وتنتم بالقبض الكامل فان  
قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن  
وتنقذ بوجوبه وتخلت واعطيت واطمعت هذا

الطعام

المعد الطعام وكسوتك هذا الثوب وعمرتك هذا  
الشيء وجعلته لك عمري وداري لك هبة نسكنها او  
بنيت بها في حملك على هذه الدابة وان قال داري لك  
هبة او تخلي سكني صدقة او صدقة عارية او عارية  
هبة معادية وتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة الا ما  
يحملها فان قسم وسلم صح ولا تصح هبة دقيق في برده  
في سمس وسمن في لبن وان طحن او اخرج وسلم  
هبة دقيق لبن في صرع وصوف على غنم وتخل الزرع  
في ارض وتخر في نخيل كهبة المشاع وهبة شيء هو في  
يد الموهوب لم تتم بلا تجرد قبض وهبة الاب  
لطفله تتم بالعقدان الموهوب في يد الاب ويد زوجته  
لان كان في يد غاصب او مبتاع بيعا فاسدا او متهب  
والصدقة في ذلك كالهبة والام كالا ب عند غيبته  
منقطعة او موته وعدم وصيته ان كان الطفل في  
عياله او كذا كل من يقول الطفل وهبة الاجنبي لم تتم  
بقبضه لو عاقلا وبقبض ابيه او جده او وصي  
احدها او امة ان في حجرها واجنبي يربيه او قبض

١٣٦



منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له  
منه من الموهوب له

زوج الطفلة ولا تصحان لغنيين خلافا لها **باب**  
**الرجوع عنها** يصح الرجوع فيها كالأوبعضا وبكرة يمنع  
منه حروف دمع خرقه فالردال الزيادة المتصلة  
كالبناء والفرس والسمن لا المنفصلة والميم موت  
احد العاقدين والعين العوض المضاف اليها اذا  
قبض بخوخذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها  
او في عقاب لها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فكل  
ان يرجع فيما وهب والخاء الخروج عن ملك الموهوب  
له والزاء الزوجية وقت الهبت فله الرجوع لو  
وهب ثم نكح لالو وهب ثم ابان والقاف القفل  
فلارجوع فيما وهب لزي رحم محرم والهاء هلاك  
الموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي الزيادة  
قول الواهب ولو عوض فالحق نصف الهبة ترجع  
بنصف العوض وان استحق نصفه العوض لا يرجع  
بشيء حتى يرتد ياقبه وان استحق الكل يرجع بالكل فيها  
ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بما لم يعوض ولو  
خرج نصفها من ملكه فله ان يرجع بما لم يخرج ولا يصح

الرجوع

الرجوع الا براض او يحكم قاض فلو اعتق الموهوب  
له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفد ولو منع فملك  
لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل لا الهبة مع الموهوب  
له فلا يشترط قبضه وصح في المتاع وان تلف الموهوب  
فالحق فيضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب الهبة  
بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العوضين  
ومعترها الشيوع في احدهما بيع اشتراء فثبت الشفعة  
وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منها **فصل**  
ومع وهب امة الاحملها او علم ان يرتد على عليه او  
يعتقها او يستولدها صححت الهبة وبطل الاثنان  
والشرط وكذا الوهب دارا ان يرتد عليه بعظما  
او يعوض شيئا منها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة  
باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها او غ قال لم يرد  
اذا جاء غدا فالدين لك او فانت برئ منه وان قال  
ان ادبت الي نصفه فالبالك او فانت برئ منه فهو  
باطل والعمرى جائزة للعمر حال حيوة ولو رثت بعده  
ومع ان يجعل داره له مدة عمره فانما عات رقت اليه



والرفيقي باطلة وعند أبي يوسف تصح كالعمري وحيان  
يقول ان مت قبلك فلك وان مت قبلي فلي فان  
قبض كانت عارية في يده والصدقة كالهبته لا تصح  
قبل القبض ولا في مشاع يقيم والارجوع فبرأ ولو لغني  
ولا في الهبة لفقيه ولو قال جميع مالي او ما املكه لفلان  
فهو هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف لي فاقرار  
**كتاب الاجارة** هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم  
دين او عين وما صلح ثما صلح اجرة وتفسد بالشرط  
وتثبت فيها اخبار الشرط والرؤية والعيب وتقال  
تفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى و  
الزراعة فتصح مدة معلومة اي مدة كانت وفي الوقت  
تتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالقبول لا يترادى  
الا لخص على ثلث سنين وفي غيرها على سنة وتارة يعلم  
بذكر العمل كصبغ الثوب وخياطه وحمل قدر معلوم على  
دابة مسلفة معلومة وتارة للاشارة كنقل هذا الي  
موضع كذا والاجرة لا يستحق بالعقد بل بالتجديد او  
بشرط او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فيجب قبض

الدار

الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالقصب  
بقدر فوت التمكن ولرب الدار والارض طلب الاجرة  
لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة وللقصار والخياط  
بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستاجر والخيار بعد  
اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان  
بعده فلا ان في بيت المستاجر ولا ضمان وقال ان شأ  
المستاجر ضعة مثل ديرة ولا اجر وان شأ ضعة الخبز وله  
الاجر والطباخ للوليمة بعد الفرق والضارب الذين بعد  
اقامة وقال بعد تشرجه ومن عمله اشرف العين كالصبا  
وقصار يقصر بالنشاء والبيض فله جنس الاجر فان جسر  
فضاعت فلا ضمان ولا اجر وقال ان شاء المالك ضمنه  
مضوعا وله الاجر او غير مضوع ولا اجر ومن لا اثر لعمله  
فيرا كالحمل والملاح وغاسل الثوب ليس له اجرا بخلاف  
مرء الا بقى واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره  
وان قيد بعمله بنفسه فلا ومن استاجر رجلا لبيع بعباءة  
فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله اجره بحسابه  
وان استوجر لايصال طعام الي ذير فوجده ميتا فخره



فلا اجبر له وكذا الواجب لا يصلح كتاب اليه فريضة كونه  
وقال محمد بن ابراهيم ههنا ولو تركه هناك فله اجر اذ ههنا اجزاء  
**باب ما يجب من الاجارة وما لا يجوز** وصح استئجار الدار  
والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شيء  
سوي ما يوهن البناء كالحداثة والقصارة والطين  
واستئجار الارض للزراعة ان بين ما يزرع او قال على  
ان يزرع ماشا والبناء والفرس واذا انقضت المدة  
لزمه ان يقلعها وسلمها فارغة الا ان يغرم الموهب  
قيمة ذلك مقلوعا بخي صاحبه وان كانت الارض تنقص  
بقلعه فيدون رضاء ايضا ويرضيا تركه فيكون البناء  
والفرس لهذا والارض لهذا والرطوبة كالشجر والزرع يترك  
باجر المثل الى ان يترك واستئجار الدابة للركوب والحمل و  
الثوب ليس فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا  
ركب او لبس او اركب او لبس غيره تعين فلا يستعمل غيره  
وان قيد بركب او لبس فخالف ضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف  
المستعمل وما لا يختلف به فتقيد به هدر فلو شرط اسكن  
واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا

وقد

وقدر اكثر بوزن مثله او اخف كالشعير والسم لا عامو  
اضر كالمخ وان سمي قدر من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه  
حدودا وان زاد على ما سمي فغطيت ضمن قدر الزيادة ان كان  
تطبيق ما عمله او الا فكل القيمة وفي الارض يضمن النصف  
ولا عبء بالنقل وان كسبها او ضربها فغطيت ضمن خلافا  
لما فيها من معتاد وان تجا وزنها مكانا سماه ضمن ولا يسر  
بردها الى ما سماه وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح و  
ان نزع سرجا للحمار واسرجه بما سرج به مثالا يضمن و  
ان اسرجه او او كفه بما لا يسرج او يو كفه به مثله ضمن وكذا  
اذا او كفه بما يو كفه به مثله وقال يضمن قدر ما زاد وزنه  
على السرج فقط وان سلك الحمار طريق غير ما عينه المالك  
فما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتجاوز الطريق  
وان تفاوت او كان لا يسلكه الناس وحمله في الحمار فلف ضمن  
وان بلغ فله الاجر وان عيق زرع بر فزرع رطبة ضمن  
ما نقصت الارض ولا اجر عليه وان امر بخياطة الثوب  
فمبصا فحناطه فباخير المالك بين تضمنه قيمته وبين  
اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزداد على ما سمي وكذا الامر



بقضاء فحطه سراويل في الاصح وقيل يضمه هنا بلا غبار  
باب الاجارة <sup>الفاسدة</sup> في اجرة المثل لا ينزاد على  
المستقي ومن استأجر دارا كل شهر بكذا صح العقد  
في شهر فقط الا ان يسمي جملة الشهور وكل شهر  
سكن منه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ  
فظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الاولى ويومها وان  
اجرها سنة بكذا صح وان لم يبين فسطا كل شهر  
وابتداء المدة ما سمى والافوق العقد فان كان  
حين يزل تعتبر بالاهلة والاب الايام وعند <sup>مطل</sup>  
الاول بالايام والباقي بالاهلة واليوسف معه  
في رواية ومع الامام في اخري وكذا العدة ويحوز  
اخذ اجرة الحمام والحمام ولا اخذ اجرة عسب البس  
ولا على الطاعة كالاذان والحج والامامة وتعليم  
القران والفقہ او المعاكفة والنوع والملاهي  
وفي رواية اليوم بالجواز على الامامة وتعليم الفقه و  
القران ويجبر المستأجر على دفع ما سمى ويجبى  
وعلى دفع الحلوة المرسومة ولا تصح اجارة المشاء

الا من الشريك وعندهما تضع مطلقا وان اجر  
 دارا من رجلين صح اتفاقا ويجوز استيجار الطير  
 باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافا لما  
 عليه من غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح طعامه  
 ودهنه لا عن شيء من ابل هو واجرها على نفقة  
 عليه فان ارضعته في المدة بلبس شاة او غدة  
 بطعام فلا اجر لها ولزوجه وطير الا في بيت  
 المستاجر وله فخر ان لم يكن برضاه الكاين كما  
 ظاهر الا ان اقرت به ولا هل الطفل فخر ان  
 مرضت او جلت وكذا استيجار حايك لنسج  
 غزل لا ينصفه او حمار ليحمل عليه طعاما بقفيز منه  
 او ثورا لطحن لم يربا بقفيز من دقيقه ويجب  
 اجر المثل في الكمل ولا يجاوز المسمى وان استاجر  
 ليخبز له اليوم قفيزا بدينارهم فسد خلافا لما ولو  
 قال في اليوم صح اتفاقا وان استاجر رضاعا فانه

بها وبنزرها او بغيرها او بنزرها صح وعلان  
يشترها او يكرى نهرها او يسرقها لا تصح وكذا  
لا يقضى العقد وفيه فائدة لاحد العاقدين  
لا يشترط العقد الا بالشرط وان لم يكن المراد هذا فان كان الارض  
العقد لا يشترط العقد الا بالشرط وان لم يكن المراد هذا فان كان الارض  
العقد لا يشترط العقد الا بالشرط وان لم يكن المراد هذا فان كان الارض



الاستجار للزراعة والركوب بركوب ولا سكي بسكني  
 وليس بليس وان استاجر شريكه او حماره ليحمل طعاما  
 يولها لا يلزم الاجر كراهن استاجر الرهن مع المهرين  
 وان استاجر رضا ولم يذكر ان يزرعها او لم يبين  
 ما يزرعها لا يصح ان لم يفرق فان زرعها ومضى  
 الاجل عاد صحيحا وله المسمى وان استاجر حمارا الى  
 مكة فله المسمى وان اختصما قبل الزرع والحمل  
 نقضت الاجارة للفساد **فصل** الاجير المشترك  
 مع يعمل لغير واحد ولا يثبت الاجر حتى يعمل كالصبي  
 والقصار والمتاع في يده مائة لا يضمن ان يهلك  
 وان شرط ضمانه به يفي وعندهما يضمن امكن  
 التحرز منه كالقصب والرقعة بخلاف ما لا يمكن كال  
 لموت والحريق الغالب والعدو والمكاتب يضمن  
 ما تكلف عمله اتفاقا للحريق الثوب من دقة وزرقه للمال  
 وانقطاع الحبل الذي يشتر به المكاري وغرق السفينة  
 مع مدها لكن لا يضمن به الادمي عن غرق في السفينة  
 او سقطا في دابة ولا يضمن قيمته في مكان عمله و

١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

هذا الوجه فريد  
 في اعتبار ما لا يشترط  
 ان يكون الطريق  
 غير مذكور  
 في العقد  
 انما الضمان فلان تكلف  
 ان يضمن مع  
 كذا في العقد  
 فساد ولا يشترط  
 الاجر

لا اجير او في مكان كسره وله الاجر بحسابه والادب  
 الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجير وحذو سمي  
 الاجير يسلم نفسه مدة مكن استوجبه للخدمة سنة  
 او لورعي الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او يعلمه و  
 صح ترد يد الاجير بين نفعين مختلفين واكثرهما  
 لزم ما سمي له بخوان خطته فارسي فبدرهم او ر  
 فبدرهمين وان صبغته بعصفه فبدرهم او بزعفران  
 فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه  
 فبدرهمين وان ركبتا الى الكوفة فبدرهم او الى واسط  
 فبدرهمين وكذا لورديين ثلثة لابين اربعة  
 ولو قال ان خطته اليوم او غدا فبنيصفه فخطا  
 اليوم فله الدرهم وان غاطه غدا فله اجر المثل لا  
 يجاوز نصف درهم وقال الشيطان جابشر ان  
 ولو قال ان سكنت هذا الحانوت عطارا فبدرهم  
 او حذاد فبدرهمين جاز خلا فالهما وكذا الخ لا لو قال  
 ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاؤ  
 الى القادسية فبدرهمين او قال ان حملت عليا الى

لان المقصود عليه وهو السكنى شي واحد  
 وقد ذكر في مقابلة بدلان في عقد  
 بخلاف الرومية والقارية لان كلاهما  
 لا يعملان خلافا للآخر وكذا الخلاف بينه  
 وبين صاحبه فريد



الحيرة كتر شعير فبدرهم وان حملت كتر بر فبدرهم  
ولا يسافر بعد استاجره للخدمة بلا اشتراط ولو  
استاجر عبدا محجورا فعمل واخذ الاجر لا يسترده منه  
ولو اجر العبد للغصوب نفعه فاكل غاصبه اجره لا  
يضمن خلافا لهما وما وجدته سيده اخذه وقبض  
العبد اجره صحيح ولو اجر عبده مع ذين الشريين شهر  
باربعة وشهرين خمسة والا قول باربعة ولو استاجر  
عبدا فابق او عرض فادعي وجوده اول المدة و  
المولي وجوده قبيل الاخبار ساعة حكم الخلاف كان  
حافظ او صحيحا صدق المولي والا فالمستاجر وكذا  
الاختلاف في انقطاع ماء الرعي وجريانه ولو قال رب  
الثوب امرتك ان تصبغ احمر فصبغته اصفر وقال  
الصباغ امرتني بما صنعت صدق رب الثوب  
وكذا الاختلاف في القميص والقباء فان حلف ضمن الصانع  
قيمة ثوب غير معمول ولا اجر واخذ الثوب واعطاه اجر  
مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب عملت لي  
بلا اجر وقال الصانع بلجره فالقول لرب الثوب وعندي يوجب

رحمه للصانع ان كان خريفا وعند مجرده للصانع ان كان  
معروفا فعليه بالاجر **باب فسخ الاجارة** تقبح ببيع  
قوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرعي  
او اخل به كمرض العبد ودبر الدابة فلو انتفع به  
معيبا او ازال الموجد عيبه سقط خياره وتفسخ  
بالعذر وهو العجز عن المضي على موجب العقد لا يتحمل  
ضرر غير مستحق به كقلع سق سكن وجعه بعد ما اتفق  
له وطبخ لوليمة ماتت عروسه بعد التتجار للطبخ  
لها او اختلف وكذا لو استاجر دكانا لبيع فسد بماله  
او اجر شيئا فلزمه دين لا يجد قضاء الا من ثمن ما اجره  
ولو باقراره او استاجر عبدا للخدمة في المصر او مطلقا  
فسافر واكثرى دابة للفسر ثم بدله عنه ولو بدله للمكاري  
عنه فليس بعذر ولو عرض فهو عذر في رواية الكرخي  
دون رواية الاصل ولو استاجر خيلا طبع للنفس عبدا  
يخيط له فافلس فهو عذر بخلاف خيلا يخييط بالاجرة  
بخلاف تركه الخياط يعمل في الصرف وبخلاف بيع ما اجره ولو  
استاجر دكانا لبيع الخياط فتركه لعمل آخر فعذر وكذا لو



الكتاب في حقه  
في حقه  
في حقه

استاجر عقارا ثم اراد السفر وتنفذ بموت احد العا  
عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالوكيل والوجه  
ومتوالي الوقف **مسائل مشهورة** ولو اصرق عصابة  
ارض مستأجرة او مستغارة فاحترق شيء في ارض غيره  
لا يضمن ان كانت الرمح حادثة وان كانت مضطربة  
ضمن ولو اقدم خياط او صباغ في حانوته في يطره عليه العمل بالنصف  
صح وكذا لو استاجر محلا يحمل عليه محلا وركبين الى امكة ولا محل  
المعتاد وان شاهد المحال المحمل فهو واجود وان استاجر  
لحمل زاد فاكل منه فله رد عوضه ولو قال لغاصب طهر  
فرغها والافاجر حاكل شر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان  
مجد الغاصب ملكه او لم يجد لكن قال لا اريد بها بالبحر  
فلا وان برهن على ملكه بعد مجده ومن اجره واستاجر  
بالكثر يصدق بالو ونصح الاجارة مضافة وكذا  
فسخها والمزرعة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا  
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعنف والوقف  
لا البيع واجارته وفسخه والقسم والشركة والهبة والقبض  
والرجعة والصالح عن ماله وابواء الدين **كتاب المكاتب**

في حقه  
في حقه  
في حقه

في حقه  
في حقه  
في حقه

في حقه  
في حقه  
في حقه

الكتاب في حقه  
في حقه  
في حقه

الكتابة تحرير المملوك يد في الحال ورغبة في المال فمن كان  
مملوكا لو صغير يعقل بمال حال او مؤجل او منقضي فقبل  
صح وكذا لو قال جعلت عليك الفانودية بخوما او لرا  
كذا واخرها فاذا ادبت فانتهى حروان عجزت فقبل  
صح ولو قال اذا ادبت لا اقل شرا مائة فانتهى حروان  
تعليق وقيل مكاتبه واذا صححت الكتابة خرج المكاتب  
عن يد المولى دون ملكه فان تلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ  
المكاتبه او جنى عليها او عا ولدها وان كاتبه على قيمته ففسد  
فان ادها عتق وكذا ان فقد لو كاتبه على عين لغيره تتعين  
بالتعين او عا مائة ويرد عليه عبد غير معين وعند  
ابي يوسف تجوز ويقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة  
عبد وسط فيسقط العبد والتبديل الكتابة وان كاتب  
المسلم بخر او خسر يفسد فان ادها عتق ولزمه قيمة  
نفسه والكتابة على ميتة او دم باطلة فلا يعتق باده الميت  
وتجب القيمة في الفاسدة فلا تنقص على الميت ويبرأ عليه  
وصحت عا حيوان ذكر جنسه لا وضعه ولزمه الوطأ او  
قيمة وصح كتابة الله الكافر بخر مقدر واني لم فليسيد

في حقه  
في حقه  
في حقه

في حقه  
في حقه  
في حقه

في حقه  
في حقه  
في حقه



قيمته واعتق باداء عينه **باب تصرف المكاتب** له ان يبيع  
 ويشترى ويأقروا بشرط عدله ويزوج اعنته ويكاتب  
 عبده فاذا بيع بعد عتق الاول فاولاؤه له وان قبله السيد  
 وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ماله يعوض ولا  
 يتصدق الا بيسير ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو  
 بمال ولا يزوج عبده ويبيعه من نفسه والاب والوصي  
 في رقيق الصغير المكاتب ولا يملك المأذون شيئا من ذلك  
 وعند ابي يوسف له تزويج اعنته وعلى هذا الخلاف المضاف  
 والشريك وان اشترى المكاتب قريبا ولا يدخل  
 في كتابته ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل  
 خلافا لهما وان اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد  
 في الكتابة ولا تباع الامة وان لم يكن معها جازي يبعها خلافا  
 لهما وولده من اعنته يدخل في كتابته وكسبه له ولو تزوج  
 اعنته من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الامة  
 وكسبه لها ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها  
 حرة فولدت فاستحققت فولدها عبدا وعند محمد عز  
 تؤخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتب ام يملك

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, slightly stained paper.

بغیر

بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه عقرها في  
الحال وكذا ان شرها فاسدا فوطئها فرددت وان  
وطئها بكناح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه وقتله  
للاذون في التجارة **بافصل** واذا ولدت الكتابه  
من مولاها مضت على الكتابه او عجزت نفسا فوسعي  
ام ولده واذا مضت على الكتابه اخذت منه عقرها  
وان مات المولي عتقت وسقط عنها البدل و  
ان ماتت وترك مال اديت منه كتابتها وما  
بقي ميراث لابنها ولا ابنها ولا يثبت نسب بولد  
بعده بلاد عوة بل هو مثلها في الحكم وان كانت مدبرة  
او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا والمدبر  
يسعى في الاقل من البدل او ثلثي قيمته وعند مدبر  
في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه  
صح ومضى عليها او عجزت نفس وصار مدبرا فان مضى  
عليها فمات سيده معسر اسعي في ثلثي البدل او ثلثي  
قيمته وعند مدبره في الاقل من ثلثي كل منهما وان عتق  
مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابه وان كون على

[illegible]

بعض ان وطنی اقدار منہ عقرها في  
ثم استحقاق اقدار الالفاظ و  
الحال من غير تأخير يا فاسدا  
كذلك ان اشترى بها شرابا فاسدا  
فوطئها ثم ردت تخم الفساد ياخذ  
منه عقرها ايضا فوايد  
امو منہ في اموره



الف موجب فصالح على نصفه حالا صح وان مات من مرض  
كاتب عبد اقيمة الف على الغين السنة ولا مال له  
غيره ولم يجر الورثة ادى العبد ثلثي البدل حالا والباقي  
الاجله او رد رقيقا وعند محمد يؤدى العبد ثلثي  
قيمه للحال والباقي الاجله او رد رقيقا وان كاتب على  
الف وقيمة الفان ولم يجر واى ثلثي القيمة للحال  
او رد الالف اتفاقا ومثلها البيع وان كاتب حر  
عن عبد بالف واى عنه عتق ولا يرجع به عليه  
فان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبد عن نفسه  
عن اخر غايب فقبل صح وقبول الغائب ورده لغو  
ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ الغائب بشئ  
وايهما ادى اجبر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع  
احدهما على الاخر وكذا الموكاتبهما معا ولا يعتق  
احدهما باءا حصته بخلاف مالوكا نالاثنين ولو  
عجز احدهما ثم ادعى الاخر الكل عتقا وان كاتب  
امته عنها وعن صغير بن لها جاز وانى ادى اجبر  
المولى على القبول وعتقا ولا يرجع على غيره **بارك**

العبد

العبد المشترك ولو اذن احد شركتي في عبد لآخر ان  
يكاتب حصته منه بالف ويقبض البدل ففعل وقبض  
فجز المالك فالمقبوض المقتضى خاصة وقالوا  
بينهما امه لرجلين كاتباها فانت بولد فادعاه  
احدهما ثم انت باخر فادعاه الاخر فجزت فري  
امه ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها  
وقيمة الولد وهو ابنه وايتها دفع العقر اليه قبل  
العجز جاز وعندهما لا يثبت شبه الولد في الثاني ولا  
يضمن قيمته وحكمه كامه ويضمن تمام العقر ويضمن  
الاول نصف قيمتها كما تبت عند ابي يوسف والا  
اقل منه ومن نصف ما بقي من البدل عند محمد ولو لم  
الثاني بولد بترها فجزت بطل التدبير وهي ام ولد  
الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف  
عقرها ولو اعتقها احد هما موصل فجزت ضمن  
المعتق نصف قيمتها او يرجع به عليها خلا فالحماو  
ان لم يجر فلا ضمان وعندهما يضمن الموصل من ثلث الثمن  
في المعسر ولو تبرأ احد الشريكتين ثم اعتق الاخر موصل

لان احدهما ادعى الولد  
دعوة لقيام ملكه فصار نصيبه  
ام ولد لان المكاتب لا تقبل  
النقل من ملك الى ملك فقتصر  
امو ميسرة الولد على نصيبه  
واذا ادعى الآخر ولدها صح  
الثاني دعوة ايضا لقيام ملكه  
ثم ان عجزت جعلت الكتابة  
كان لم يكن وثبين ان الامة  
كلها ام ولد لا اول لان المنافع  
من الانتفاع قد زال وطش  
انقوا

ثبت نسب الولد الاول وصار  
الاعمى كلها اعم ولده ويضمن نصف  
قيمته ونصف عمره الثاني ويضمن  
الولد الثاني مع الثاني ويضمن  
لا يثبت نسب الكامل الثاني ويضمن قيمة  
الثاني فلا يضمن الولد الثاني مع المستولا  
عمره الكامل الثاني ويضمن الولد ويضمن  
عمره كما قال في حقيقه رحمه الله  
توفيق



ضمته المدبر وكنى العبد واعتقه وان عكس المدبر  
يعتق او يعتق وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته  
موسرا ومعتسرا وتدير الاخر لغو **باب العجز والموت**  
اذا عجز المكتوب عن نكح فان رجي له حصول مال لا يعجز  
الحاكم بتعجزه ويبرل يوهين او ثلثة والا عجزه وفتح  
الكتابة ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه وعندني  
يوسف لا يعجزهما لم يتوال عليه بخمان واذا عجز عدا  
احكام رقه وما في بده لمولاه ويحل له ولو اصله من  
صدقة وان مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدي بدلها  
من ماله ويحكم بعقده في اخر جزء من حياته ويورث عايش  
من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا في  
كتابة او كوتبوا معه تبعاً او قصدا وان لم يترك و  
فاء وله ولد ولد في كتابة سعي على نجوم واذا اذى  
حكم بعقده واعتق ابيه قبل موته والولد المشتري  
اقا ان يؤذي حالا او يرقه في الرق وعندهما هو  
كالا قول وان مات المكتوب وترك ولداً من حرة وبنا  
على الناس فيه وفاء فجنى الولد فقصه بما رشح الخاية

هذا الفصل الحديث في اعطاء مملوكه ذكر الكائن او ان ينفى قولاً له قوله

على عاقلة الام لا يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب وان  
 اختص موالي الام والاب في ولاية فقيض به لموالي الام  
 فهو قضاء بعجزه ولو جني عبد فكاتبه سيد مجاهلا  
 بخباية فجز دفع او فدى وكذا الوجني المكاتب فجز  
 قبل القضاء ولو بعد ما قضى عليه به فهو دين يباع  
 فيه ولا تنسخ الكتابة بموت السيد ويؤدي البدل  
 الى ورثة عا نجوه فان اعتقه بعضهم لا ينقد وان  
 اعتقه كلهم عتق مجانا **كتاب الولاء** الولاء لمن  
 اعتق ولو بتدبير واستيلاء او كتابة او وصية  
 او ملك قريب لفاشر طغيته او سائبة ومن اعتق  
 حاملا من زوج قن فولدت لاقلم نصف سنة فولدت  
 الولد له لا ينتقل عنه ابدا وكذا المولدت تؤمين  
 احدها لاقلم نصفها فان ولدت لكثر من ذلك فولدت  
 له ايضا لكن ان اعتق الاب جرحه الى مواليه ولا يرجع  
 الاولون عليهم ما عقلوا عنه قبل الحجر ولو تنجح عجي  
 مولى موالاة معتقة فولد الولد لمولاها وعند أبي يوسف  
 حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوي الارحام مؤخر عن

[illegible]

في قوله تعالى  
 والذين يبيعون  
 ما كانوا حلفاء  
 له من بني آدم  
 على القيمة  
 والصفة وعبار  
 عن المواصلة والمصارفة  
 وقالوا لبيبة وعادنية واحسبت ومنه  
 سميت المولاة وهي المواقف و  
 ولما المصارفة وبنو الناصر وبنو  
 العبد عتقك وعتق حاكم وولي الامة  
 يعني اذا تزوج عبد رجل امة لا يملكه  
 وهي حاملة من العبد عتق عنه ابد الامة عتق على عتق  
 الحمل لمولي الامة لا ينقل عنها فريد  
 على الامة قصد الامة جزءها  
 لفاف شرط الساتية  
 في قوله تعالى

على الام قصد الام  
شرط بقدر مضاق اي لفا شرط التامة  
بوعى لو شرط ان يكون معتقولا ولا ولايتها  
لانها شرطان مخالفان للمدبش المروي عن  
اجبر عايشة رضي الله عنها وعن ابيها انها  
ارادت تشتري بديعة وتعتق ابنة  
علاء فرأى

مولانا قرايد  
كانوا في الجاهلية اذا اعتنقوا علما ان لا  
ولاء للمعتق قالوا اعتنقه تسايبا وهو  
من نسب الماء الى حريمه وسبب الدابة اي  
احالها



الف موجب فصالح على نصفه حاله صح وان مات من بعض  
كاتب عبد اقيمة الف على الغين السنة ولا مال له  
غيره ولم يجز الورثة ادى العبد ثلثي البدل حالا والباقي  
الى اجله او رد رقيقا وعند محمد يؤدى العبد ثلثي  
قيمته للحال والباقي الى اجله او رد رقيقا وان كاتبه على  
الف وقيمة الفان ولم يجز واذا ثلثي القيمة للحال  
او رد الى الرف اتفاقا ومثلها البيع وان كاتب حر  
عن عبد بالف واذا عنه عتق ولا يرجع به عليه  
فان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبد عن نفسه  
عن اخر غايب فقبل صح وقبول الغائب ورده لغو  
ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ الغائب بشئ  
وايها ادى اجبر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع  
احدهما على الاخر وكذا الموكاتبهما معا ولا يعتق  
احدهما بآداء حصته بخلاف الموكنا لاثنتين ولو  
عجز احدهما ثم ادعى الاخر الكل عتقا وان كاتب  
امته عنها وعن صغيرين لم ياجازوا في ادبي اجبر  
المولى على القبول وعتقا ولا يرجع على غيره **باب كتابة**

العبد

العبد المشترك ولو اذن احد شركيين في عبد للاخر ان  
يكاتب حصته منه بالف ويقبض البدل ففعل وقبض  
فجز المكاتبة فالمقبوض للمقاضي خاصة وقالوا  
بينهما امة لرجلين كاتباها فانت بولد فادعاه  
احدهما ثم انت باخر فادعاه الاخر فجزت فري  
امة ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها  
وقيمة الولد وهو ابنه وايتها دفع العقر اليه قبل  
العجز جاز وعندهما لا يثبت شبه الولد في الثاني ولا  
يضمن قيمته وحكمه كامة ويضمن تمام العقر ويضمن  
الاول نصف قيمتها مكاتبة عند ابي يوسف والا  
اقل منه ومن نصف ما بقي من البدل عند محمد ولو لم  
الثاني بولد يترها فجزت بطل التدبير وحكام ولد  
الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف  
عقرها ولو اعتقها احد هما موسر فجزت ضمن  
المعتق نصف قيمتها او يرجع به عليه اخلا فالهما و  
ان لم يجز فلا ضمان وعندهما يضمن الموسر وشجب التمتع  
في المعسر ولو دبر احد الشريكين ثم اعتق الاخر موسر

۱۰۱۱  
 ۱۰۱۲  
 ۱۰۱۳  
 ۱۰۱۴  
 ۱۰۱۵  
 ۱۰۱۶  
 ۱۰۱۷  
 ۱۰۱۸  
 ۱۰۱۹  
 ۱۰۲۰  
 ۱۰۲۱  
 ۱۰۲۲  
 ۱۰۲۳  
 ۱۰۲۴  
 ۱۰۲۵  
 ۱۰۲۶  
 ۱۰۲۷  
 ۱۰۲۸  
 ۱۰۲۹  
 ۱۰۳۰  
 ۱۰۳۱  
 ۱۰۳۲  
 ۱۰۳۳  
 ۱۰۳۴  
 ۱۰۳۵  
 ۱۰۳۶  
 ۱۰۳۷  
 ۱۰۳۸  
 ۱۰۳۹  
 ۱۰۴۰  
 ۱۰۴۱  
 ۱۰۴۲  
 ۱۰۴۳  
 ۱۰۴۴  
 ۱۰۴۵  
 ۱۰۴۶  
 ۱۰۴۷  
 ۱۰۴۸  
 ۱۰۴۹  
 ۱۰۵۰  
 ۱۰۵۱  
 ۱۰۵۲  
 ۱۰۵۳  
 ۱۰۵۴  
 ۱۰۵۵  
 ۱۰۵۶  
 ۱۰۵۷  
 ۱۰۵۸  
 ۱۰۵۹  
 ۱۰۶۰  
 ۱۰۶۱  
 ۱۰۶۲  
 ۱۰۶۳  
 ۱۰۶۴  
 ۱۰۶۵  
 ۱۰۶۶  
 ۱۰۶۷  
 ۱۰۶۸  
 ۱۰۶۹  
 ۱۰۷۰  
 ۱۰۷۱  
 ۱۰۷۲  
 ۱۰۷۳  
 ۱۰۷۴  
 ۱۰۷۵  
 ۱۰۷۶  
 ۱۰۷۷  
 ۱۰۷۸  
 ۱۰۷۹  
 ۱۰۸۰  
 ۱۰۸۱  
 ۱۰۸۲  
 ۱۰۸۳  
 ۱۰۸۴  
 ۱۰۸۵  
 ۱۰۸۶  
 ۱۰۸۷  
 ۱۰۸۸  
 ۱۰۸۹  
 ۱۰۹۰  
 ۱۰۹۱  
 ۱۰۹۲  
 ۱۰۹۳  
 ۱۰۹۴  
 ۱۰۹۵  
 ۱۰۹۶  
 ۱۰۹۷  
 ۱۰۹۸  
 ۱۰۹۹  
 ۱۱۰۰  
 ۱۱۰۱  
 ۱۱۰۲  
 ۱۱۰۳  
 ۱۱۰۴  
 ۱۱۰۵  
 ۱۱۰۶  
 ۱۱۰۷  
 ۱۱۰۸  
 ۱۱۰۹  
 ۱۱۱۰  
 ۱۱۱۱  
 ۱۱۱۲  
 ۱۱۱۳  
 ۱۱۱۴  
 ۱۱۱۵  
 ۱۱۱۶  
 ۱۱۱۷  
 ۱۱۱۸  
 ۱۱۱۹  
 ۱۱۲۰  
 ۱۱۲۱  
 ۱۱۲۲  
 ۱۱۲۳  
 ۱۱۲۴  
 ۱۱۲۵  
 ۱۱۲۶  
 ۱۱۲۷  
 ۱۱۲۸  
 ۱۱۲۹  
 ۱۱۳۰  
 ۱۱۳۱  
 ۱۱۳۲  
 ۱۱۳۳  
 ۱۱۳۴  
 ۱۱۳۵  
 ۱۱۳۶  
 ۱۱۳۷  
 ۱۱۳۸  
 ۱۱۳۹  
 ۱۱۴۰  
 ۱۱۴۱  
 ۱۱۴۲  
 ۱۱۴۳  
 ۱۱۴۴  
 ۱۱۴۵  
 ۱۱۴۶  
 ۱۱۴۷  
 ۱۱۴۸  
 ۱۱۴۹  
 ۱۱۵۰  
 ۱۱۵۱  
 ۱۱۵۲  
 ۱۱۵۳  
 ۱۱۵۴  
 ۱۱۵۵  
 ۱۱۵۶  
 ۱۱۵۷  
 ۱۱۵۸  
 ۱۱۵۹  
 ۱۱۶۰  
 ۱۱۶۱  
 ۱۱۶۲  
 ۱۱۶۳  
 ۱۱۶۴  
 ۱۱۶۵  
 ۱۱۶۶  
 ۱۱۶۷  
 ۱۱۶۸  
 ۱۱۶۹  
 ۱۱۷۰  
 ۱۱۷۱  
 ۱۱۷۲  
 ۱۱۷۳  
 ۱۱۷۴  
 ۱۱۷۵  
 ۱۱۷۶  
 ۱۱۷۷  
 ۱۱۷۸  
 ۱۱۷۹  
 ۱۱۸۰  
 ۱۱۸۱  
 ۱۱۸۲  
 ۱۱۸۳  
 ۱۱۸۴  
 ۱۱۸۵  
 ۱۱۸۶  
 ۱۱۸۷  
 ۱۱۸۸  
 ۱۱۸۹  
 ۱۱۹۰  
 ۱۱۹۱  
 ۱۱۹۲  
 ۱۱۹۳  
 ۱۱۹۴  
 ۱۱۹۵  
 ۱۱۹۶  
 ۱۱۹۷  
 ۱۱۹۸  
 ۱۱۹۹  
 ۱۲۰۰  
 ۱۲۰۱  
 ۱۲۰۲  
 ۱۲۰۳  
 ۱۲۰۴  
 ۱۲۰۵  
 ۱۲۰۶  
 ۱۲۰۷  
 ۱۲۰۸  
 ۱۲۰۹  
 ۱۲۱۰  
 ۱۲۱۱  
 ۱۲۱۲  
 ۱۲۱۳  
 ۱۲۱۴  
 ۱۲۱۵  
 ۱۲۱۶  
 ۱۲۱۷  
 ۱۲۱۸  
 ۱۲۱۹  
 ۱۲۲۰  
 ۱۲۲۱  
 ۱۲۲۲  
 ۱۲۲۳  
 ۱۲۲۴  
 ۱۲۲۵  
 ۱۲۲۶  
 ۱۲۲۷  
 ۱۲۲۸  
 ۱۲۲۹  
 ۱۲۳۰  
 ۱۲۳۱  
 ۱۲۳۲  
 ۱۲۳۳  
 ۱۲۳۴  
 ۱۲۳۵  
 ۱۲۳۶  
 ۱۲۳۷  
 ۱۲۳۸  
 ۱۲۳۹  
 ۱۲۴۰  
 ۱۲۴۱  
 ۱۲۴۲  
 ۱۲۴۳  
 ۱۲۴۴  
 ۱۲۴۵  
 ۱۲۴۶  
 ۱۲۴۷  
 ۱۲۴۸  
 ۱۲۴۹  
 ۱۲۵۰  
 ۱۲۵۱  
 ۱۲۵۲  
 ۱۲۵۳  
 ۱۲۵۴  
 ۱۲۵۵  
 ۱۲۵۶  
 ۱۲۵۷  
 ۱۲۵۸  
 ۱۲۵۹  
 ۱۲۶۰  
 ۱۲۶۱  
 ۱۲۶۲  
 ۱۲۶۳  
 ۱۲۶۴  
 ۱۲۶۵  
 ۱۲۶۶  
 ۱۲۶۷  
 ۱۲۶۸  
 ۱۲۶۹  
 ۱۲۷۰  
 ۱۲۷۱  
 ۱۲۷۲  
 ۱۲۷۳  
 ۱۲۷۴  
 ۱۲۷۵  
 ۱۲۷۶  
 ۱۲۷۷  
 ۱۲۷۸  
 ۱۲۷۹  
 ۱۲۸۰  
 ۱۲۸۱  
 ۱۲۸۲  
 ۱۲۸۳  
 ۱۲۸۴  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۶  
 ۱۲۸۷  
 ۱۲۸۸  
 ۱۲۸۹  
 ۱۲۹۰  
 ۱۲۹۱  
 ۱۲۹۲  
 ۱۲۹۳  
 ۱۲۹۴  
 ۱۲۹۵  
 ۱۲۹۶  
 ۱۲۹۷  
 ۱۲۹۸  
 ۱۲۹۹  
 ۱۳۰۰  
 ۱۳۰۱  
 ۱۳۰۲  
 ۱۳۰۳  
 ۱۳۰۴  
 ۱۳۰۵  
 ۱۳۰۶  
 ۱۳۰۷  
 ۱۳۰۸  
 ۱۳۰۹  
 ۱۳۱۰  
 ۱۳۱۱  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۵

لان احداهما ادعى الولد  
دعوة لقيام ملكه فصارت نصيبه  
ام ولد لان المكاتبه لا تقبل  
النقل من ملك الى ملك فقط  
امو ميتته الولد اعلى نصيبه  
واذا ادعى الآخر ولدها ميت  
الثاني دعوة ايضا لقيام ملكه  
ثم ان عجزت جعلت الكتابه  
كان لم يكن وتبين ان الامة  
كلها امة ولولا قول لان المانع  
من الانتقال فدرال وطه  
انقوا

ثبت نسب الولد الاول وصار  
الامه كلها ام ولد له ويصنف نصف  
قيمته او نصف عمره مع النثاء ويثبت  
الولد الثاني مع النثاء ويصنف قيمة  
الولد وعمره كما قبل الاول وقال  
لا يثبت نسب الولد الثاني مع المستولا  
الثاني فلا يصنف قيمة الولد ويصنف  
عمره كما قبل الاول والاول نصف  
عمره كما قال ابن حنفية رحمه الله  
توفيق







Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

النيصلي الله  
لجنة النيب وانما اشتبا  
بقيا من الام تغذ شيو  
الاب لعدم الاهلية بكونه  
فانما اعتقوا ان العذر  
كولد الملا عن اذا الك  
وقد روي عن جماعة  
الصحة مثل ذلك  
يرد عن غيرهم خلاف  
الحالات

فانا اغفر الابيخ وولد الابيخ  
 وانتظر عن مولاي الامم  
 الاب لان العقم بطريق  
 ايضا وانما ثبت بطريق  
 التبعية للام والاصلاح  
 الولاء الاب كما في النسب  
 على وكم الولاء

فانا اغفر الابيخ وولد الابيخ  
 وانتظر عن مولاي الامم  
 الاب لان العقم بطريق  
 ايضا وانما ثبت بطريق  
 التبعية للام والاصلاح  
 الولاء الاب كما في النسب  
 على وكم الولاء

فانا اغفر الابيخ وولد الابيخ  
 وانتظر عن مولاي الامم  
 الاب لان العقم بطريق  
 ايضا وانما ثبت بطريق  
 التبعية للام والاصلاح  
 الولاء الاب كما في النسب  
 على وكم الولاء



لا بد من العلم بالاباحة كما في المخصصة وان اكره على الكفر او  
 سبه النبي صلى الله تعالى عليه ولم يقتل او قطع عضو  
 رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر بالصبر  
 على التلف ولا رخصة بغيرها وان اكره على اطلاق مال مسلم  
 باحد هارخص له والضمان على المكره او على قتله او قطع  
 عضوا ليرخص فان فعل فالفقاصص على المكره فقط وعند  
 الجبوس فلا قصاص على احد ولو اكره على ان يتردى من  
 جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله  
 وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على تروا او افترقا  
 نارا او ماء وكل ملك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال  
 يلزمه الصبر ولو وقعت نارا في سفينة ان صبر احتسب  
 وان القى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه  
 الثبات وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيلها  
 نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا بنصف المهر لو اطلاق  
 قبل الدخول ولا يرجوع لو بعده وصح بيمين المكره ونذر

لا بد من العلم بالاباحة كما في المخصصة وان اكره على الكفر او  
 سبه النبي صلى الله تعالى عليه ولم يقتل او قطع عضو  
 رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر بالصبر  
 على التلف ولا رخصة بغيرها وان اكره على اطلاق مال مسلم  
 باحد هارخص له والضمان على المكره او على قتله او قطع  
 عضوا ليرخص فان فعل فالفقاصص على المكره فقط وعند  
 الجبوس فلا قصاص على احد ولو اكره على ان يتردى من  
 جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله  
 وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على تروا او افترقا  
 نارا او ماء وكل ملك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال  
 يلزمه الصبر ولو وقعت نارا في سفينة ان صبر احتسب  
 وان القى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه  
 الثبات وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيلها  
 نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا بنصف المهر لو اطلاق  
 قبل الدخول ولا يرجوع لو بعده وصح بيمين المكره ونذر

وظاهره

وظهره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وابلأه  
 وفيه فيه واسلامه لكن لا قتل فيه لو ارتد ولا يصح ابرأه  
 ولا ردته فلا تبين بها امراته فان ادعت بتحقيق ما اظهره  
 وادعي ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو اكره على الزني  
 ففعل حد ما لم يكره سلطان وعندنا لا حد عليه به يفي  
**كتاب الجبر** هو منع نفاذ تصرف قولي وللبايع الصغر  
 والجنون والرق ولا يصح تصرف او عبد بلا اذن  
 ولي او سيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد  
 منهم ومن يوقفه فولية مخيرة بين ان يجيزه او يفسخه  
 ومن ائلف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي و  
 المجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما وصح طلاق العبد و  
 اقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو اقر بما لزمه بعد  
 عتقه وان جرد او قود لزمه في الحال ولا يجزى على السفينة  
 وان كان عبدا ومن بلغ غير رشيد لا يسم اليه ماله ما لم يبلغ  
 سنة ثم عاشرين فاذا بلغها دفع اليه وان لم يونس  
 مرشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعندنا يجزى على  
 السفينة ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس مرشده ولا يصح

لا بد من العلم بالاباحة كما في المخصصة وان اكره على الكفر او  
 سبه النبي صلى الله تعالى عليه ولم يقتل او قطع عضو  
 رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر بالصبر  
 على التلف ولا رخصة بغيرها وان اكره على اطلاق مال مسلم  
 باحد هارخص له والضمان على المكره او على قتله او قطع  
 عضوا ليرخص فان فعل فالفقاصص على المكره فقط وعند  
 الجبوس فلا قصاص على احد ولو اكره على ان يتردى من  
 جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله  
 وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على تروا او افترقا  
 نارا او ماء وكل ملك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال  
 يلزمه الصبر ولو وقعت نارا في سفينة ان صبر احتسب  
 وان القى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه  
 الثبات وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيلها  
 نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا بنصف المهر لو اطلاق  
 قبل الدخول ولا يرجوع لو بعده وصح بيمين المكره ونذر



تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازة  
الحاكم وان اعتق نفذ وسي العبد في قيمته وان دبر صح  
فان مات قبل رشده بقي العبد في قيمته مدبرا ويصح  
تزوجه بمثل المثل وان سمي اكثر بطلت الزيادة وتخرج  
زكاة مال السفينة وينفق منه عليه وعلى من يلزم نفقته  
ويرفع القاضي قدر الزكاة اليه يودي بنفقة يוכל  
عليه امينا الى ان يودي بها فان اراه حجة الاطلاق لا يمنع  
منه ولا من عمرة واحدة وترفع نفقته الى نفقة ينفق  
عليه في الطريق لا اليه وتصح منه الوصية في القربى  
ابواب الخير من الثلث ويحجر على المفتي الماجن والطيب  
للمجاهل والمكاري المفسد اتفاقا ولا يحجر فاسق و  
ومفقلا اذا كان مصلحا للماله ولا على مدبر ولا يبيع  
القائم فيه بل يحبس ابدية يبيعه من ينفقه  
فان كان ماله من جنس دينه اذاه الحاكم منه ويبع  
احد النقرين بالآخر استسنا وعندهما يحجر عليه  
ان طلب غرها وه ويمنع من التصرف والاقرار و  
يبع الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرها وه

بالخصص

بالخصص وان اقر حال حجره لزمه بعد قضاء  
ديونه لا في الحال وينفق من مال المفل عليه وعلى من  
تلتزم نفقته بالقوى على قوله ما في بيع ماله لا اعتنا  
وتباع النكود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست  
من ثياب بدنه وقيل دستان ومن افلس وعنده متاع  
رجل شراه منه قرب المتاع اسوة الغرماء منه **فصل**  
يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام او الانزال او الاجبال  
ويبلغ الجارية بالحض او الاحتلام او الحمل فان لم  
يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمان عشرة سنة وله يبيع عشر  
سنة وعند ما اذا تم خمس عشرة سنة فيهما وسورة عن الاما  
وبه يفتي وادنى مدته له ثنتا عشرة سنة ولها ثمان سنين  
واذا اراحها وقال بلغنا صدا وكانا كالبالغ حكماء  
**كتاب المأذون** الاذن فك الجهر ولقاط الحق ثم تصرف  
العبد باهلية فلا تلزم سيده عهده ولا يتوقت  
فلو اذن له يوما فهو مأذون دائم الا ان يحجر عليه  
ولا يتخصص في الاذن في نوع من التجارة كان مأذونا  
في سائر الانواع ويشب صريحاً ودلالة بان رأي عبده

الاذن في الشرع فك الجهر  
وفائدة احد العبد  
الصبي لا الكسب بالاموال  
شرح مجمع



يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره  
 بامر او بغير امره صحبا او فاسدا والمأذون اذنا  
 عاما لا بشرى شيء بعينه او طعام الاكل او ثياب  
 الكسوة ان يتبع ويشترى ويؤكل بها وسلم ويقبل  
 التلم ويرهن ويرهن ويزارع ويشترى بزارعه  
 ويشاركه عنانا ويشاركه ويؤجر ولو نفقه ويضار  
 ويدفع المال مضاربة ويبضع ويعبر ويعز دين و  
 ودعة وغصب وبيع او يشتري بفن فاحش جاز خلافا  
 لهما ولو حابا في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه  
 دين وان كان فمن جميع ما بقي وان لم يبق ادى المشتري جميع  
 المحاباة او رد البيع وله ان يضيف معامله ويحط من  
 الثمن بعيب وباذن لرفيقه في التجارة لا ان يتزوج  
 عبده وكذا ائتمه خلافا لابي يوسف ولا ان يكاتبه  
 بعنق فلو بال او يقرض او يهب ولو بعوض او يهدي  
 الا اليسير من الطعام والحجور لا يهدي اليسير ايضا وعن  
 ابي يوسف اذا دفع المولى الى الحجور فوت يومه فدعا  
 بعض رفقاؤه للاكل معه فلا يئس به بخلاف ما لو دفع

اليه

اليه فوت شره قالوا ولا يئس للمراة ان تنصدق  
 من بيت زوجها بالسبب كالرغيف ونحوه وعالزم  
 المأذون من الدين بسبب تجارة او ما في معناها  
 كبيع وشراء واجارة واستيجار وغصب وحجدا مائة  
 وعقراة شراها فوطئها فالتحقبت بتعلق برقبته  
 فباع ان لم يفده المولى ويقم ثمنه وما في يده من كسبه  
 بالمخصص سواء كسبه قبل الدين او بعد عتقه وما  
 اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ غلة  
 مثله مع وجود الدين والزايد عليها للفقر ما ونحو  
 المأذون ان ابقى او ما سيده او جن مطبقا او الحق  
 بدار الحرب مرتدا او حجه عليه وعلم به اكثر اهل سق  
 والامة ان استولدها لا ان دبزها ويضمن القيمة  
 لغريم فيها واقرارها بعد الحجز دين او بان ما في يده  
 امانه او غصب صحيح خلافا لهما وان استغرق دينه  
 رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق  
 عبدا مما في يده لا يصح وعند مالك ويصح عتقه وان  
 لم يستغرق صح اتفاقا ويصح ببعده من سيده بمثل القيمة





لا باقل وبيع سيده منه بمثلها الا باكثر فلو باع باكثر  
 فلو باع باكثر يحيط الزايد او ينقص البيع فان سلم  
 سيده اليه البيع قبل نقد الثمن سقط الثمن ولقط  
 ان لا يملكه حتى يأخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاق الما<sup>فزون</sup>  
 مديونا الا قل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه  
 على قيمته طول به معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق  
 وغيبه مشتر به فلا غرماء بجارة بيعه واخذ ثمنه او تضمن  
 اي شأوا من السيد والمشتري قيمته فان ضمنوا السيد  
 ثم رد عليه بعيب يوجب جع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد  
 وان باعه واعلم بكونه مديونا فلا فراه رد البيع ان لم يصل  
 ثمنه اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع فلا فان غاب البيع  
 فالمشتري ليس خصمهم ان انكر الدين وعند ابي يوسف خصم  
 ويقضي لهم بالدين ومن قال انا عبد فلان فاشترى وباع  
 فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقرب سيده باذنه  
**فصل** تصرف الصبي ان نفع كالا سلام وقبول الهبة  
 والصدقة صح بلا اذن وان ضر كالاتلاق والاعتاق فلا  
 ولو باذن وان احتمل ما كالبيع والشرأح بلا اذن لا بدونه

[illegible]

فأذاذن للصبي في التجارة أبوه أوجده عند عمه أو وصي  
أحدهما والقا في نفسه حكم العبد المأذون بشرط أن يعقل كون  
البيع سالباً للملك والشراء جالباً فلو اقترعا في يده من كسب أو أمانة  
صح والمعنونه بمنزلة الصبي وصح إذن الوصي والقاضي العبد يتم  
**كتاب الغصب** ومازاله اليد المحقة بأثبات اليد المبطلة كالإشهاد  
العبد وحمل الدابة على الغصب الجالس على البساط وحمله الأثمن  
علم ووجوب رد عينه في مكان غصبه إن كانت باقية والضمان  
لو هلك ففي المثل كالكلي والوزني والعدي المتقار يجب  
مثله فإن انقص المثل يجب قيمته يوم الخصومة وعند أبي  
يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي لقمة  
كالعدي المتقار والبر المخلوط بالشعير يجب قيمته يوم  
الغصب إجماعاً فإن ادعى الهلاك جسر حتى يعلم أنه لو كان باقياً  
لا ظهره ثم يقضي عليه بالبدل والغصب إنما هو في ما ينقل ولو غصب  
عقاراً فملكه في يده لا يضمن خلافاً لمحمد وما نقص منه بفعله  
كسكنائه وزرعه ضمنه ويأخذ رأس ماله ويتصدق بالفضل  
وعند أبي يوسف لا يتصدق بذلك أو يستقل العبد المفضوب <sup>فإنقصه</sup>  
الاستفلال أو أجرة المتعار ونقص ضمن النقصان وما فضل

١٦١  
 الغضب في الملكة فاضح انما في الظلم  
 وفي الشئ يخطف نفسا في خلاف  
 انما في نفس الملكة في شئ الملك  
 على حال الغضب من ان ان الملك وغضب  
 اخذ من الغضب من ان ان الملك وغضب  
 فاجل الملك على وجهه من الغضب  
 فغضب من ان ان الملك وغضب  
 الغضب على نوعين نوع لا يتعلق به  
 الما ثم وهو ما وقع عن جهل من ان الملك  
 مال الغضب وهو ان يظهر ان الملك  
 او يملك من هو في بدو ونصر  
 ان الملك ثم يظهر ان الغضب  
 ثم فان غضب دابة فغضب فيضن نقصانها  
 ثم زال عيبرها في الغضب الرجوع على  
 الما لك ما ضن من غضب في ساقط  
 من رجل فيضن نقصانها ثم في رجله  
 ينبغي ان يرجع الغضب على  
 ملك ضن سماع

ومع غضب عبيدنا فاستفله فنقصه القلة  
فعلية النقصان لما بيننا وننصرف بالقلة  
قال رضى الله عنه اى وراء قد المضمون  
وهذا عندنا ايضا وعنده لا ينصرف  
هذا الخلاف اذا اجر المستعين المست

استعمار مشارف انكسر في النشر  
نصفين قد فقه لا الحداد فوصل  
بغير اذن المعبر ينقطع حق وعيا  
المستعير يثمة منكسر اقبلة



لا يملكه غيره من الناس  
ولا يملكه غيره من الناس  
ولا يملكه غيره من الناس  
ولا يملكه غيره من الناس

من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له وان تصرف في الغصاة او  
الوديعة فخرج وهما يتعينان بالتعيين تصدق بالرجوع خلافا  
له ايضا وان كانا لا يتعينان فان اشار اليها ونقدت فذلك  
وان اشار لغيرها ونقدت فاشارة اليها ونقدت غيرهما واطلق  
ونقدت طاب له الرجوع اتفاقا قيل وبه يفى والمختار انه لا يطيب  
مطلقا ولو اشترى بالغ الغصاة الوديعة جارية تعدل  
العين فوجهرها او طعما فأكله لا يتصدق بشيء **فصل**  
وان غير ما غصبه فزال همه واعظم منافعة ضمنه ومملكه ولا  
يحل انتفاعه قبل ادائه الضمان ذبحها او طحنها او شواها او  
فطعها او برطحنه او زرعها ودقيق خبزها وعنب فزيتون  
عصره وقطن غزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر  
جعله آتية وساجة او لبنة بني علمها وان جعل الفضة او  
الذهب راحم او دنانير او آتية لا يملكه وسواها لا يملك  
وعند مالك الغاصب عليه مثله فاذا ذبح الشاة فاما مالك ان  
شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها واخذها وضمنه نقصانها  
وكذا لو قطع طرف دابة غير مأكولة او خر قافحت ففوت بعض  
العين وبعض نفعه وفي سائر نقصه ولم يفوت شيئا من النفع

يضمن

هذا عندنا بغير ضريبة  
هذا عندنا بغير ضريبة  
هذا عندنا بغير ضريبة  
هذا عندنا بغير ضريبة

يضمن نقصانها ومن بني في ارض غيره او غرس امر بالقلع والرد  
وان كانت تنقص بالقلع فلما ملك ان يضمن له قيمتها ما مؤدا  
بغيرها فتقوم الارض بلا شجر او بناء وتقوم مع احدهما  
مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب احمر او اصفر  
دلت السويق بسمين فالملك ان شاء ضمنه قيمته ثوبه ايض  
ومثل سويقه او احدهما وضمن ما زاد الصبغ والتمسح وان  
صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض واخذ بلارة شيء لانه  
نقص وعندها الاسود كغيره وسواها خلافا **فصل**  
وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستند الى الوقت  
الفصيب لم لاكتساب دون الاولاد والقول في القيمة  
للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن ملكه على الزيادة فان ظهر  
وقيمة اكثر وقد ضمنه بقول المالك او ببرهانه او بالنكول فهو  
الغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فالملك ان شاء امضى  
الضمان واخذه ورد عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب  
على الهلاك عند الاخر فبيته الغاصب او في خلافه البي يوسف  
ومن غصب عبرا فباعه فضمنه نقد بيعه وان اعتقه  
لا ينقذ عتقه وزاد المعضوب غير مضمونة عالم يتعد

خلافا للنسابة لان  
الملك يملكه غيره من الناس  
الملك يملكه غيره من الناس  
الملك يملكه غيره من الناس

ومن غصب فضة او ذهب فضة او ذهب  
درهم او انية ولم يزل ملك مالها عند  
الغاصب وجملة الله تعالى فاقبها ولا شيء  
للغاصب وقال يملكها الغاصب وعليه  
هدية

هذا عندنا بغير ضريبة  
هذا عندنا بغير ضريبة  
هذا عندنا بغير ضريبة  
هذا عندنا بغير ضريبة

اي قيمة بناء والشجر يوم القلع كماله  
حقه فيه يتقدم الارض بدون الشجر والبناء  
ويقوم مع الشجر والبناء وصاحب الارض  
ما مور بفعله فيضمن ما فضل بينهما فان  
كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر  
مقلوعا عشرة واجرة القلع درهم بقي  
تسعة دراهم فيضمن التسعة شريح



فيرا او يغتربا بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة بالحن  
 والشم او منفصلة كالولد والثمره وان نقصت الجارية بالولا  
 في بد الغاصب ضمن نقصانها او بجير بقيمة الولد وبالغزة  
 ان وقت ولوزني بامة غصيرها فردها حاملا فولدت  
 فماتت ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعند حها  
 لا يضمن في الامة ايضا ولوردها مجموعته فماتت لا يضمن  
 وكذا الوزنت عنده فردها فجلدت فماتت منه ولا  
 يضمن ونافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الو  
 ولا يضمن المسم او خنزيره بالاتلاف وضمن القيمة فيهما لو  
 كانا ذمي وان اتلف ذمي خمر ذمي ضمن مثلهما ولا ضمان  
 بالاتلاف الميتة ولولذمي ولا بالاتلاف متروكة التسمية عدا  
 ولولين سكه وان غصب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له اخذ  
 المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لا قيمة لو تلفت  
 وان خلل بالقاء الملح ونحوه ملكها ولا شيء عليه وعند حها  
 المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخل فلو اتلفها  
 الغاصب لا يضمن خلافا لهما وان خللها بالقاء خل ملكها  
 ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخللت من

ساعتها

ساعتها والافا لخل بينهما على قدر ملكها وان غصب حها  
 فردبغها بالقيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب  
 ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهر غير مدبوغ وان دفعه  
 بماله قيمة ياخذ المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا  
 ودكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما والغاصب ان يجسه  
 بسوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعند حها يضمنه مدبوغا  
 الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا ومكسر لم  
 يربط او طيلا او مرعرا او دفا او اراقا له سكر او متصفا  
 ضمن قيمته لغيره وهو يصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن  
 ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب من برة فماتت في يده  
 ضمن قيمتها ولو اتم ولد فلا ضمان خلافا لهما ولو شق اللحم  
 لاراقة اللحم لا يضمن عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا ضمان  
 على من حل قيد عبد غيره او ربا طر دابته او فتح اصطبلها  
 او قفص طير فنزحها خلافا لمحمد في الطير والدابة ولا على  
 من سعى الى السلطان بمن يوزيه ولا يندفع الا بالتسعي  
 او بمن يفسق ولا يمنع بنزبه ولا على من قال السلطان  
 قد يغترم وقد لا يغترم ان فلانا وجد مالا فغترمه شيئا و

قوله ومكسر لم يربط او طيلا او  
 مرعرا او متصفا فهو ضام وبيع  
 هذه الاشياء جائز عند ابي حنيفة  
 رحمه وقال رحمه الله تعالى انه لا يضمن  
 ولا يجوز بيعها وقيل الاختلاف في  
 الدق والطبل الذي يضرب للهوي  
 واقا طبل الغزاة والدق الذي يباع  
 يضمن بالاتفاق وقيل الفتوى  
 في الضمان على قولها ههنا

لان دفعه عن نفسه بقدر الاحكام واجب  
 ولا يمكن الدفع بالسعاية الى السلطان فيكون  
 مظهر اليها فلا يكون صامتا كما اخذه السلطان  
 وان كان الدفع الا اذا يمكن بكسعاية الى السلطان  
 فسعي اليه يضمن ما اخذه السلطان فرائدا



وكان عاده ان يغرم البسة ضمن وكذا الوسي بغير حق  
عند محمد زجره له وبه يفقه ولو اطعم الفاصب المصوب ما  
ملكه برئ وان لم يعلم **كتاب الشفعة** هي ملكك العقار على  
مشرية بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع وتستقر بالشرع  
وبملك بالاخذ بقضاء او رضاء وانما تجب للخليط في  
نفس المبيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب  
والطريق الخاصين كنه لا تجري فيه التقن وطريق لا  
ينفذ ثل الجار الملاصق ولو بابيه في سكة اخري وماله  
جزوع عما حايطها او شركة في خشبة عليه جار وان في  
نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤسلا السهام  
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه بطبر او  
بستي طلب موثقة ثم يشهد عند العقار او على المشتري  
او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول المشتري فلان هذه  
الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن قال  
عما ذلك وبستي طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند فاض  
فيقول بشتري فلان دارا كذا وانا ابيعها بسبب كذا فمرة  
بالسليم الي وبستي طلب خصومة وملكك ولا يتطل

وان كان عاده ان يغرم البسة ضمن وكذا الوسي بغير حق  
عند محمد زجره له وبه يفقه ولو اطعم الفاصب المصوب ما  
ملكه برئ وان لم يعلم **كتاب الشفعة** هي ملكك العقار على  
مشرية بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع وتستقر بالشرع  
وبملك بالاخذ بقضاء او رضاء وانما تجب للخليط في  
نفس المبيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب  
والطريق الخاصين كنه لا تجري فيه التقن وطريق لا  
ينفذ ثل الجار الملاصق ولو بابيه في سكة اخري وماله  
جزوع عما حايطها او شركة في خشبة عليه جار وان في  
نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤسلا السهام  
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه بطبر او  
بستي طلب موثقة ثم يشهد عند العقار او على المشتري  
او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول المشتري فلان هذه  
الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن قال  
عما ذلك وبستي طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند فاض  
فيقول بشتري فلان دارا كذا وانا ابيعها بسبب كذا فمرة  
بالسليم الي وبستي طلب خصومة وملكك ولا يتطل

الملك لو كان للخليط في المبيع غايبا في حق الشفعة  
الفاصل بين الاصل والطلب فلا يجوز حق الشفعة في حق المبيع  
الملك لو كان للخليط في المبيع غايبا في حق الشفعة  
الفاصل بين الاصل والطلب فلا يجوز حق الشفعة في حق المبيع  
الملك لو كان للخليط في المبيع غايبا في حق الشفعة  
الفاصل بين الاصل والطلب فلا يجوز حق الشفعة في حق المبيع

الشفعة هي ملكك العقار على  
مشرية بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع وتستقر بالشرع  
وبملك بالاخذ بقضاء او رضاء وانما تجب للخليط في  
نفس المبيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب  
والطريق الخاصين كنه لا تجري فيه التقن وطريق لا  
ينفذ ثل الجار الملاصق ولو بابيه في سكة اخري وماله  
جزوع عما حايطها او شركة في خشبة عليه جار وان في  
نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤسلا السهام  
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه بطبر او  
بستي طلب موثقة ثم يشهد عند العقار او على المشتري  
او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول المشتري فلان هذه  
الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن قال  
عما ذلك وبستي طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند فاض  
فيقول بشتري فلان دارا كذا وانا ابيعها بسبب كذا فمرة  
بالسليم الي وبستي طلب خصومة وملكك ولا يتطل

الشفعة هي ملكك العقار على  
مشرية بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع وتستقر بالشرع  
وبملك بالاخذ بقضاء او رضاء وانما تجب للخليط في  
نفس المبيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب  
والطريق الخاصين كنه لا تجري فيه التقن وطريق لا  
ينفذ ثل الجار الملاصق ولو بابيه في سكة اخري وماله  
جزوع عما حايطها او شركة في خشبة عليه جار وان في  
نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤسلا السهام  
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه بطبر او  
بستي طلب موثقة ثم يشهد عند العقار او على المشتري  
او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول المشتري فلان هذه  
الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن قال  
عما ذلك وبستي طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند فاض  
فيقول بشتري فلان دارا كذا وانا ابيعها بسبب كذا فمرة  
بالسليم الي وبستي طلب خصومة وملكك ولا يتطل

الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى قبل  
يفتي بقول محمد رحمه انه اذا اخره شهر بلا عذر بطلت واذا  
ادعى الشراء وطلب الشفعة مثل القاضي المدعي عليه فان اقر  
ملكك يشفع به او نكل عن الخلف على العلم بملكينه او برهن  
الشفيع سأل عن الشراء فان اقر به او نكل عن البين انه  
ما يتبع او ما يحق عليه بهذه الشفعة او برهن في  
قضي له برأى لا شرط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له  
لزم احضاره والمشتري حبس الدار لقبضه ولا يتطل  
شفعه بتأخير الثمن بعد ما امر بادائه والشفيع ان يحضر  
البايع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي البينة عليه  
يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضوره ويقضي بالشفعة  
على البايع ويجعل العهدة عليه والوكيل بالشراء خصم للشفيع  
مام يسم الي الملوكل وللشفيع خيار الرؤية والعيب ان شرط  
المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف الشفع والمشتري  
في الثمن فالقول للمشتري وان برهنه فالشفيع وعند البائع  
للمشتري وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه اخذ  
بما قال البايع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان

فقد بعذر لانه لو كان بعذر كره  
وسفر او عدم قايض يري الشفعة  
بالجواز في بلدة لا يسقط اتفاقا وفي  
الجامع الثاني الفتوى اليوم على قول محمد  
رحمه الله لتغير احوال الناس في قصد  
الاصرار ابن ملك شرع مجمع

اي القاضي بينة الشفع ولم  
يقض له بالشفعة حتى يحضر  
المشتري ملكا فلا بد من اجتماع  
عنهما ولو قضى باقبل حضوره  
يكون قضا على الغائب وان  
لا يجوز خلاف ما بعد القبض  
حيث لا يشترك حضور البايع  
لان العقد قد انقضى بالتسليم  
الي المشتري فصار البايع  
اجنيا ابن ملك

الشفعة هي ملكك العقار على  
مشرية بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع وتستقر بالشرع  
وبملك بالاخذ بقضاء او رضاء وانما تجب للخليط في  
نفس المبيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب  
والطريق الخاصين كنه لا تجري فيه التقن وطريق لا  
ينفذ ثل الجار الملاصق ولو بابيه في سكة اخري وماله  
جزوع عما حايطها او شركة في خشبة عليه جار وان في  
نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤسلا السهام  
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه بطبر او  
بستي طلب موثقة ثم يشهد عند العقار او على المشتري  
او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول المشتري فلان هذه  
الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن قال  
عما ذلك وبستي طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند فاض  
فيقول بشتري فلان دارا كذا وانا ابيعها بسبب كذا فمرة  
بالسليم الي وبستي طلب خصومة وملكك ولا يتطل



قال الله عز وجل  
 ٢ التورة في حديث  
 يا لولم اني وضعت  
 ستة اشياء في ستة  
 فواضع والناس يطلبونها  
 في غيرها كيف يجدونها  
 ١ وضعت الراحة  
 في الخلق وبيت والناس  
 يطلبونها في اماكن  
 الى وضعت العار  
 في الناس يطلبونها  
 في نفاق البيع كيف  
 يجدونها الى وضعت  
 الفناء في القناعة  
 والناس يطلبونها في  
 جمع المال كيف  
 يجدونها الى وضعت  
 الجاهل في العار  
 في لفة الحلال  
 الناس يطلبونها  
 في لفة الحرام كيف  
 يجدونها الى وضعت  
 الى ممة في التواضع  
 يطلبونها في التواضع  
 في الطاعة والناس  
 كيف يجدونها

باقر قاب عددي  
 أو سائر  
 عدد  
 صعبة  
 عدد  
 ناس  
 عدد  
 سبعة  
 عدد  
 قازان  
 عدد  
 صيل  
 عدد  
 كلكر  
 عدد  
 كوكم  
 عدد  
 طوا شئت  
 عدد  
 تنجرب  
 عدد

عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقبله بخالفان  
 وای نکلا اعتبر قول صاحبه وان خلفا فمع البيع يأخذه  
 الشفيع بما قال البايع وان خط عن المشتري بعض الثمن  
 يأخذه الشفيع بالباقي وان خط الكل يأخذ بالكل وان خط  
 النصف ثم بالنصف يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري  
 في الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة واذ كان الثمن مثليا لزم  
 الشفيع مثله وان قما فقيمه وان كان مؤجلا اخذ بتمن  
 حال او بطل في الحال وياخذ بعد مضي الاجل ولا يتجمل ما  
 على المشتري لو اخذ الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب  
 ليحل الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف ولو اشترى  
 ذمي بخمر او غنم يري يأخذه الشفيع الذي بمنزلة القيمة  
 للمختزير والمسلم بالقيمة فير ما ولو بني المشتري او  
 غرس اخذها الشفيع بالثمن وبقيمتها ما مقلوعين  
 كما في الفصيص او كاف المشتري قلعهما ولو اخفت بعد ما بني  
 الشفيع او غرس يرجع على المشتري بالثمن فقط وان  
 جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري يأخذها الشفيع  
 بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع

انما يشترط في بيع  
 باعنا وانا في الثلاث فلا يبيع تبعا للعقد كالبناء  
 في الدار واما في الثلاث فلا يبيع تبعا لان البيع  
 سري اليه كما اذا اشترى حمارا فلا يبيع تبعا لان البيع  
 عن كانه مالا تبعا

١٦٥  
 ولو سمي البيع فقال الحمد لله او سبحان  
 الله او سمى العاطس لم يبطل ولو سلب  
 هبة ثم طلب من ساعة يطلب  
 الشفيع صلي بعد الجمعة اربعاء او بعد الظهر  
 ركعتين لا يبطل ولو سلب اكثر يبطل لانه ليس بشئ  
 ولو علم البيع في التطوع فجعله اربعاء او ساء  
 فعن محمد لا يبطل بخلاف الاربع قبل الظهر  
 او بعد الجمعة منه

ثبت بالشرط وليس له ان يشرط  
 ويشتراط في حق المشتري لا يكون كشرط  
 في حق الشفيع كالخيار والبراءة من العيب  
 ورضاء البايع به في حق المشتري لا يرد على  
 رضاء في حق الشفيع لتفاوت احوال الناس  
 ولو لم يطلب الشفيع الان وسكت عن طلبها  
 وصبرها لطلبها عند الاجل بطلت شفيعته  
 لان حق الشفيع قد ثبت وله ان كان له ان  
 الان بتمن حال والتكوت عن الطلب بعد ثبوت  
 حقه يبطل الشفيع ورسول

يشتري ارضا فيها اشجار فاشترت واحدا  
 يأخذها الشفيع بجميع الثمن اذا كان لم يبرأ  
 طلعهما وقت قبض المشتري واذ كان يبرأ  
 طلعهما سقط حصته الطلع وقت القبض  
 ومع الثمن فنية فقللا يرهان الا ان



هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد علم أن البائع  
قد خدعته في شيء من الأشياء  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي لا يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها

هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد علم أن البائع  
قد خدعته في شيء من الأشياء  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي لا يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها

هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد علم أن البائع  
قد خدعته في شيء من الأشياء  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي لا يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها

هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد علم أن البائع  
قد خدعته في شيء من الأشياء  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي لا يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها

هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد علم أن البائع  
قد خدعته في شيء من الأشياء  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي لا يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها  
فإن كان الخدع قد وقع في شيء  
من الأشياء التي يمكن  
إرجاعها أو إصلاحها

العرضة بحصرها وليس لأخذ النقض وإن شري المشتري  
الأرض مع شجر ثم أو غير ثم فاشترى في يده أخذها الشفع  
العصاة مع الثمر فيهما فإن جذه المشتري فليس للشفع  
أخذه ويأخذ ما سواه بحصة في الأول وبكل الثمن في الثاني  
**باب ما يجب فيه الشفع ما يطل** وما لا يطل بها إنما يجب  
الشفعة قصدا في عقار ملكه بعوض هو مال وإن لم يكن قسمته  
كرمي وحمام وبئر فلا تجب في عرض وفلك وبند ونخيل وبيع  
بدون الأرض ولا في أرث وصدقة وحبة بلا عوض  
مشروطا وما بيع بخيار البائع أو بغيره فاسد أو لم يقطع  
حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء أو جعل اجرة أو بدل  
أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر وإن قبل بيعه  
مال وعند ما يجب في حصة المال ولا فيما صولح عنه بملك  
أو سكوت ويجب فيما صولح عليه بأحد ما ولا فيما سلمت  
شفعة ثم رد بخيار عيب بفضاء أو عارده بلا قضاء أو  
بالأقالع تجب فيه ويجب في العلو وعده وفي السفلى بسببه  
بيع بخيار المشتري وإن بيعت دار بجنب المبيعة بالخيار  
فالشفعة لمن له الخيار يا بعا أو مشتري أو يكون اجازة من

المشتري

المشتري والشفيع الأولي أخذها عنه لا أخذ الثانية وإن  
دار بجنب المبيعة فاسد أو شفيعها البائع إن بيعت قبل  
قبض المشتري فإذا قبض بعد الحكم له بالابطال وإن بيعت  
بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فإن استرد البائع  
المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفيعته وإن بعد الحكم  
بقية الثانية على ملكه والمسلم والذمي في الشفعة سواء  
وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو في مبيع السيد كالعكس  
**فصل** وتبطل الشفعة بتسليم الكل أو البعض ولو من  
الوكيل وبتره طلب الموائمة أو التقرير وبالصلح عن الشفعة  
على عوض وعليه رده وكذا الوبايع شفيعته بما له وكذا الوبايع  
للمخيرة اختيار بيني بالف قال الغنيين لا امرأته ذلك  
واختياره بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل بيع ما  
يشفع به قبل الحكم له بها أو عوت الشفع لا يموت المشتري  
ولا شفيعه لمن باع أو بيع له أو ضمن الدرك أو ساوم المشتري  
بيعا أو اجارة وتجب لمن اتباع أو ابتاع له ولو قبل الشفع  
أنها بيعت بالف فلم يمان بأن يابعت بأقل أو بكلي  
أو وثني أو عردي متفاد قيمة الف أو أكثر فله الشفعة



لو بان انما بيعت بعرض قيمته الف او بدنانير قيمتها  
الف فلا لو قيل له المشتري فلان فلم يقب ان غيره فله  
الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصة  
الغير ولو بلغه بيع النصف فلم يظفر ببيع النصف فله الشفعة  
وان باعها الاذراع اعم طول جانب الشفع فلا شفعة له  
وان شرب عنهما سمي ما بشئ ثم سري باقيرهما فالشفعة في  
السكر فقط وان ابتاعهما بشئ ثم دفع عنه ثوبا اخذها  
الشفيع بالثمن لا بقيمة الثوب ولا يكره الحيلة في اسقاطها  
عن ابي يوسف وبه يغني قبل وجوبها وعند محمد يكره  
والشفيع اخذ حصة بعض المشتري لا حصة بعض البايعين  
ولجار اخذ بعض متاع بيع فقم وان وقع في غير جانب  
وللعبد الماذون الشفعة في بيع سيده وبالعكس صحيح تسليم  
الاب والوصي شفعة الصغير خلافا للمحمد فيما بيع بقيمة  
واقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغا فيه  
**كتاب القسمة** هي جمع نصيب شايع في معين وتتمثل على الافراد  
لمبادلة والافراد غلب في المثليات فآخذ الشريك حصته منها  
بالعينة صاحبه ولو اشتراها فاقسمها فلكل ان يبيع حصته

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

كتاب القصة وهو للاقسام  
كالعلة للاقتداء بنبي  
و هو قوله فكان المافيه  
وبالسنه النبي صلى الله عليه  
ياشر حاله المقام والارز  
وعليه انعقد الاجماء  
ابن ماله

مراحمہ

مراجعة بحصة ثلثه والمبادلة اغلب في غيرهما فلا يأخذ  
ولا يبيع مراجعة بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها فيه يطلب  
الشريك في متخذ الجنس لا في غيره ونزب للقاضي نصب قاسم  
رثته من بيت المال ليقيم بلا اجرة فان لم يفعل نصب قاسم  
باجر يقدره له القاضي وسو على عدد الرؤس وعند جماعا قدر  
السهام واجرة الكيل ولو وزن على قدر السهام اجماعا ان لم  
يكن للقسمة وان لم يفعلى الخلاف ويجب كونه عدلا امينا  
عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قسمة واحد ولا يترك  
القسام ليشتركوا وضع الاقسام بانفسهم فلا بد من امر  
القاضي ويقيم على الصبي ولبيه او وصيه فان لم يكن فلا بد  
من امر القاض ولا يقيم عقار بين الورثة باقرارهم مالم  
يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعند جماعا قسما اجماعا  
وكذا العقار في ايديهم لا يقيم حتى يبرهنوا انه لهم ولو برهنوا  
على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث  
غائب او صبي قسم ونصب وكيل او وصي لقبض حصته  
الغائب او الصبي ولو كان العقار في يد الغائب او  
شيء منه او في يد مودعه او في الصغير لا يقيم وكذا الوارث



وارث واحد او كانوا مشترين وغاب بعدهم واذا  
انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة فيطلب  
احدهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضايتهم وان  
انتفع البعض دون البعض فيطلب في النفع  
لا بطلب الاخر هو الاصح ويقسم العروض من جنس واحد  
ولا يقسم الجنين بعضها في بعض ولا الجوهر ولا  
الحمام ولا البئر ولا الرعي ولا الثوب الواحد ولا الجا  
بين دارين الا برضايتهم وكذا الرقيق خلا فالهما  
الدور في مصر واحد يقسم كل على حدة وقالوا ان  
كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصرين  
كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضيعة او دار وحائ  
والبيوت في محلة واحدة او في محلات يجوز قسمته  
بعضها في بعض والمنازل الملاصقة كالبيو والمباني  
كالدور **فصل** وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه  
ويعدله ويزرعه ويقوم بناؤه ويضرب كل نصيب  
بطريقه وشربه ويلقب الانصبأ بالاول والثاني والثالث  
ويكتب اسمائهم ويفرع فالاول لمن خرج اسمه اقلا

والثاني

والثالث لمن خرج ثانيا والساق لمن خرج ثالثا ولا يدخل  
الدارهم في القسمة الا برضايتهم فان وقع ميل او طريق  
لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسم صرف عنه ان امكن  
والا فتحت ويقسم كهمين من العلويين من الفل  
عند ابي يوسف ما يسره وعنده محمد يقسم بالقسمة و  
عليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم  
ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة  
ونقل شهادة القاسمين فيرأى خلافا للمحمد وان قال قبضة  
ثم اخذ بعضها حلف خصمه وان قال قبل ان يقسم بالاستيفاء  
اصابني كذا ولم يسم الي وكذب الاخر تخالفوا وفتح ولو  
ادعى غيبنا لا يعتبر كالبيع الا اذا كانت القسمة بقضاء  
والغيب فمات فتنسخ ولو استحق بعض معين من نصيب البعض  
لا تنسخ ويرجع بقسطه في حظ شركه وكذا في الشايع وعند  
ابي يوسف تنسخ وفي بعض مشاع في الكل تنسخ اجماعا ولو  
ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط بنقضت وكذا لو  
غير محيط الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به ولو ابراء الغرماء  
او اداه الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا **فصل**



سنة ١٨٠  
 سنة ١٦٩  
 سنة ١٦٨  
 سنة ١٦٧  
 سنة ١٦٦  
 سنة ١٦٥  
 سنة ١٦٤  
 سنة ١٦٣  
 سنة ١٦٢  
 سنة ١٦١  
 سنة ١٦٠  
 سنة ١٥٩  
 سنة ١٥٨  
 سنة ١٥٧  
 سنة ١٥٦  
 سنة ١٥٥  
 سنة ١٥٤  
 سنة ١٥٣  
 سنة ١٥٢  
 سنة ١٥١  
 سنة ١٥٠

وجوز المراهبة وجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا  
 وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفها وفي بيت صغير  
 يسكنه هذا شهر وهذا شهر اوله الاجارة واخذ الفلانة  
 في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبد  
 يخدم احدهما احدهما والاخر ولو انفق على ان نفقة  
 كل عبد على من يخدمه جاز استخسانا بخلاف الكسوة وفي  
 دارين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك  
 في دابة او دابتين الا بشر اخير ما خلا فالها ويجوز في  
 استغلال عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما  
 في الدار الواحدة مشتركة لاداري في استغلال  
 عبد في هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلا فالها وعلى  
 هذا الدابتان ولا يجوز في ثمر شجر او لبن غنم او اولادها  
 ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفة  
 المنفعة ولا تبطل المراهبة بموت احدها ولا بموتهما ولو  
 طلب احدهما القسمة بطلت **كتاب المزارعة** هي عقد على  
 الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما جائزة وبه  
 يفتي قال الحصري وابو حنيفة رحمه الله الذي فرغ هذه

في سنة ١٦٩  
 في سنة ١٦٨  
 في سنة ١٦٧  
 في سنة ١٦٦  
 في سنة ١٦٥  
 في سنة ١٦٤  
 في سنة ١٦٣  
 في سنة ١٦٢  
 في سنة ١٦١  
 في سنة ١٦٠  
 في سنة ١٥٩  
 في سنة ١٥٨  
 في سنة ١٥٧  
 في سنة ١٥٦  
 في سنة ١٥٥  
 في سنة ١٥٤  
 في سنة ١٥٣  
 في سنة ١٥٢  
 في سنة ١٥١  
 في سنة ١٥٠

المسائل  
 في سنة ١٦٩  
 في سنة ١٦٨  
 في سنة ١٦٧  
 في سنة ١٦٦  
 في سنة ١٦٥  
 في سنة ١٦٤  
 في سنة ١٦٣  
 في سنة ١٦٢  
 في سنة ١٦١  
 في سنة ١٦٠  
 في سنة ١٥٩  
 في سنة ١٥٨  
 في سنة ١٥٧  
 في سنة ١٥٦  
 في سنة ١٥٥  
 في سنة ١٥٤  
 في سنة ١٥٣  
 في سنة ١٥٢  
 في سنة ١٥١  
 في سنة ١٥٠

المسائل على اصوله لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله  
 ويشترط صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين  
 ونعني المدة ورب البئر وجنبة نصيب الاخر والتولية  
 بين الارض والعاقل والشركة في الخارج ففقدان شرط  
 لاحدهما فغيزان مقيمة او ما يخرج من موضع معين  
 كالماذيات والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الزرع  
 ويقسم ما يبقى او يكون التبن لاحدهما والحب للاخر وان  
 يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البئر او يكون  
 التبن بينهما والحب لاحدهما وان شرط كون الحب بينهما  
 والتبن لرب البئر او شرط رفع العشر صح وان  
 لم ينقض التبن فهو بينهما وقيل لرب البذر واجر  
 الحصاد والرقاع والدوس والتذرية بالحصص  
 فان شرط على العاقل فسدت عند ابي يوسف انه يصح  
 وهو الاصح وعليه الفتوى وشرط على رب الارض عقد  
 اتفاقا وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على  
 المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر والارض لهما  
 والبقية للاخر او العمل لاحدهما والبقية للاخر صح وان

في سنة ١٦٩  
 في سنة ١٦٨  
 في سنة ١٦٧  
 في سنة ١٦٦  
 في سنة ١٦٥  
 في سنة ١٦٤  
 في سنة ١٦٣  
 في سنة ١٦٢  
 في سنة ١٦١  
 في سنة ١٦٠  
 في سنة ١٥٩  
 في سنة ١٥٨  
 في سنة ١٥٧  
 في سنة ١٥٦  
 في سنة ١٥٥  
 في سنة ١٥٤  
 في سنة ١٥٣  
 في سنة ١٥٢  
 في سنة ١٥١  
 في سنة ١٥٠

المسائل  
 في سنة ١٦٩  
 في سنة ١٦٨  
 في سنة ١٦٧  
 في سنة ١٦٦  
 في سنة ١٦٥  
 في سنة ١٦٤  
 في سنة ١٦٣  
 في سنة ١٦٢  
 في سنة ١٦١  
 في سنة ١٦٠  
 في سنة ١٥٩  
 في سنة ١٥٨  
 في سنة ١٥٧  
 في سنة ١٥٦  
 في سنة ١٥٥  
 في سنة ١٥٤  
 في سنة ١٥٣  
 في سنة ١٥٢  
 في سنة ١٥١  
 في سنة ١٥٠

في سنة ١٦٩  
 في سنة ١٦٨  
 في سنة ١٦٧  
 في سنة ١٦٦  
 في سنة ١٦٥  
 في سنة ١٦٤  
 في سنة ١٦٣  
 في سنة ١٦٢  
 في سنة ١٦١  
 في سنة ١٦٠  
 في سنة ١٥٩  
 في سنة ١٥٨  
 في سنة ١٥٧  
 في سنة ١٥٦  
 في سنة ١٥٥  
 في سنة ١٥٤  
 في سنة ١٥٣  
 في سنة ١٥٢  
 في سنة ١٥١  
 في سنة ١٥٠

المسائل  
 في سنة ١٦٩  
 في سنة ١٦٨  
 في سنة ١٦٧  
 في سنة ١٦٦  
 في سنة ١٦٥  
 في سنة ١٦٤  
 في سنة ١٦٣  
 في سنة ١٦٢  
 في سنة ١٦١  
 في سنة ١٦٠  
 في سنة ١٥٩  
 في سنة ١٥٨  
 في سنة ١٥٧  
 في سنة ١٥٦  
 في سنة ١٥٥  
 في سنة ١٥٤  
 في سنة ١٥٣  
 في سنة ١٥٢  
 في سنة ١٥١  
 في سنة ١٥٠



كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للاخر بطلت  
وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للاخر او  
البذر لاحدهما والباقي للاخر واذا حلت فالحارج على الشرط  
وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن ابي عن ابي عن المضي  
بعد العقد اجبر الابل للبذر وان فسدت فالحارج  
لرب البذر وللأجر مثل له او ارضه ولا يزداد على  
ما شرط خلافا للمحمد وان فسدت لكون الارض للبقر  
فقط لاحدهما الزم اجر مثلها ولو الصحيح واذا فسدت  
والبذر لرب الارض فالحارج كله حله وان للقاتل  
تصدق بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض واذا  
ابى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل الارض  
فلا شيء له حكما ويسترضى ديانته وتبطل المزارعة  
بموت احدهما وتفسخ بالاغدار كالاجارة فتفسخ  
ان لزم دين محوج الى بيع الارض قبل نبات الزرع  
لا بعده عالم يحصل ولا شيء للعامل ان كان كرب  
الارض او حفر الثمر وان تمت مدتها قبل ادراك  
الزرع ففعل العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك

ونفقة

صورة رجل دفع لا آخر ارضه مضاعفة ثلاثة  
اشكال مثلا فزرعها وانقضت المدة فاحتاج  
الى وقت ادراك الزرع ثم يوزن بين فنيهم  
الاجر بينهما على حاسر طافا صاحب الذي  
يسرع في حقل الارض يدفع للاصاحب  
الارض سبعة مثاقير

ونفقة الزرع عليها بقدر حصتها وايتها انفق بغير إذن  
الآخر ولا امر قاض فهو معتبر وليس لرب الارض اخذ الزرع  
بقلا واوان اراد المزارع ذلك قبل رب الارض اقلع  
الزرع واجزه في حصته ليكون بينهما او اعطى قيمة نصيبه  
او انفق انت على الزرع وارجع في حصته ولو مات رب  
الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدركه وان  
مات العامل فقال وارثه انا اعلم الى ان يستحصل فله  
ذلك وان ابى رب الارض **كتاب المساقاة** هي دفع  
الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة على خلافها  
وشرطا الا المدة فانهما تصح بلا ذكرها وتقع اقل ثمرة  
تخرج وفي الرطوبة على ادراك بذرها ولو دفع تخيلا  
او اصولا رطوبة ليقوم عليها او اطلق في الرطوبة فسدت  
ويفسد ما ذكره مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجا  
وعدم جارت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها  
فسدت وللعامل اجر مثل وكذا كل موضع فسدت فيه  
وان لم يخرج شيء فلا شيء له وتصح المساقاة في النخل و  
الكرم والشجر والرطاب واصولا البادنجان فان



في الشجر ثمة ان كان يزيد في العمل صحت والآ فلا وكذا في  
المزراعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي  
والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزاؤ  
والحفظ فعليه ولو شرط على العامل فسد اتفاقا  
وينبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت  
او تمام المدة يقوم العامل او ورثته عليه وان  
ابى الدافع او ورثته فان اراد العامل او ورثته  
صرمه بسير اخبر الاخر او ورثته بين ان يقسموه على  
الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفعوا او يجمعوا  
على العامل كما في المزارعة ولا تفسخ بلا عذر ومرض  
العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا يحذف  
منه على الثمر والسقف ولو دفع قضاء ممتدة معلومة لم يفسخ  
لنكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض و  
للعارس قيمته غرسه وعمله **كتاب الذبايح** الذبيحة اسم  
جذبح والذبح قطع الاوداج ويحل ذبيحة مسلم وكتابي  
ذمي او حرقي ولو امرأة او صبيا او مخنونا يعقلان  
او اضرس او اقلق لا يحل ذبيحة وثني او مجوسي او

منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله  
منه فاقبله

الخبر غرضه ان كان يزداد في العمل صحت والآ فلا وكذا في  
المزراعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي  
والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزاؤ  
والحفظ فعليه ولو شرط على العامل فسد اتفاقا  
وينبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت  
او تمام المدة يقوم العامل او ورثته عليه وان  
ابى الدافع او ورثته فان اراد العامل او ورثته  
صرمه بسير اخبر الاخر او ورثته بين ان يقسموه على  
الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفعوا او يجمعوا  
على العامل كما في المزارعة ولا تفسخ بلا عذر ومرض  
العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا يحذف  
منه على الثمر والسقف ولو دفع قضاء ممتدة معلومة لم يفسخ  
لنكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض و  
للعارس قيمته غرسه وعمله **كتاب الذبايح** الذبيحة اسم  
جذبح والذبح قطع الاوداج ويحل ذبيحة مسلم وكتابي  
ذمي او حرقي ولو امرأة او صبيا او مخنونا يعقلان  
او اضرس او اقلق لا يحل ذبيحة وثني او مجوسي او

مرتد

مرتدا وتارك التسمية عمدا فان تركها ناسيا غل وكره  
ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلادون عطف وان يقول  
بسم الله تعالى اللهم تقبل من فلان فان قاله قبل الاصل  
او التسمية او بعد الزبح لا يكره وان عطفت حرمة نحو  
بسم الله وقلان بالجر وكذا ان اصبح شاة وسقي وذبح  
غيرها بملكها التسمية وان ذبحها شاة اخرى حلت  
وان دمي الى الصيد وكبي فاصلب غيره اكل وان سقي  
سهم فرمي بغيره ولا يؤكل والارسال كالرمي والشرط الذكر  
لخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل وبالحمد لله وسبحان الله  
يحل ولو عطس وحمله والسنة نحر الابل وذبح البقر  
والغنم ويكره العكس ويحل الذبح بين الخلق واللبنة على  
او اسفله او اوسطه وقبل لا يجوز فوق العقدة والعرف  
التي تقطع في الزكوة المحلقوم والمرئي والودجان ويكفي  
قطع ثلثة غزايها كانت وعند محمد لا بد من قطع الكثر  
كل واحد منها وسور وايته عن الامام وعند ابى يوسف لا بد  
من قطع الخلقوم والمرئي واجد الودجين وقيل محمد ومعه يجوز  
الذبح بكل ما افرى اوداج وانهر الذم ولو مروة او ليطه او



اوستا وظفر منزوعين لابل الغائتين ونذب احد الشفرة  
 قبل الاضجاع وكمره بعده وكذا جذبه لجله الى المذبح والنخع  
 وقطع الرأس والسلك قبل ان يبرد والذبح مع القفاء  
 ويجل ان بقيت حية حية قطعت العروق والآفلا ولم  
 ذبح صيدا ستانس وجاز جرح نغم نوحش او تودي  
 في بئر اذا لم يكن ذبحه ولا جل الجنين بذكوة امة اشعر  
 اولوا وقالوا جل ان ثم حلقه **فصل** ويجرم الاكل في ثياب  
 او غلبت سبع او طير ولو ضبع او ثعلب او لحي الاصلية  
 والبغال والفيول والضبت والبربوع وابن عرس والحمور  
 والزبور والسحفات والحشرات ويكره الغراب لا يقع و  
 الغداف والرحم والبغات والخيل تحريم في الاصح وعندنا  
 لا تترك الخيل وحل العقوق وعراب النزع والارنب لا يؤكل  
 من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالجرث والمارماهي  
 ولا يؤكل الطاي في منه وان ما جرى او برد ففيه روايتان  
 وجل سوو الجراد بذاذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم جاراتها  
 فخرت وخرج منها دم حلت والآفلا وان علمت حلت  
 مطلقا **كتاب الاضحية** هي واجبة وعن ابن يوسف سنة

او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه  
 او قالوا بغير ذبحه

وقيل

وقيل موقوف لها وانما تجب على من لم يقيم موسر عن فولا  
 عن طفله وقيل تجب عنه ايضا وقيل يصح عنه ابوه او وصيه  
 من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما يستغنى به  
 مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك  
 مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد القرية ويوم اهلها  
 ولم ينقص نصيب احد عن سبع فلو اراد احد من نصيب اللحم  
 او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم و  
 يجوز اشراك اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا  
 لا جزافا الا اذا خلط به من الكارعة او جلده ولو  
 اشترى بدنة للاضحية ثم اشترك فيها لكانت جاز  
 استحسانا والاشراك قبل الشراء احب واول وقتها  
 بعد الفجر النحر ولا يذبح في المصير قبل الضلوة العيد  
 واخره قبل غروب اليوم الثالث واعتبر اخره الفقير  
 وضده والولادة والموت اولها افضلها وكرة الذبح  
 ليلافان فات وفعلها قبل ذبح الزم الصدق بعين  
 المنذورة حية وكذا عاشراها فقير للضحية والغني  
 يتصدق بقميصها شرها او لا وانما يحرم في الجذع

فانه اذا كان غنيا في اول الايام فقرا  
 في اخرها لا تجب عليه وفي عكر تجب  
 وازول في اليوم الاول تجب عليه  
 وان مات فيه لا تجب فرايد  
 لا حتمال الغلط في الخلط لكنه يجوز  
 لان الليال تنبع للايام فرايد

وهو الذي يكون السنة والجذع  
 منه شاة تمت لها ستة اشهر  
 عند الفقراء فرايد



من الضبان والثني فصاعداً في الحج ويجوز للجاء والخصي  
والنولاء والجرعاء السنية لا العباء والعوراء والجفأية  
لا تنقي والعرجاء التي لا تنقي إلى المنك ومقطوعة اليد  
الرجل وذهبت أكثر العين أو الأذن والذنب أو الألية  
وفي ذهاب الأنف رد أيتان ويجوز أن يذهب أقل منه وقيل  
أن يذهب الثلث لا يجوز ولا يضر تغييرها من اضطراب عند  
الذبح وإن ما أحد سبعة وقال ورثته اذبحوها عنكم  
وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة عن أضحية ومثقة وقراءة  
ويأكل من لحم أضحية ويطلع من شاة غني وفقير ونزدان  
أن لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذي عيال مؤنة  
عليهم أن كان المصبي فقيراً وإن يذبح بيده أن أحسن ولا  
بأمر غيره ويحفرها ويكره أن يذبح الكتابي ويتصدق  
بجلدها أو يعمل له كجراب أو خف أو فرس أو يشتري  
به ما يستف به مع بغائه كفر بالوضوء لا ما يستهلكه  
وشبهه فإن بدل اللحم أو الجلد به يتصدق به ولو ذبح  
أضحية غيره بغير أمره جاز ولو غلط أتان فذبح كل  
شاة الأضحية ولا ضمان ويستحى لأن وإن شاة حاضنة

كل صاعبه

كل صاعبه قيمة لحمه وتصدق برا وصحت التقيحة  
بشاة الغصبة ونشاة الوديعه وضمن **الكتاب**  
**الكرامية** المكروه إلى الحرام أقرب وعند محمد كل مكروه  
حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع **فصل الأكل** منه فرض  
وسوم ما يدفع به الهلاك ومندوب وهو ما زاد لم يكن  
من الصلوة قائماً ويسر له عليه الصوم ومباح وهو ما زاد إلى  
الشع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزايد عليه لا قصد  
التقوى على صوم الغدا أو لثلاثي الضيف ولا يجوز الزيادة  
بتعليل الأكل حتى يضعف عن أداء العبادة ومن اعتنع من الميتة  
حال المحضة أو صام ولم يأكل حتى ما أنتم بخلافه اعتنع من التداوي  
حتى ما ولا بأس بالتفكه بأنواع الفواكه وتركه أفضل واتخاذ  
الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة الشرف قدر الحاجة  
ومسح الأصابع أو التمكن بالخبز ووضع الملح عليه  
مكروه وسنة الأكل البسلة في أوله والمجدلة في آخره وغسل  
اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده  
ولا يحل شرب لبن الأتان ولا بول ابل ولا استعمال اناء ذهب  
أو فضة للرجل أو امرأة وحل استعمال اناء عقيق وبلور ونحوه

يعني لم يطلق على المكروه لفظ الحرام  
حيث عد المكروهات كراهية التحريم  
قواعد



ورصاص **فصل في الكسب** افضل للجهاد ثم التجارة ثم الحرث  
ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضا  
ديونه ومسحبت وهو الزيادة عليه لبوايه به فقير او يصل  
به قريبا ومباح وهو الزيادة للتعامل وحرام وهو بيع المتكلم  
للقاخر والبطر وان كان مع حلا وينفق عاقله وعياله بلا  
اسراف ولا تغبر ومن قدر على الكسب لم ومن ان عجز عنه لزمه  
السؤال فان تركه حتى مات ثم وان عجز عنه بفرض عام عايد ان  
يطعمه او يدل عليه فيطعمه ويكره اعطاء السؤال المسجل وقيل  
ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره  
ولا يجوز قبول هدية امر الجور الا ان كان اكثر حاله من عل ولا  
ولا يكره اجارة ببت بالسواد اتخذ بيت نار او كنيسة  
او بيعة او يباع فيه الخ وعندهما يكره ولا بأس بقبول هدية  
العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته وكره قبول  
كسوة ثوبا واحدا من احد التقدين وقيل في المعاملة قول  
الفرد ولو انني او عبدا وفاسقا او كافرا كقول شرب اللحم  
منه لم او كتابي فيحمل او من محوسبي فيحرم وقول العبد والامة  
والصبي في الهدية والاذن وشرط العدل في الديانا كالحجر

عن نجاسة

عن نجاسة المأفقيتم ان اخبرهم باسم عدل ولو انني او عبدا  
ويتحري في الفاسق والمستور ثم يعمل بغيره وانما لو اراد ثم  
عند غلبة صدق وقوضا ويتم عند غلبة كذب كان احوط  
**فصل في اللبس** اللبسة من افرض وهو ما يستر العورة ويدفع  
ضرر الحر والبرد والاو يكون من القطن او الكتان بين انفس  
والخيسن وحجب وهو الزايد لاخذ الزينة واطراف رنة  
الله تعالى ومباح وهو الثوب الجليل الثمين ومكره وهو اللبس  
للتكبر وحجب الابيض والاود وبكره الاحمر والمعصفر السنة  
ادخال طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى موضع  
الجلوس واذا اراد تجديد لغيره فانفضها كما فعلت النساء  
لبس الحر ولا يحمل للرجل الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا يلبس  
بتوخم واكثر اشبه خلافا لها ولا يلبس بلبس ماسداه ابر شيم  
ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس خالصه في خلافا  
لها ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لا للرجل الا  
الحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسامير الذهب  
في ثقب الفص وكتابة الثوب بذهب او فضة وشدة السن  
بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لها ولا ينضم بحجولا



صفر ولا عديد وقبل بياح بالحجر الشيب وترك التخت افضل  
 لغير السلطان والقايم ويجوز الاكل والشرب من اثناء مفضض  
 والجلوس على سرير مفضض بشرط انقاء موضع الفضة و  
 بكرة عند ابي يوسف وعند محمد بن وايتان وبكره  
 ذهب او حريرا وبكره حمل خرقه لمسح العرق او الحائط والوضوء  
 ان كان للتكبر وان كان للحاجة فلا سوء الصحيح والرم لا يكره  
**فصل في النظر** ويجرم النظر الى العورة الا عند  
 الضرورة كالطبيب والحائض والخافضة والقبالة و  
 الخافق ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل في الرجل  
 الى ما سوى العورة وقد بينت في الصلوة وتنظر المرأة  
 من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة  
 وينظر جميع بدن من زوجته وامته التي تجل له وطئها ومن  
 محارمه وامته غيره الى الوجه والرأس والصدر والسان  
 والعنق ولا بأس بنمسه بشرط اعم الشهوة في النظر لمن  
 ولا ينظر الى البطن والظاهرة والفخذ وان اعم ولا الى الخفة  
 الاجنبية الا الى الوجه والكفين اعم الشهوة والا فلا يجوز لغير  
 الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز مست ذلك

وان امن

وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز الاستبراء  
 او هو شيخ يامن على نفسه وعليها ويجوز النظر لمن  
 مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او الفكاك والعبد مع  
 سيده كالاجنبي والمحبوب والخضعي كالفحل وبكره  
 الرجال ان يقبل الرجل او يقانقه في ان اربلا فيص  
 وعند ابي يوسف لا يكره ولا يكره بالمصافحة وتقبيل يد  
 العالم والسلطان العادل ويعزل عن امته بلا اذنها  
 لا عن زوجته الا بالاذن ولا تعرض الامه اذا بلغت  
 في ان اربلا واحد **فصل في الاستبراء** من ملك امته بشار  
 او غيره يحرم عليه وطئها ودوا عليه حتى يبرئ منه  
 بحضة فمن تحيض لا باياس بثلاثة اشهر وعند محمد  
 بربعة اشهر وعشرو وفي رواية بنصفها وفي الحامل  
 بوضع ولو كانت بكر او مشربة من امرأة او حال  
 طفل او من يحرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبايع  
 ولا يجب عليه وتكفي حضة ملكها فبرأ ولا التي قبل القبض  
 او قبل الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة وتكفي  
 حضة وجدت بعد القبض وهي مجوسية فاسلمت

وشهر في غيرها صح



وبيع عند ملك نصيب شريكه لا عند عوده الا بقية  
 ورد المغصوبة والمتأجرة وفك الموهونة ولا تكرر  
 الحيلة لا سقطا عند ابي يوسف خلا فالحمد واخذ بالاول  
 ان علم عدم الوطئ من المالك الا قبل وبالثالث اذا حمل  
 والحيلة ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يسترها  
 وان كان تحت حرة فان يترجى البايع قبل البيع او  
 المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد  
 الشراء والقبض او القبض ومن ملك اثنين لا يجتمعان  
 كما حافله وطئ احدهما فقط ودواعيه فان وطئها  
 او فعل بها شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما او  
 دواعيه حتى يحرم احدهما **فصل في البيع** ويكره بيع  
 العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصبي وجاز  
 بيع السرفين والانتفاع كالبيع ومن رأى جاريا رجل  
 مع آخر بيعهما قاتلا وكلني صاحبهما او اشترىتهما  
 او وهبهما لي او تصدق بهما علي ووقع في قلبه حقد  
 حل له شراؤهما منه ووطئها ويجوز بيع بناء مكة  
 ويكره بيع ارضها واجارتها خلا فالمراد رواية عن الامام

ويكره

ويكره الاحتكار في اوقات الادميين والبرهان يبدل  
 يضر باهله وعند ابي يوسف فكل ما يضر احتكاره  
 بالعام ولو ذهب او فضة او ثوبا واذ ارفع الي الحكم  
 المحتكر امر بيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع  
 عليه والاحتكار في غلة ضيعة ولا فيما جلبه يبدل  
 آخر وعند ابي يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب  
 منه لا المصراة وهو المختار ويجوز بيع العصر من  
 يتخذ خمرا ووباع مسلم خمرا او في دينه من ثمن يكره لرب  
 الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره السيف  
 الا اذا تعدي ارباب الطعام في القيمة تعديا فاحشا  
 فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة فيجوز شراء مال البت  
 للطفل منه وبيعه لاختيه وغمه وامه وملقطه  
 ان هو في مجورهم وتوجره امه فقط **فصل في المتفرقات**  
 يجوز المسابقة بالترام والخيول والحمير والبغال  
 والابل والاقدام فان شرط فيها جعل من احد الجانبين  
 او من ثالث لا سبقهما جاز وان من كل الجانبين يحرم  
 الا ان يكون بينهما اية محلا كفي لهما ان سبقهما اخذ



وکرہ

او شفرغيه لقوله صلى الله عليه وسلم  
لعن الله الوصل والمثوص والمديث  
والواشم والمثوشم ثم شفا  
والواصله التي تصل الفخذين بشفا  
والمتوصله التي تطلب ذلك والواشم  
التي يشم في الوجه والذراع وهو ان  
يقصر الجلد باده ثم يخرجه فنبذ  
المشدشم من التي تطلب الدشم من التي  
تفعله فرايد



في كتابها ما لا يثبت في غيرها  
منها ما لا يثبت في غيرها  
منها ما لا يثبت في غيرها

منها ما لا يثبت في غيرها  
منها ما لا يثبت في غيرها  
منها ما لا يثبت في غيرها

باس بنف الامه وام الولد بلا محرم والحلوة بها قيل  
تباح وقيل لا وبكره جعل الآية في عنق العبد لا تقيد  
وبكره ان يقرض بقالا درهما ليأخذ منه به ما يحتاج اليه ان  
يستفرقه والسنة تقليم الاظافر وتنشف الابط  
حلق العانة والشارب وفصم حسن ولا بأس بنخل  
الحمام للرجال والنساء اذا التزرو غرض بصره وسحب  
اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكوزها في الحرف  
افضل ولا بأس بستر الجيطان البيت باللبود للبرد  
وبكره المزينة وكذا ادخال الستر على البيت واذا ذه  
للمفرايض واحب ان يتنعم بنظر حسن وجوارحه  
فلا بأس والقناعة بادي الكفاية وصرها الباقي  
الى ما ينتفع به في الاخرة او في كتاب **احياء الموات**  
حي ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام  
ليس لها مالك مع مسلم او ذمي وعند محمد ان ملك  
في الاسلام لا تكون مواتا او مشترط عند الشيعة  
كونها بعبد عن العامر لو صبح م اقصاه لا يسمع فيها  
وعند محمد ان لا ينتفع بها اهل العامر ولو قربة منه

ومع اجا

ومع احياها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذن  
لا خلا فالهها ولا يجوز احياها ما قرب من العامر بل  
يسركه مرغى لاهل القرية ومطرها لخصايتهم  
ولا ما عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحمل عود  
اليه فان لم يحتمل جازو من حجر ارض ثلث سنين و  
لم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومع حضر  
بئر في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام  
وكذا ان يغبر اذنه عندها وصرم العطن اربعون  
زراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا احرام الناح  
وعندها للناضح ستون وحريم العين خمسمائة  
ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه  
لا في ما وراءه فان حفر احد فيه ضمن النقصان و  
يكبس وان حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحرم الاول  
والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقبل لا حريم لها  
ما لم ينظر ماؤها وعندها حي كالبر وان ظهر ما  
وها فحي كالعين اجماعا ولا حريم لغيره في ارض  
لغير الابحجة وعندها له مائة بقدر نصف

وان حفر الثاني بئر او اياه حريم الاول  
فذهب بالعين الاول ولا شيء عليه  
لانه غير يبعد حفرها والثاني للحريم  
من الجوانب الثلاثة دون جانب  
الاول ليسبق حلك الحافر حريم



عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقد عرضه  
عند محمد بنو الارفق فالمسألة بين الشر والارض  
ليست في يد احد لصاحب الارض فلا يفرس فيها صاحب  
النهر ولا يلقى عليها طينة ولا يمر وقيل له المراد الفقهاء  
والقاء الطين ما لم يفسد وعندهما هي لرب النهر  
فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام  
في الفرس ويقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة  
في ارض موات فله حرثها خمسة اذرع من كل جانب  
يمنع غيره من الفرس فيه **فصل في الشرب** سوا الصب  
من الماء والشفة شرب بنى ادم والبراهيم والانهار  
المعظام كالفرات ودجلة وغير مملوكة ولكل واحد  
فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرمي وكري نهر  
الى ارضه ان لم يضر بالعامة وفي الانهار المملوكة  
والخوض والبر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف  
التخريب لكثرة المواشي والانبياح على جميع الماء  
لا تقي ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ  
وغسل الثياب وسقي شجره وخضره في ارضه بالحرث

في الاصح

في الاصح وما احرز من الماء بحب او كوز ونحوه لا  
يؤخذ الا برضاء صاحبه وله بيعه ولو وجد البئر  
او العين والنهر في ملك احد فله منع من يري الشفة  
من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج الى الماء  
او يمكنه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش فوله  
بالسلاح وفي المحرز يقاتل بغير سلاح كما في حال المحنة  
**فصل** وكري الانهار العظام من بيت المال وان  
لم يكن فيه شيء فعلي العامة وكري ماء ملك على اربعة  
لا على اهل الشفة ويجبر من ابي ومثونه عليهم من  
اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له  
سعي ارضه ما لم يفرغ نهر كاره وقيل له ذلك عند  
هما على غيرهم جميعا من اوله الى اخره بحصص القرب  
يصح دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر مجرى  
في ارض غيره فاسدت الارض منع الاجراء فليس له  
ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جاريا فادعى انه له  
وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له كانه له حق  
الاجراء وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح والمينار



والمنشئ في داره الغير وان اختص جماعة في شرب  
بينهم قسم على قدر اراضيهم ويمنع الاعطاف من سكر النهر  
بلا اراضيهم وان لم يشرب ارضه بدون جليس واحد منهم  
ان شق منهم نهر او ينصب عليه رعي او دلية او حرسا  
اذن البقية الا ترى في ملكه ولا تضر بالنهر والبهائم  
ولا ان توضع في النهر ولا ان يقسم بالابام او منصفة  
بعد كون القسمة بالكلوى ولا ان يزيد كوة وان لم  
يضره بالباقيين ولا ان ينقص بعض كوة ولا ان  
يسوق شربه الى ارض اخرى ليس لها منه شرب  
فان رعي البقية شيئا من ذلك جاز ولهم نقضهم  
بعد الاجازة ولو شربهم من بعدهم والشرب يسوق  
ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يوصى  
ولا يتصدق به ولا يهرأ ولا يبدل صلح ولا يضمن من  
ملاء ارضه فنشرب ارضه بآره ولا من سقي من شرب  
غيره **كتاب الاشربة** تحرم الخمر وهي التي في ماء  
العنب واذا اغلا واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا  
لها والطلاء هو ما طبع منه فذهب اقل من ثلثه فان

انصف

نصفه كى منصفاً وان طبخ اذ في طخه كى باذقا  
اذا غلا واشتد والسكر وهو التي في ماء الرطب اذا  
غلا واشتد واشترط قذف الزبد فمن عا ما في الخمر  
والكل حرام وحرم منها دون الخمر في سكر غليظة و  
نجاسة هذه مختلف في غلظتها ويغفر مستحل الخمر  
دون هذه ويحد بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكنها  
هذه ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلافا لهما  
وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماعا  
ولو طخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل  
وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحذر ما لم يسكنها  
نبت النمر والرييب اذا طبخ اذ في طخه وان اشتد  
مام يسكن وكذا نبت العسل والتين والحنطة والشعير  
والذرة والخليطين طخت او لا وكذا الثلث وهو  
عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي  
الحذ بالسكر من اربابان والصحيح وجوبه وفوق  
طلاق سكر من ارباب الخمر والكل حرام عند محمد و  
يفتى بالخلاف انما هو عند قصد التقوي اما التلوي



فحرام اجماعا وغل الخمر حلال ولو خلت بعلاج ولا بأس بالنهائ  
في الذبائح والخبز والمزفت والنقير ويكره شرب دردي الخمر و  
الامتشاط به ولا يحد شارب به بلاسكرو لا يجوز الانتفاع بالخمر  
ولا يجوز ان يداوي به الجرح ولا بدردابه ولا في آرميا  
ولو صيا للندراوي ولا في الذواب وقيل لا يحمل الخمر اليها  
فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع الميتة ولا بأس  
بالقاء الدردي في الخلل لكن يحمل الخلل اليه دون **كتاب**  
**الصي** هو الاصطباذ وسوجايز بالجوارح المعلة والحد  
ومن سهم وغيره ما يؤكل لحم لا كله وما لا يؤكل لجلده  
وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل والراعي مسلما  
او كتابيا وان لا يترك التسمية عند الارسال او  
الرمي وكون الصيد ممتنعا ان لا يقعد عن  
طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك المعلم  
غير المعلم او مرسل من لا يحمل بارساله وان لا تطول  
وقفته بعد الارسال لغير التماس للصيد ويجوز بكل  
جارج علم من ذي ناب او غلب ويشيت التعلم  
بغالب الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما و

١٩٢  
١٨١  
هو رواية عن الامام يشيت في ذي الناب يترك  
الاكل ثلثا وفي ذي الغلب بالاجابة اذا دعي بعد الاكل  
فلو اكل منه الباقي اكل لان اكل منه الكلب او الفهد  
فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ماصا  
بعده حتى يتعلم وكذا ما صاد قبله وبقي في ملكه خلافا  
لما فان شرب الكلب من دمه او من ربه فقطع عنه  
قطعة فمهاها واتبعه اكل وان اكل تلك البضعة  
بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد  
او اكل ما ينفه عنه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو  
اكل القطعة قبل اخذه الصيد وان خنقه ولم يجرحه  
لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي  
او كلب ترك مرسله التسمية عمدا وان ارسل لم  
كلبه فزجوه مجوسي فانزجوه حل وبالعكس حرم وان  
لم يرسله احد فزجوه لم او غيره فالعبرة للزاجر  
وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبرة لحال  
الارسال وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل  
ما دام على كسب الارساله وكذا لو ارسله على صيد



بسمية واحدة فاخذ كل واحد ما احلت وان ارسل الفهرم  
فلمن حق المتكلم في القيد فوثب عليه ثم اخذ حل وكذا  
الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم  
اخذ اخر اكل كما لو رمي صيدا فاصاب اثنين واذا  
رمي سهم وسبي اكل كل ما اصاب ان جرحه وان تركها  
عمر احرم وان وقع السهم به فتخامل وغاب فلم يفتد  
عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جرح غير جرح  
السهم ولا يحل ان قعد عن طلبه ثم وجده والحكم فيما  
جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه فوق  
في ماء او على سطح او جبل او شجر او حايط او اجرة ثم تردى  
فمات حرهم وكذا لو وقع على رمح منصوب او قصبه قائم  
او صرف اجرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حل  
وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فاستقر ولم يخرج حل  
وان وقع في الماء فمات حرهم وان كان الطير مائتيا فوقع  
فيه فان انفس جرحه فيه حرهم والا حل ويحرم ما قتله  
المعارض بعرضه او بالسندقة ولم يجرحه وان اصابه بحجر  
وجرحه بجدة فان ثقب لا يؤكل وان خفيف اكل وان

لم يجرح

لم يجرحه لا يؤكل مطلقا ولو رماه بسيف او سكين  
فاصاب ظهره او مقبضة فقتله لا يؤكل بشرط في الجرح  
الادماء وقيل لا بشرط وان صغيرا او بشرط وان  
اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والا  
فلا وان رمي صيدا فقتل عضو امته اكل دون  
العضو وان قطع ولم يبينه فان احمل التيام  
اكل العضو ايضا والا فلا وان قده نصفين او ثلثا  
والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف  
رأسه او اكثر واذا ادرك الصيد حي احيوه فوق  
حيوة المذبوح فلا بد من ذكوة فان تركها متمكنا منها  
حرهم وكذا لو غير متمكن في ظاهر الرواية وان لم يبق  
من حياته الا مثل حيوة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقا  
فلم يدركه حيا وقيل عند الامام لا بد من تركية ايضا  
فان ذكاه حل وكذا ان نكح المتردية والنطيحة  
والموقوذة والتي نقر الذئب بطننها وفيه حيوة  
غضبية او حلية حل وعليه الفتوى وعند ابى يوسف  
ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان



يعيش فوق ما يعيش المذبح حل ولا فلا ويرى  
 صيدا فاختنه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه  
 اخر فقتله حرمه وضمن قيمته محرر حال الاول وان لم يخنه  
 الاول حل وحصول الثاني ومن ارسل كلبا على صيد فادركه  
 فضربه فضرعه ثم ضرب به فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين  
 فضرعه احدهما وقتله الاخر ولو ارسل رجلان كل  
 منهما كلبه فضرعه احدهما وقتله الاخر حل وهو الاول  
 ولو ارسل الثاني بعد ضرع الاول حرمه وضمن كما في الرمي  
 ومن سمع حنا فظنه انسانا فراه او ارسل عليه كلبه  
 فاذا هو صيد اكل **كتاب الرهن** موجب شئ  
 يمكن استيفاؤه منه كالدين وينعقد بايجاب وقبول  
 ويتم بالقبض محوza مفرغا ميثرا او التخليسه فيه وفي  
 المبيع قبض والراهن ان يرجع عنه قبل القبض  
 فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقلام قيمته ومن  
 الدين فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا  
 لدينه وان قيمته فالزايده امانة وان كان الدين اكثر  
 سقط عنه قدر القيمة يوم قبضه وبهلك على مالك  
 الراهن فلكنه عليه والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه

هذا هو صيد كل  
 من كلبه فضرعه احدهما وقتله الاخر حل وهو الاول  
 ولو ارسل الثاني بعد ضرع الاول حرمه وضمن كما في الرمي  
 ومن سمع حنا فظنه انسانا فراه او ارسل عليه كلبه  
 فاذا هو صيد اكل  
 موجب شئ  
 يمكن استيفاؤه منه كالدين وينعقد بايجاب وقبول  
 ويتم بالقبض محوza مفرغا ميثرا او التخليسه فيه وفي  
 المبيع قبض والراهن ان يرجع عنه قبل القبض  
 فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقلام قيمته ومن  
 الدين فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا  
 لدينه وان قيمته فالزايده امانة وان كان الدين اكثر  
 سقط عنه قدر القيمة يوم قبضه وبهلك على مالك  
 الراهن فلكنه عليه والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه

وحسب

ويجب به وان كان الرهن عنده وله ان يجسر الرهن  
 بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يسره له وليس  
 عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن الرهن من بيعه لابقاء  
 وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجادته ولا اعادته  
 ويصير بذلك متعديا ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه  
 امر باحضار الرهن فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل  
 دينه او لاثم المرتهن بتسليم الرهن وكذلك لو طالبه بالدين  
 في غير طر العقدة لم يمكن للرهن حمل ومؤنة فان كان  
 له حمل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن  
 وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره  
 ولا باحضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر الراهن حتى  
 يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض  
 الباقي والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه ونبيه  
 وخادمه الذي في عياله فان حفظ بغيرهم او اودعه ضمن  
 كل قيمته وكذا ان تعدي فيه او جعل الخاتم في خضرة فان  
 جعل في اصبع غيرهما فلا وعليه مؤنة حفظ ورده  
 لا يدره او رده جزئيه كاجرت بيت حفظ وحافظا



اما جعل الآبق والمداواة والفداء من الجناية فنفس المضمون  
 والاعانة ومؤنة بتقية واصلاحه على الراهن كالنفقة  
 والكسوة واجرة الراعي واجرة ضرر ولد الراهن وسقي  
 السنان وتلقيح نخلة وحذاذة والقيام بمصالحه و  
 اعادته احدهما مما وجب على صاحبه بلا امر فري وشرع  
 وبامر القاض يرجع ايضا ان صاحبه حاضرا **باب ما يجوز**  
**ارتهاقه والرهن به وما لا يجوز** لا يصح رهن  
 المشاع وان مما لا يحتمل القسمة او مع الشريك ولو طرأ فسد  
 لا يجوز ولا رهن الشجر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع  
 في الارض بدونها ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمن  
 والزرع ولو رهن الشجر بواضعها او الدار بما فيها جاز  
 ولا يجوز رهن الحر والمدير وام الولد والمكاتب والابلاغاتا  
 ولا بالترك ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا  
 باجرة الناحية او المغنية ولا بالعبد الجاني او المديون ولا بغير  
 للمسلم رهن الحر ولا ارتهاقه من مسلم او ذمي ولا بضم من رهنها  
 ولو ذميا او بضمها لم يولوا ارتهاقه من ذمي يصح بالدين ولو  
 موعود بان رهن بغير ضمه كذا فلو هلك في المرتهن لم

هذا هو الوجه  
 وفيه من وجوه كثيرة  
 في رهن الشجر على الشجر  
 في رهن الارض بدونها  
 في رهن الشجر بواضعها  
 في رهن الدار بما فيها  
 في رهن المكاتب  
 في رهن الابلاغاتا  
 في رهن الترك  
 في رهن ما هو مضمون بغيره  
 في رهن باجرة الناحية  
 في رهن المغنية  
 في رهن العبد الجاني  
 في رهن المديون  
 في رهن بغير ضمه  
 في رهن من رهنها  
 في رهن موعود بان

دفع

دفع ما وعد ان مثل قيمته او قل وبراأس مال السلم وثن  
 الصنف وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى  
 حكما وان اقر قايقل النقد والهلاك بطل العقد والرهن  
 بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ  
 هلاكه بالاصل ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي المثل  
 او القيمة كالمقصوب والمهر وبدل الصلح عن الكارو  
 ان اقر المديون بعدم الدين ولو رهن الاب لدينه  
 عبد طلعه جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما لفظ  
 به من دينها ولو رهن الاب من نفسه ومن ابن اخر صغيره  
 او من عبد له تاجر لادين عليه صح بخلاف الوصي وان استدل  
 ان الوصي للقيم في كسوته او اطعامه ورهن به مراءه  
 صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما  
 لم يقض الدين ولو رهن شيا بثمان عبد فظهر حرا  
 او ثمن خل فظهر حرا او بثمان ذكينة فظهر ميتا فالرهن  
 مضمون وجاز رهن الزهبة والفضة وكل مكيل و  
 موزون فان رهنه بجنسها فله ان يمتثلها من الدين  
 ولا عبرة للجودة وعند هلاكها بغير ضمه ان خالف

هذا هو الوجه  
 وفيه من وجوه كثيرة  
 في رهن الشجر على الشجر  
 في رهن الارض بدونها  
 في رهن الشجر بواضعها  
 في رهن الدار بما فيها  
 في رهن المكاتب  
 في رهن الابلاغاتا  
 في رهن الترك  
 في رهن ما هو مضمون بغيره  
 في رهن باجرة الناحية  
 في رهن المغنية  
 في رهن العبد الجاني  
 في رهن المديون  
 في رهن بغير ضمه  
 في رهن من رهنها  
 في رهن موعود بان

هذا هو الوجه  
 وفيه من وجوه كثيرة  
 في رهن الشجر على الشجر  
 في رهن الارض بدونها  
 في رهن الشجر بواضعها  
 في رهن الدار بما فيها  
 في رهن المكاتب  
 في رهن الابلاغاتا  
 في رهن الترك  
 في رهن ما هو مضمون بغيره  
 في رهن باجرة الناحية  
 في رهن المغنية  
 في رهن العبد الجاني  
 في رهن المديون  
 في رهن بغير ضمه  
 في رهن من رهنها  
 في رهن موعود بان

فان الاعيان في هذه الاشياء مضمونة  
 بانفسها فاذا هلكت بحسب مثلها ان كان  
 لها مثل وقعتها ان لم يكن لها مثل فوايد



وزنها فتصم بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكانه <sup>العدل</sup>  
 ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنها بعيته او كفيلا بغيته  
 صح استحقاقا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر <sup>للبايع</sup>  
 فسخ البيع الا ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنها  
 ومن شري شيئا وقال لبايعه امسك هذا حتى اعطيه الثمن  
 فهو رهن وعند ابى يوسف ودعيه ولو رهن عبد بن  
 بالفيلس له اخذ احدهما بقضاء حصته كالمبيع ولو رهن  
 عينا عند رجلين صح وكلها رهن لكل منهما والمضموه على  
 كل حصته دينه فان تراثينا في حفظها فلكل في ثوبته  
 كالعدل في حق الاخر فان قضى دين احدها فلكلها رهن  
 عند الاخر ولو رهن اثنان من واحد صح وله ان يمسكه  
 حتى يستوفي جميع حقه منها ولو ادعى كل من اثنين بان  
 هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهننا عليه بطل <sup>رهنها</sup>  
 هاتهما ولو بعد موت الراهن قبلما ويحكم بكون الرهن  
 مع كل نصف رهننا بحقه **باب الرهن بوضع على يد العدل**  
 ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل  
 وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضي الآخر ويضمن بدفعه الى  
 احدهما

احدهما وحلاكه في يده على المرتين فان وكل الرهن العدل او  
 المرتين او غيرهما ببيعه عند حلول الدين صح فان شرط  
 في عقد الرهن لا ينغزل بالعزل ولا يموت الراهن او المرتين  
 وله بيعه بغيته ورثته وتبطل يموت الوكيل ولو وكله  
 بالبيع مطلقا ملك بيعه بالنقد والنسي فلونها به بعده  
 عن بيعه نسيته لا يعتبر نهية ولا بيع الرهن ولا المرتين  
 الرهن بلا رضي الآخر فان حل الاجل والراهن غائبت اجبر  
 الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصوصية عليها عند غيبة  
 وكيله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح  
 فان باعه العدل فثمنه مقامه وحلاكه فان افاه المرتين  
 فاستحق الرهن وكان هالكا فلم يستحق ان يضمن الراهن  
 ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شأ ضمن  
 الراهن ويصحبان او المرتين ثمنه ومهوله ويبطل القبض  
 فيرجع المرتين على الراهن بدينه وان كان الرهن قائما <sup>اخذه</sup>  
 المستحق ورجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الراهن  
 قائمه وصح القبض او على المرتين ثم المرتين على الراهن بدينه  
 وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع به العدل على

ولو دفع العدل الى الراهن بغيته  
 اذن المرتين او المرتين بغير اذن  
 الراهن ضمن مدها به



الراهن فقط قبض المرتهن منه اوم يقبض وان هلك  
الرهن عند المرتهن ثم استحق فلم يستحق ان يضمن الراهن  
قيمه فيصير المرتهن مستوفيا وله ان يضمن المرتهن  
ويرجع المرتهن بها وبدينه على الراهن **باب التصرف**  
**في الرهن وجنائه** <sup>عليه</sup> **والتجارية** بيع الرهن الرهن موقوف على  
اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجازته صار ثمنه رهنا  
مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ الاصح فان شاء المشتري  
صبر الى ان يفك الرهن او رفع الامر للقاضي ليفسخه  
وصح اعتاق الراهن الرهن وتدبيره واستيلاده فان  
موسر اطول بدينه ان حالا واخذت قيمة الرهن  
فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا وان كان معسرا  
لمعيق في الاقل من قيمته ومع الدين ويرجع به على  
سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع و  
انلافه كاعتاقه موسرا وان اتلف اجنبى ضمنه المرتهن  
قيمه وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المرتهن الرهن من  
راهنه خرج من ضمانه ويرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع  
منه شأ ولو اعاده احد هما باذن الآخر في اجنبى خرج من

ضمانه

١٩٨  
١٨٦  
ضمانه ايضا فلو هلك فحانا وكل منهما ان يرد رهنا  
فان مات الراهن قبل الرد فالمرتهن احق به من سائر  
الغرماء ولو استعار المرتهن الرهن من راهنه او استعمله  
باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك  
قبل استعماله او بعده فلا وصح استعارة شئ ليرهن فان  
اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او  
او بلد تفقيد به فان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم  
الرهن بينه وبين مرتهنه او المرتهن ويرجع المرتهن بالثمن  
وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتهنه صار  
مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب  
مراهنه بيا فيه ووجب المعير على المستعير مثل الدين او قدر  
القيمة ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فله ان يضمن  
وان كان قد استعمله قبل ولو اراد المعير فكذلك الرهن بقضا  
دين المرتهن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن ولو  
قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد انفكاك وادعى المعير  
هلكه هلكه عند المرتهن فالقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما  
امره بالرهن به فلم يعير وجنائه الراهن على الرهن مضمونه وكذا



جناية المرتهن من دينه بقدرها وجناية الرهن  
عليها وعلى مالها مدهر خلا فالرها في المرتهن ولو رهن  
عبد يساوي القاب الف مؤجلة فصارت قيمته مائة  
فقتله رجل وعزم مائة وحل الاجل بقصر المرتهن المائة  
بامر راحته ورجع عليه باق وان قتله عبد يعدل مائة  
فدفع به افنته الراهن بكل الدين وعند محمد ان  
دفعه الى المرتهن وان شأ افنته بالدين وان جنى  
الرهن خطأ فزاه المرتهن ولا يرجع فان ابي دفعه  
الراهن او فزاه سقط الدين ولو عا الراهن باق  
وصبه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي  
انصب القاضي له وصيا وامره بذلك **فصل**  
مرهن عشرين قيمة عشرة بعشر فتمت ثم تخلف وهو  
يساويها فهو مرهن بها وان رجعت شاة قيمته عشرة  
بعشرة فما نقت فرفع جلد رها وهو يساوي  
درها فهو مرهن به وغنا الرهن كولد له ولبنه و  
صوفه وتمر للراهن يكون رهنه مع الاصل فان  
هلك هلك بلا شيء وان بقي هلك الاصل

بحقته

بحقته من الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة  
النماء يوم الفك كذا فاصاب الاصل سقط وما  
اصاب النماء ففك به ويصح الزيادة في الرهن ولا  
تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا باخلا لا ي  
يوسف وان رهن عبد يعدل القاب الف فرفع مكانه  
عبد يعدل له فالاول رهن حتى يرد الى راحته و  
المرتهن امين في الثاني حتى يجعل مكانه الاول ولو  
ابى المرتهن الراهن عن الدين او وجبه عنه فهلك  
الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او قبضه  
منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شيء  
او احتال به على اخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين  
ويرد ما قبض اليه قبض منه وتبطل الحوالة وكذا  
لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك هلك الدين  
**كتاب الجنايات** القتل اما عمدا وهو ان يقصد  
ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او حديد مع حجر او  
خشب او ليطة او حرقه بنار وعندهما بما يقتل  
غالبا وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى

لقله ثم قتل مؤثما مستعدا في  
سائر الاثام وقار عليه الصلوة والسلام  
عليه الصلوة والسلام فقتله كافر وقال  
عالمه قتل امرأته فزيد

وقال الشافعي رحمه الله وجب  
قوله عليه الصلوة والسلام ثم  
الكليل الا كفارة فبقت الاثام باله  
نكاح وعقوبة الوالد والنفقة  
والسكن واليمين الفوقية وقيل النفس  
فونشة



ولا كفارة فيه واما شبه عمد وهو ضرب قصدا  
 بغير ما ذكره وموجبه الائمة والكفارة والدية للمغاضاة  
 على العاقلة لا السقود وهو فيما دون النفس عمدا  
 خطأ وهو اما في القصد بان يرمى شخصاً ظنه  
 صيداً او ضرباً فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل  
 بان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً واما ما جرى مجرى  
 الخطأ كنيام انقلب على اخر فقتله وموجبه الكفارة  
 والدية على العاقلة واما قتل بسبب وهو ان يحضر سبباً  
 او يضع حجر في غير ملكه بلا اذن فيه لملك به انسان  
 وموجبه للدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب  
 حرمان الارث الا هذا **باب ما يوجب القصاص**  
**وما لا يوجب** يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم  
 على التابيد عمد في قتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم  
 بالزمني ولا يقتل ان عمتاً من بل المستأمن بمثلة الذكر  
 بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره والصحيح  
 بغيره وكامل القاتل في ثلث سنين ولا يسد  
 بعبده ومدرته ومكاتبه وعبد ولده وعند بعضه

له وان

له وان ورث قصاصاً على ابيه سقط ولا قصاص  
 على شريده الاب او المولى او المخطير او الصبي او المجنون  
 وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن  
 لا يقتض حجة يحضر الراهن والمرتهن وان قتل مكاتباً  
 عن وفاء وله وارث مع سببه فلا قصاص وان لم  
 يكن وفاء يقتصر سببه وكذا ان كان وفاء لا وارث  
 غير سببه خلافاً للمجهد ولا قصاص لآب السيف ولا لابي  
 المعتورة ان يقتصر بقاطع يده وقاتل قريبه وان  
 يصلح لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي  
 كالأب هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتصر  
 في النفس ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فلكبار  
 الاقتصاص من قتله قبل كبر الصغار خلافاً لها ولو  
 غاب احد الكبار ينتظر اجمعاً او من قتل بحرية  
 بالمرأقتص منه ان جرعه وان يظهره او عصاه  
 فلا وعليه الدية وعند ما يقتصر وكذا الخلاف في كل  
 مثقل وفي التعريف والخو وان تكرر منه قتل به  
 اجمعاً ولا قصاص في القتل بوالاته ضرب السوط





من جرحه فلم يزل ذا فرا شرجه مات اقتصر من جراحه  
واذا التقي الصفان من المسلمين واهل الحرب فقتل  
مسلم مسلما ظنه حربيا فعليه الذية والكفارة ولا  
القصاص ومن مات بفعل نفسه فزيد وجية واسد  
فعلى زيد ثلث دينه ومن شرب على المسلمين سيفا  
وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شرب على  
آخر سلاحا ليلالوا نزارا في مصر او غيره او شرب عليه  
عصا ليلالوا في مصر او نزارا في غيره فقتله المشرك  
عليه ولا عام قتل من سرق عناءه ليلالوا اخرجه  
ان لم يكن الاسترداد بدون القتل ويحب القصاص  
عيا قاتل من شرب عصا في نزارا في مصر او شرب سيفا  
وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شرب حتى او مجنون  
عيا آخر سيفا فقتله الاخر عمره فعليه الذية في حاله ولو  
قتل جلا صال عليه ضمن قيمته **باب القصاص فيما**

من جرحه فلم يزل ذا فرا شرجه مات اقتصر من جراحه  
واذا التقي الصفان من المسلمين واهل الحرب فقتل  
مسلم مسلما ظنه حربيا فعليه الذية والكفارة ولا  
القصاص ومن مات بفعل نفسه فزيد وجية واسد  
فعلى زيد ثلث دينه ومن شرب على المسلمين سيفا  
وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شرب على  
آخر سلاحا ليلالوا نزارا في مصر او غيره او شرب عليه  
عصا ليلالوا في مصر او نزارا في غيره فقتله المشرك  
عليه ولا عام قتل من سرق عناءه ليلالوا اخرجه  
ان لم يكن الاسترداد بدون القتل ويحب القصاص  
عيا قاتل من شرب عصا في نزارا في مصر او شرب سيفا  
وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شرب حتى او مجنون  
عيا آخر سيفا فقتله الاخر عمره فعليه الذية في حاله ولو  
قتل جلا صال عليه ضمن قيمته **باب القصاص فيما**

من جرحه فلم يزل ذا فرا شرجه مات اقتصر من جراحه  
واذا التقي الصفان من المسلمين واهل الحرب فقتل  
مسلم مسلما ظنه حربيا فعليه الذية والكفارة ولا  
القصاص ومن مات بفعل نفسه فزيد وجية واسد  
فعلى زيد ثلث دينه ومن شرب على المسلمين سيفا  
وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شرب على  
آخر سلاحا ليلالوا نزارا في مصر او غيره او شرب عليه  
عصا ليلالوا في مصر او نزارا في غيره فقتله المشرك  
عليه ولا عام قتل من سرق عناءه ليلالوا اخرجه  
ان لم يكن الاسترداد بدون القتل ويحب القصاص  
عيا قاتل من شرب عصا في نزارا في مصر او شرب سيفا  
وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شرب حتى او مجنون  
عيا آخر سيفا فقتله الاخر عمره فعليه الذية في حاله ولو  
قتل جلا صال عليه ضمن قيمته **باب القصاص فيما**

في العين

وفي العين ان ذهب ضؤها وهي قائمة لان قلقت  
فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بماء  
محما حتى يذهب ضؤها وفي كل شجة تراعى فيها  
المماثلة كالموضع وهي التي تظهر العظم ولا قصا  
في عظم سوى السن فيقطع ان قلع ويسرد ان كسر  
بين طرفي ذكر وانثى وجرح وعبد او طرفي عبد بين  
ولا في قطع يده نصف المساعد ولا في جاذفة برأت  
ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الخشفة  
فقط وطرف المسم الذي سواه وخبر المجنى عليه  
بين القصاص واخذ الارش لو كانت القاطع  
شلاء وناقصة الا صابع او رأس الشاج  
اصغرا واكبر لا يستوعب الشجة ما بين قرينه  
وقد استوعب ما بين قرني المشجوع **فصل**  
ويسقط القصاص من موت القاتل او بعفو الا  
وبصلحهم على مال وان قتل ويحب حالا وبصلح  
او عفوهم ومن بقي حصته من الذية من ثلث سنين على  
القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل

بعضه بقطعه من المفصل وان  
اليد من رجل المقطوع ولو قطع  
من نصف الشاق كما سياتي ان شاء الله  
تعالى فزاد







فسرى النفس فعليه دية النفس خلافا لما فيها  
في القتل والاعتداء القود يثبت الوارث ابتداء لا  
بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن البقية فيه  
بخلاف المال فلو اقام احدا بيني حجة بقتل ابيرها  
عمدا والاخر غائب لزم اعادتها بعد عود الغائب  
خلافا لهما وفي الخطاء والذين لا يلزم ولو برهن  
القاتل على عفو الغائب فلما ظهر خصم وبسقط القود  
وكذا لو قتل عبد لرجلين واحدهما غائب ولو شهد  
وليا قصاص يعفو اخرها لفت والشهادة عفو منهما  
فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان  
كذب هما فلا شيء لهما ولاخيرها ثلث الدية وان صدق  
هما اخوها فقط عزم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ منه  
منه وان اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه  
او آله او قال احدهما ضربه بعصا وقال الاخر لادري  
بماذا قتله بطلت وان شهدا بالقتل وجهدا الالة  
لزم الدية ولو اقر كل من الرجلين بقتل زيد وقال  
وليه قتلها جميعا فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد

عمرو

عمرو واخران بقتل بكراته وادعى وليه قتلها  
لغتوا والعبرة بحال الرمي لا الوصول في تبدل  
حال المرحى عند الاعام فلورمي مسلما فارث  
فوصل اليه فمات يجب الدية خلافا لهما ولو رمي  
مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب شي انفاقا وان  
رمي عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند  
محمد فضل ما بين قيمته عرمتا وغير مرمي فان رمي  
محرم صيدا فحل فوصل وجب الجزاء والرماء حلالا  
فاحرم فوصل فلا وان رمي من قضى عليه برجم فرجم  
شهوده فوصل لا يضمن ولو رمي مسلم صيدا فمات فوصل  
حل وفي العكس يحرم **كتاب الدية** الدية  
المغلظة من الابل مائة ادب عابيات مخاض و  
بنات لبون وحقايق وجذاع مع كل خمس عشرون  
وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون  
هشبة كل خلفات في بطونها اولادها ولا تغلظ  
في غير الابل وهي في شبه العمد والمخفقة وهي في الخطاء  
وما بعده من الذهب الفدينار ومن الورع عشرة آلاف



درهم ومن الابل مائة اخا سا ابن مخاض وبنت مخاض  
 وبنت لبون وحقه وجرعة من كل منها عشرون و  
 لادية من غير هذه الاموال وقالا منها ومن البقر  
 ايضا ما يشا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخلل  
 ما يشا حلة كل حلة ثوبان وكفارة شبه العمد  
 والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام  
 شهرين متتابعين ولا طعام فيها وصح اعتاق  
 رضيع احد ابويه مسلم لا الجنيين والمرأة في النفس  
 وما دنها نصف للرجل والذمي مثل ما للمسلم  
 في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع  
 النطق واداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع  
 الجماع وفي الافشاء اذا منع اتصال البول وفي  
 الذكر وفي حشفة والعقل وفي السمع وفي البصر وفي  
 السمع وفي الذوق وفي الحياة ان لم تنبت وفي الشعر  
 الرأس وكذا الحاجبان والاحد اب وفي العين وفي  
 الاذن وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين  
 وفي الرجلين وفي اشجار العينين وفي كل واحد مما

هو اثنان

هو اثنان في البدن نصف الدية ومما هو اربعة  
 ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرها وفي كل مفصل  
 منها ثمانية مصلان نصف عشرها ومما فيه ثلثة مفاصل  
 ثلثة وفي كل سن نصف عشرها وكل عضو ذهب  
 نفعه ففيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين  
 ذهب ضوئها **فصل** لا قود في الشجاج الا  
 في الوضحة ان كانت عمدا وفي اخطاء نصف عشر الدية  
 وهو التي توضع العظم وفي الراس شبه وفي المنقلة وهي  
 التي تنقل العظم عشرها ونصفه وفي الاقمة وهي التي  
 تصل الي اقم الذراع ثلثها وكذا في الحائفة فان فقدت  
 فيها ما جاثفتان وجب ثلثاها وفي كل من الحارصة  
 وهي التي تشق الجلد والامعة وهي التي تخرج منها  
 ما يشبه الدمع والراهمية وهي التي تسيل الدم  
 والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحمة وهي  
 التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي جلده فوق العظم  
 تصل اليها الشجة حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص  
 كالوضحة والشجاج تخص بالوجه والرأس والحائفة

لانه يمكن اعتبار الساق في  
 لانه عا دون الوضحة ليدل  
 حد بشر اليه الكتي وما فوقها  
 كسر العظم ولا قصاص فيه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا قصاص في العظم وهذه  
 رواية بالحسن عن ابي حنيفة  
 وفي ظاهر الرواية يجب القصاص  
 فيما دون الوضحة ذكره محمد  
 في الاصل هو الاصح فوايد



بالمخوف والجنب والظهر وما سوى ذلك جملتها  
 وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبد بلا هذا  
 الاثر ويقوم معه فما نقص من قيمته وجب نسيته  
 من دينه وبه يفخ وفي اصابع اليد وحدها ومع  
 الكف نصف الذية ومع نصف الساعد نصف الذية  
 وحكومة عدل وفي قطع كف فيها اصبع عشر الذية و  
 ان فيها اصبعان فخمسة ولا شيء في الكف وعندهما  
 يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الا  
 صبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلث اصابع  
 فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا وفي  
 الاصبع الزايد حكومة وكذا في الشارب وحية  
 الكوكب وتدى الرجل وذكر الخصى والعين ولسان  
 الاخرس ويد الشلاء والعين العوراء والرجل الواجأ  
 والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره  
 اذا لم تعلم صحته ذلك بما يدل على ابصاره ونحوه  
 ذكره وكلامه وان شتخ رجلا فذهب عقله وشعر  
 رأسه دخل ارش الموضحة في الذية وان ذهب

سمعه

سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب  
 بها عيناه فلا قصاص وطلب ارش العينين  
 وعندهما القصاص في الموضحة والذية في العينين  
 ولا قصاص في اصبع قطعت فثلثا اخري وعند  
 هما بقص في المقطوعة وتجب الذية في الاخرى  
 ولو قطع مفصلها الاعلى فثلث ما بقي فلا قصاص  
 بل الذية فيما قطع وحكومة عدل فيما مقل ولا لو كسر  
 نصف سن فاسود باقيرها بل الذية السن كلها  
 وكذا لو اخمر واخضر او اصفر ولو اسودت كلها  
 بضربة وهي قائمة فالذية في الخطاء على العاقلة  
 وفي العمد في ماله ولو قلع سن رجل فنبت مكانها  
 اخري سقط ارشها خلا فالرما وفي سن الصبي سقط  
 اجماعا وان اعاد الرجل سنه المقلوعة لا مكانها <sup>فذهب</sup>  
 فنبت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا  
 لو قطع اذنه فالصفر فالتحمت ومن قلع سنه  
 فاقصر من قالو ثم نبت فعليه دية السن <sup>المفقدة</sup>  
 منه ويستأنى في اقصاص السن او الموضحة حولها وكذا



لو ضرب منه فتحوكت فلو اجله القاص في المظرو  
وتقطعت سنه فاختلفا في سبب سقوطها فان قيل  
مضى السنه فالقول للمضروب وان بعد مضى  
فالضارب ولو شجع رجلا فالتحت وبنت الشعر ولم  
يبقى لها اثر سقط الارش وعند ابن يوسف حياش  
الام وهو حكومة عدل وعند محمد رجب اجرة الطيب  
وكذا الوجوه بضرب فزال اثره وان بقي فحكومة عدل  
بالجماع ولا يقتصر لخرج او طرف او موضحة الابد  
البر وكل عمد سقط فيه القود لثبته كقتل الاب ابنه  
فالدية فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطأ  
وديته على عاقلته ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث  
والمعتورة كالمجنون **فصل** ومن ضرب بطن امرأة  
فالقتل جنبا ميتا فعلى عاقلته غرة خمائة درهم  
فان القته حيا فمات فدية وان ميتا وماتت الامة  
فغرة ودية وان ماتت فالقته حيا فمات فدية  
ودية وان ميتا فدية فقط وما يجب في الجنين يورث  
عنه ولا يورث منه الضارب وفي جنين الامة نصف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انشئ وعنده ان يكون  
ان نقصت الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان فان ضربت  
فخر سيدها علمها فالقته حياتها يجب قيمته لادينه  
ولا كفارة في الجنين والمسنين بعض خلقه كنام الخلق وان  
شربت حواء او عالجلت فوجها الطرح جنينها والغرة على  
عاقلة ان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا **باب**  
**محدث في الطريق** من احدث في طريق العامة كنيقا او ميزابا  
او جرحنا او دكنا او سعه وذلك ان لم يضربهم ولكل منهم  
نزعه وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن الشراء وان لم يضربه  
وعلى عاقلة دية مع مائة بسقوطها فيسرها وكذا لو عشر  
بنقصه ان سان وان وقع العاشر على اخر مائة فالضمان  
على من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا  
ضمان وان الطرف الخارج ضمن كمن حفر بئرا ووضع  
حجر في الطريق فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضا  
في ماله والقاء التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا  
فعله بلا اذن الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا  
ضمان ولو مات الواقع في البئر جوعا او غما فلا ضمان







الطريق وعدمه وان رشح فناء حائوت باذن  
 صاحبه فالضمان على الامر الحسن انما هو المتأجر  
 لبني له فناء حائوته فتلّف به شيء بعد فراغه  
 ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان  
 على الاجير وكسر الطريق لا يضمن ما تلّف بموضع  
 كنسه ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلّف بها  
 ولا ضمان فيما تلّف بشيء فعل في الملك او في فناء له  
 فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا  
 لاهل سكة غير نافذه وان استأجر من حفرة في  
 غير فنيائه فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير  
 انه غير فنيائه وان علم فعلى الاجير وان قال هو  
 فناء وليس به فيه حق الحفر فالضمان على الاجير  
 قياسا وعلى المستأجر الحسن انما هو بني فنطرة  
 بغير اذن الامام فتعذر احد المورع عليها فغضب  
 فلا ضمان على الباء **فصل** ان مال حايط الطريق  
 العامة فطول بمرته بنقضه من مسام او ذي  
 واشهد عليه فلم ينقضه في مرة يمكن نقضه

فيها

فيها قتلّف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو  
 للال وكذا لو طولب به من يملك نقضه كاب الطفل  
 ووصية والرحمن بفك الرحمن والعبد التاجر  
 والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشراد وملكه  
 الى المشتري فسقط ولا ان طولب به من لا يملك كالمشتري  
 والمستأجر والمودع وان بناه ما تلا ابتداء ضمن  
 ما تلّف سقوط وان لم يطالب بنقضه كما في اشرع  
 الخناح ونحوه فان مال الدار رجل فالطلب لبيتها او  
 ساكنها فيصع تأجيله وابراؤه ولا يصع التأجيل فيما  
 مال الى الطريق ولو من القايض او من المشرّد ولو كان الحايط  
 بين غرة فاشهد على احد من ضمن خمس ما تلّف به وعندهما  
 نصفه وان حفر احد ثلثة في دارهم لم يمسوا بغير اذن  
 شريكه او بني حايط ضمن ثلثة ما تلّف به وعندهما  
 نصفه **باب جنابة البهيمة عليها** يضمن الرالك  
 ما وطئت دابته او اصابته بيدها او رجلها  
 او رأسها او كذمت او خبطت او صدمت مالا  
 نفخت برجلها او ذنبها الا اذا او قفرا ولا ما عطبت



بروثها او بولها سائرة او موقوفة لاجله فان او  
قصر الاجل ضمن ما عطيته به فان اصابته يدها  
او رجلها عصاة او نواة او انارت غبار او حرا  
صغيرا ففقاء عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كسرا  
ضمن ويضمن القايده ما يضمنه الراكب وكذا السائق  
في الاصح وقيل يضمن النفحة ايضا ولا كفارة عليها  
ولا امر مان ارتث او وصيته بخلاف الراكب وان اجتمع  
الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده  
وان اضطرهم فارسان او عاشيان فماتا ضمن عاقلة  
كل دية الاخر وان تجاذيا هبلا فانقطع فماتا فان  
وقعا على ظهرهما فماتا صدر وان عا وجسهما ففقا  
عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا فدية من على وجه  
على عاقلة من على ظهره وان ساق دابة فوق سرجها  
او غيره من ادواتها على انسان فمات ضمن وكذا قائد  
قطار وطي بعير منه انسانا النفس على عاقلة و  
المال في ماله وان كان مع القايده سائق فالضمان عليهما  
فان ربطا بعير على قطار بعير على قائد فعطبت به اناه

ضمن على

ضمن على عاقلة القايده الدية ورجعوا برها على عاقلة  
الرابط ومن ارسله برهية او كلبا وساقه ضمن ما  
اصابه في فوره وفي الطير لا يضمن وان ساقه وكذا في  
الدابة والكلب في الميسق او ان فلتت بنفسه باليد  
او نازا فاصابت مالا او نفسا ومن ضرب دابة  
عليها مراكب وخسرها فنفت او ضربت يدها احد  
او نفدت فصدمته فمات ضمن هو لا الراكب ان فعل  
الناخس ذلك حال السير وان وقفها لا في ملكه ففعلها  
وان نفخت الناحس قدمه هدر وان الفت الراكب  
فضمانه على الناحس وان فعل ذلك باذن الراكب وهو  
كفعل الراكب لكن ان وطئت احد في فورها بعد  
النخس بالاذن فديته عليها ولا يرجع على الراكب  
في الاصح كما لو امر صيابة تسك على دابته بسيرها  
فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة الصبي بها  
غرموا من الدية على الامر وكذا لونا ول الصبي سلاها  
فقتل به احد او كذا الحكم في نخسها ومعه قائد او  
سائق او ان نخسها بشيء منصوب في الطريق



فالقمان عام نصبه ولا فرق بين كون الناس  
صبا او بالفاوان كان عبدا فالقمان في رتبة جميع  
مسائل هذا الفضل وما قبله ان كان الهلاك ادنيا  
فالدية على العاقلة وان غيره فالقمان في حال الجاني  
ومفقاعين شان سان قصاب ضمن ما نقصها وفي  
عين الفرس او البغل او الحمار او بغير الحمار او بقرة  
دفع القيمة **باب جنائية الرقيق** جنائيا المملوك  
لا توجب الادفع او احد الو محلا للدفع والقيمة  
واحدة ولو غير محله فلو جني عبدا خطاء فان شأ  
مولاه دفعه بها ويملكه وليتها وان شأ فداء بها  
حالا فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق  
المجني عليه وان بعد ما اختاره الغداء لا يبطل فان  
فداه لا يبطل فان فداه فجني فالحكم كذلك وان جني  
جنائيتين دفعه بهما فيقسمان بنسبة حقوقهما  
او فداه بامر شرها فان باعه او وجعه او اعتقه  
او دبره او استولد بها غير عام بها ضمن الاقل من  
قيمتها ومن الارش وان عالمها ضمن الارش كماله

وعليه

علق

علق عتقه بقتل زيدا او رميه او شجحه ففعل  
وان قطع عبدا يد حره اذ دفع اليه فاعتقه  
فسري فالعبد صالح بالجناية وان لم يكن اعتقه  
يرد على سيد فيقاد او يعفي وكذا لو كان القاطع  
حرأ فصالح المقتطوع على عبدا ودفعه اليه فان  
اعتقه ثم ثم سري فهو صالح بها وان لم يعتقه و  
ان لم سري ردوا قيده وان جني ما ذون مدني  
خطاء فاعتقه غير عام بها ضمن لرب الدين  
الاقل من قيمته ومن دينه ولولي الجناية الاقل من  
قيمتها ومن ارشها ولو ولدت ما ذونة ولدا  
يباع معها في ينسها ولو جنت لا يدفع في جناسها ولو  
اقر رجل ان زيدا حر عبده فقتل ذلك العبد ولي  
المقرر خطاء فلا شيء له وان قال معتق فقتل اخا  
زيد قبل عتق وقال زيد بل بعدة فالقول للمعتق  
وان قال المولي لامة اعتقها قطعت يدك قبل  
العتق وقالت بل بعدة فالقول لها وكذا كل ما  
نال منها الا الجرح والقلعة وعند محمد لا يضمن الاشياء



بعينه يؤمر برده اليها ولو امر عبد مجبور او  
صبي صيا بقتل رجل فقتله فالدية عاقله  
القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي  
الامر ولو كان عامورا العبد مثله دفع السيد القاتل  
فداه ان كان خطاء او المأمور صغيرا ولا يرجع على  
الاخر في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه  
بالاقل من الغداء وان كان عمدا او المأمور كبير الاقضى  
وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان فعفا احد  
ولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدي يدي  
لها وان قتل احدهما عمدا والاخر خطاء فعفا احد  
ولي العمد فدي بدية لولي الخطاء وبنصفها  
لاحد ولي العمدان دفع اليهم تقسمونه اثلاثا عولا  
وعندهما ارباعا من اربعة وان قتل عبد لثنتين  
قربا لها فعفا احدهما بطل الكل وقال لا يدفع العاقل  
بنصف نصيبه الى الاخر او بقدرية يرجع الدية و  
قيل محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمته  
بان كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية

الحر

الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامة كدية  
الحر او اكثر وفي الغصب تجب القيمة بالغة و  
ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة  
الرفيق ففي يده نصف قيمته ولا ينزل عما خسر الآف  
الآف من قطع يد عبد عمدا فاعتق فسري  
اقتصر منه ان كان وارثه سيده فقط والا  
فلا وعند محمد لا فصلا أصلا ويجب ارش السيد  
وما نقصه الى حين العتق ومن قال لعبد بيه احد  
كما عرف شيئا فبين في احدهما فاشترها له وان  
قتل اقله دية حر وقيمته عبدان القاتل و  
احد وان قتل كل واحد قيمة العبدين ومن  
فقد عن عبد فان شأ سيده رفعه اليه واخذ  
قيمته وامسكه ولا شيء له وعندهما ان امسكه  
فله ان يضمه نقصانه **فصل** في جنابة المذنب  
وام الولد وان جنى مديرا وام ولد ضمن  
السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان جنى  
اخرى شاركة ولي الثانية ولي الاولى في القيمة



ان رفعت اليه بقضاً والآخر ان شأ اتبع  
وفي الاول وان شأ اتبع الموالي بكل حال وان  
اعتق للموالي المدبر وقد جني جنائيات لا يلزمه الا  
قيمة واحدة وان اقر المدبر بجناية خطأ العلم  
بشيء في الحال ولا بعد عتقه **باب غضب العبد**  
**وله والصبي المدبر والجناية في ذلك**  
ولو قطع سيده يد عبده فغضب فمات في القطع  
في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعاً وان قطع  
سيده يده عند الغاصب فمات برمي الغاصب  
ولو غضب عبد مجبوراً مثله فمات ضمن ولو غضب  
مدبر فجني عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن  
سيده قيمته لها ورجع بنصفه على الغاصب ودفعه  
الى رب الاول ثم رجع به ثانياً عليه وعند محمد لا يرجع  
ولا يرجع ثانياً وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع  
ثانياً بالاجماع والفقهاء في الفصليين كالمدبر الا انه  
يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع  
والدفع كما في المدبر باختلافه واتفاقه ولو غضب

في الصورة الاولى

رجل مدبر

رجل مدبر امرتين فجني عنده في كل منهما عزم سيده  
قيمتها لها ورجع برأ على الغاصب ودفع نصفها  
الى الاول ورجع ثانياً اتفاقاً وقيل فيه محذور  
غضب صبياً حرّاً فمات في يده فمات او تحمي فلا  
شيء عليه وان بصاعقة او زحر شحيحة فعلى  
عاقلة دية ولو قتل صبي عبداً مؤدعاً عنده ضمن  
عاقلته وان اكل طعاماً او اتلف مالا او دمع  
عنده فلا ضمان خلافاً لابي يوسف ولو او دمع  
عند عبد مجبوراً مال فاستهلكه ضمن بعد العتق  
لا في الحال خلافاً له والاقرض والاعارة كالايداع فيها  
والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال ايضاً  
بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضاً ما اتلفه بلا يد  
وحكه **باب القسامة** واذا وجد ميتة في محلة  
به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه  
او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله فادعى وليه  
قتله على اهلها او على بعضهم ولا بينة له حلف  
خمسون رجلاً منهم بخارهم الولي بالله ما قتلنا ولا



علمنا له فاندلج ففهي علم اهلها بالدية وماتم خلفه  
كالكبير ولا يحلفا لولي ولو كان لوث فان نقص اهلا  
عن الجاني كررت البمين الى ان يتم ومع نكل جسر حتى  
يحلف ومع قال منهم قتله فلان استثناء في يمينه  
وان ادعى الوالي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا  
تقبل شهادتهم به على غيرهم خلا فالرها ولا على بعضهم  
لو ادعى هم اجماعا ووجود اكثر البدن او نصفه  
مع الرأس كوجود كله ولا تسامع على صبي مجنون  
ومرأة وعبد ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر  
او خرج الدم في فمه او انفه او دبره او ذكره او  
وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا  
بالطول وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدابة  
على عاقلته وكذا لو كان تعودها او راكبا وان  
اجتمعوا فعليهم وان وجد على دابة بين القرنين  
فعلى اقربها وان وجد في دار نفة فعلى عاقلته  
وعندها الاشياء فيه وان وجد في دار انسان  
فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية وان كانت

العاقله

العاقله حضورا يدخلون في القسامة على المالك  
دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على  
اهل الخطة ولو بقي غيرهم واحد دون المشتري  
وعنده على المشتري ايضا وان لم يبق من اهل الخطة  
احد فعلى المشتري وان بيعت دار ولم تقبض فعلى  
البائع وعندهما على المشتري وفي البيع ختار على  
ذي اليد وعندهما على من يصير للملك له ولا تدي  
عاقله ذي اليد الابحجة انزاله وان وجد في  
دار مشتركة سراما مختلفة فالقسامة والدية  
على الرأس وان وجد في سفينة فعلى من فيها من  
الملاحين والركاب وان وجد في مسجد محلة فعلى  
اهلها وان بين قريتين فعلى اقربها وان في سوق  
مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي  
غير المملوك كالشوارع على بيت المال وكذا ان وجد  
في السجن وعند ابي يوسف على اهل السجن وان في  
برية ليس بقربه قرية يستمع فيها الصوت  
فهو حذر وكذا لو في وسط الفراط وان مجتبا



لثطا فعلى اقرب القرى منه وان التقي قوم بالسيف  
ثم اجلوعن قيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه  
على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم ولا  
يبعث على القوم الابحثة ولو وجد في معسكر  
بارض غير مملوكة فان في خباء او فسطاط فعلى  
ربه والآفعلى الاقرب منه وان كانوا قد قالوا  
عدوا فلا قسامة ولا دية وان الارض مملوكة  
فالعسكر كالسكان والقسامة على الملاك لا عليهم  
خلا فالابى يوسف ومخرج في قبيلة ثم نقل الى اهل  
ولم ينزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على القبيلة  
عند الام وعند ابى يوسف لا شيء فيه ولو وقع الجرح  
رجل فحمل فمات في اهل فلامضان على الرجل  
عند ابى يوسف وفي قياس قول الامام يضمن  
ولو ان رجلين كانا في بيعة فوجد احدهما مذبوحا  
ضمن الآخر دينه عند ابى يوسف خلا فالمجد ولو  
وجد القتل في قرية لا مرادة كثر اليمن عليها وتك  
عاقبتها وعند ابى يوسف على عاقبتها القسامة

ايضا قال المتأخرون تدخل في التخلع مع العاقلة  
فهذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل في جنب  
قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب  
الارض **كتاب المعاقلة** هو جمع معقلة و  
هي الذية والعاقلة من يؤدبها وهم اهل الدوا  
ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطايهم في ثلث  
سنين فان خرجت ثلث عطايا في كل اقل  
او اكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة  
قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من كل واحد  
ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهم  
وثلاث لا انزيد هو الاصح وقيل في كل سنة ثلث  
دراهم او اربعة فان لم يسع القبيلة لذلك ضم  
اليه اقرب القبائل تسباعا ترتيب العصا  
والقاتل كاحدهم وان كان ممن يتناصرون بالحر  
او بالخلف فعاقلته اهل حرفته او حلفه وعاقلة  
المعتق وعولي الموالاة مولاه وعاقلته وعاقلة  
ولد الملاعنة عاقلة اقمه فان ادعاه الاب بعد

وسميت الرتبة عقلًا ومما قلته  
إذا عقل الرعاة في الدفك والصفاح  
يعجزوا عن العقل في الماخ الصالحة الذرية  
وعن هذا قال والمعاقل والآية والآية

فقال صاحب المغرب للدون المريد  
من دون الكتب اذا جمعت وقال صاحب  
القاموس والديوان وفتح وجمع  
الصحف والكتاب يكتب فيه اهل  
الخطبة واول من وضعه عمر بن  
الله بن عيسى فجمع دواوين ودواوين  
انتهى فيكون المراد من اهل الديوان  
الذين كتب اسماءهم في الديوان فارد

العاقلة اهل الديوان من هو منهم  
الذي لم يكتسب اسما من  
الشافعي وهذا عندنا وعند  
عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا  
الدواين جعل العقل على اهل الديوان  
الحضرة الصبيانية رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين وهذا لا يكون شخا  
بل يقضي المعنى ان العقل على اهل  
قلعة النصرة وقد كانت بالانواع  
بالقراية ونحوها فصارت في عهد  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
فالعاقلة اهل الحرفة صدر



ما عقلا عنه رجوعا عما قلته بما عزموا وانما  
تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جنابة  
عمدا ولا جنابة عبدا ولا ما لزم بصلح او باعتراق  
الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الذرية  
بل ذلك على الجاني ولا يدخل النساء والصبيان في  
العقل ولا يدخل النساء ولا يعقل مسلم عن كافر  
ولا بالعكس ويعقل الكافر وان اختلفا ملة  
ان لم يكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليربوع  
مع النصاري وان لم يكن للذمي عاقلة فالذرية  
في حاله في ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت  
المال وقيل كالذمي وان جني حقا على عبده خطا  
فعلى العاقلة **كتاب الوصايا** الوصية تملك  
مضافا الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون  
الثلث ان كانت للورثة اغنياء او يستغنون  
بانصبا لهم والا فتركها احب وتصح بما زاد على  
الثلث ولا لقائه مباشرة ولا لوارثه الا بالجارة  
الورثة وتصح بالثلث للاجنبي وان لم يجز وان

من المسلم

من المسلم الذمي وبالعكس وتصح للمحمل وبه ان  
كان بينهما وبين ولادته اقل من سنة اشهر  
ولا تصح الهبة له وان اوصى باقية دون  
صحت الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية  
من القبول وتعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار  
بالرذ والقبول في حياته وبه تملك الا ان يموت  
الموصي له بعد الموصي قبل القبول فانه يملكها و  
تصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان  
ترك وفاء الوصية مؤخر عن الذبي فلا تصح  
من يحيط دينه بماله الا ان يبرأه الفري والموصي  
ان يرجع في وصية قول او فعلا يقطع حق المالك  
في الفصيل ويزيل ملكه كالبيع والهبة وان  
اشتراه او رجع بعد ذلك او بوجبه في الموصي  
به زيادة لا يمكن النسيان الا بها كالتسويق  
والبناء في الدار والحشو بالقطن وقطع الثوب  
وتخصيص الدار وحدها والمجود ليس يرجع  
عند محمد خلا لابي يوسف ولا قوله اخبرت



الوصية او كل وصية برالفلان فري حرام  
 ولو قال ما اوصيت به لفلان فرجع الا ان يكون  
 فلان الثاني ميتا وتبطل هبة المريض ووصية  
 لاجنبية نكحها بعدها وكذا اقراره او وصية  
 وهبته لابنه الكافر والرقق ان اسلم او عتق  
 بعد ذلك وهبة القعد والمغلوب والاشل  
 والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه  
 والا فمن ثلثه **باب الوصية بثلث المال** ولو اوصى  
 رجل لكره اثنين بثلث ماله ولم يجز وارثه  
 قسم الثلث بين من انصفين ولو لاحدهما ثلثه  
 والاخر بسدسه قسم اثلاثا ولو لاحدهما ثلثه  
 والاخر بثلثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث  
 بينهما وعندهما بثلث في الاول وخمسة في الثاني  
 الخامس في الثالث ويرجع في الثالث ولا يضرب للميت  
 له بالراية على الثلث عند الامام الا في المحابا والسقا  
 والدرهم المرسله وتبطل الوصية بنصب ابنه ونحو  
 مثله نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلم وصي له

الثلث  
 المثلث

الثلث وان ثلثه فالربع وان اوصى بجزء من  
 ماله فالتعيين الى الورثة وان يستهم بالسدس  
 وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزد على الثلث  
 ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم  
 كالجزء وان اوصى لم يسدس ماله واجازوا فله  
 الثلث بسدسه ثم سدسه فله السدس سواء  
 اتحد المجلس واختلف ولو بثلث دراهمه او  
 غنمه او ثيابه وهي من جنس واحد فله الثلثا  
 فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكمل وموزون  
 وان بثلث ثيابه فله الثلثان فله ثلث ما بقي  
 وان بثلث عبيده فلكذلك وعندهما كل الباقي وقيل  
 يوافقان والذب وكالعبيد وان اوصى بالف ولم  
 عين ودين فري عين ان خرجت من ثلث العين  
 والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفي من الدين  
 حتى يتم وان اوصى بالث لزيد وعمر وواحدهما  
 ميت فلكه الحي وان قال بين زيد وعمر فالنصف  
 للحي وان اوصى بثلث ماله ولا مال له فكتب فله ثلث



ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان  
 فريته قبل موته بطلت وان استفاد غنما ثم  
 مات صحت الوصية في صحيح وان اوصي بثلث له  
 فله قيمتها وتبطل الوصية من غنمه ولا غنم له وان  
 اوصي بثلث ماله لاقرات اولاده وحق ثلث للفقراء  
 والمساكين فلهن ثلثة اخماسه ولكل فريق عند  
 محرم ثلثة اسباعه ولكل فريق سبعان وان اوصي  
 بثلث ماله لزيد وللفقراء فله نصف ولهم نصف  
 وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه وان اوصي بمائة  
 لزيد ومائة لعمرو ثم قال البكر اشركتك معها  
 فله ثلث مال كل منهما ولو بمائة لزيد وخمسين  
 للبكر نصف مال كل منهما وان قال لفلان علي دين  
 فصدقه فانه يصدق الى الثلث فان اوصي مع  
 ذلك بوصايا غزل ثلث لهما وثلثان للورثة و  
 يقال لكل صدقة فيهما شيم فيؤخذ احدى الوصايا  
 بثلث ما اقر وابه والورثة بثلثي ما اقر وابه  
 ويختلف كل علم العلم يدعوي الزيادة على ما اقر

وان

وان اوصي بعين لوارثه ولا جني فلا جني نصفها  
 ولا شيء للوارث وان اوصي لكل من ثلثة بشيء  
 متساوته فضايع ثوب ولم يدري ايها هو والورثة  
 تقول لكل هلك حقك بطلت الوصية فان سلموا  
 ما بقي فلذي الجبد ثلثا جديها ولزدي ثلثا جديها  
 ولزدي الوسط ثلث كل منهما وان اوصي بيت معين  
 من دار مشتركة قسمت فانه خرج البيت في نصيب الموصي  
 فهو للموصي له وعند محمد له نصف والا قدر زرعه فله صح  
 وعند محمد له قدر زرعه والا قدر زرعه وقيل  
 لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار وان اوصي بالفعين  
 مال غيره فلم يربها الاجارة بعد موت الموصي ولا يمنع  
 بعد الاجارة بخلاف الورثة لو اجازوا اما زاد على  
 الثلث وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية  
 ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصي بامعة  
 فولدت بعد موته فله الموصي له ان اخرجهما من الثلث  
 والاخذ الثلث منهما منه وعندهما منهما على السواء  
**باب العتق في المرض** العترة لحال التصرف في النصف



المخبر فان كان الصحة فن كل المال وان في مرض الموت  
فن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة  
ومرض صح منه كالصحة فالتحريم في مرض الموت و  
المجايا والكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث  
فان لعنق وحابا وضاق الثلث عنهما فالمجايات  
اولى قد رمت وهما سوادان اخوت وان اعتق  
بين محابتين فنصف للاولي ونصف بين العتق  
والاخيرة وان حابا بين عتقين فنصف للمحابة  
ونصف للعتقين وعندها العتق اولى في الحج  
وان اوصى بان يعتق بعهده المائة عبد  
فربك من يادهم بطللة الوصية وعندها يعتق  
بما بقي ولو كان العتق حج صحيح بما بقي اجماعا وبطل  
الوصية بعنق عبده لو جني بعد موت سيده فرفع  
ها وان فري فلا ولو اوصى لزيد بثلث ماله و  
ترك عبدا فادعي زيد عتقه في الصحة والوارث  
عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد  
الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهن دعواه

ولو ادعي

ولو ادعي رجل على الميت ديننا والعبد اعنا وفي  
صحة وصدقهما الوارث سعي العبد في قيمته  
وترفع الى الغريم وعندها لا يسعي وان اجتمعت  
وصابا وضاق الثلث عنهما قد رمت الفرائض  
وان اخرها فان تساوت في الفريضة او غيرها  
قدم ما قدمه وقبل تقدم الزكوة على الحج وقبل  
بالعكس ويقدم بالحج والزكوة على الكفارة في القتل  
والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر  
وصدقة الفطر على الاضحية وان اوصى بحج الاطلاق  
اجمعا عنه رجلا في بلده مراكبا ان وقت النفقة  
والا فمن حيث توفي وان خرج حاجا فمات في الطريق  
واوصى ان يحج عنه يحج عنه من بلده وعندها  
من حيث مات لم يحسبنا وعلم هذا الخلاف اذا  
مات الحاج من غيره في الطريق **كان الاضحية**  
**لا قارب** جار الانسان ملاصقه وعندها  
من يسكن محله ويجمعهم مسجد ها ويستوي فيه  
السكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي



وصهره من هو ذو رحم محرم من امرأته وختمته  
هو زوج ذات محرم عنه ويستوي في ذلك الحر  
والعبد والاقرب والابعد واقاربها واقرباؤه  
وذو قرابته وذو ارحامه وانسابه الا قرب  
فالا قرب من كل ذي رحم محرم عنه ولا يدخل فيه  
الوالدان والولد وفي الجد و ايتان وان لم يكن  
له ذو رحم محرم بطلت يكون للثنتين فصاعدا  
وعندهما ينسب الى اقصى ابيه في الاسلام بان لم  
او ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن له عمان و خلات  
الوصية لعمته وعندهما للكل على السواء ومن لم يعم  
و خالان نصف الوصية لعمته ونصفها بين خالها  
وان كان له عم فقط فنصفها لعمته وعمته  
و خالها فالوصية للعم والعم على السواء وعند  
الوصية للكل على السوية في جميع ذلك واهل  
الرجل ذواته وعندهما من يعولهم وتضمهم  
نقته وآله اهل بيته وابوه وجدته من اهل بيته  
من ينسب اليه من جهة الاب وجنسه اهل بيت

ابيه

ابيه والوصية لبي فلان وهو ابا صلب  
للكور خاصة وعندهما روايتان عن الامام  
يدخل الانثى ايضا ولو رثته فلان للذكر مثل  
عظ الانثيين ولو لد فلان للذكر والانثى على  
السواء ولا يدخل الولاد الابن عند وجود اولاد  
الصلب يدخلون عند عدمهم دون اولاد  
البنت وان او صلي لبي فلان وهو ابا قبيلة  
لا يحصون فهي باطلة وان لايتا منهم او عيانهم  
او من مات منهم او اراهم فملفني فللغني والفقير  
منهم والذكر والانثى ان كانوا يحصون للفقراء  
منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولموا اليه فهي لمن  
اعتقهم في الصحة او المرض ولا ولادهم ولا يدخل فيها  
مولا الموالاة ولا موالى الموالى الا عنه عدمهم و  
تبطل ان كان له معتقون واقل الجمع اثنتان في الوصية  
كالوارث **باب بالخدمة والسكنى والقرى**  
تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبغلبتها  
مدة معينة وابدان فان خرج ذلك في الثلث سلم الى





الموصي له والآفة الدار وتراثها في العبد يومين  
لهم يومه فاذا مات الموصي له ردت الوراثة للموصي  
وان مات في حياة الموصي بطلت وصية الموصي له بغلة الدار  
او العبد لا يجوز التكني والاستخدام في الاصح ولا لمن  
اوصي له بالخزعة والتكني ان تواجروا وان اوصي له بثمر  
فلمانه مات وفيه ثمة فله هذه فقط وان زاد  
ابدا فله هي وما يستقبل وان اوصي بغلة بستان فله  
الموجود وما يستقبل وان اوصي بغلة بستان فله الموجود  
وما مستقبل ويورث وان اوصي له بصوف غنم او لبنا  
او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط فلا  
ابدا او لم يقل **باب وصية الذمي** ولو جعل ذمي  
داره بيعة او كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث ولو  
اوصي به لقوم مسلمين جاز من الثلث وكذا في غير المسلمين  
خلافا لما نصحه وصية مستأمن لا وارث في دارنا بكل  
ماله مسلم او ذمي وان اوصي ببعضه رد الباقي الوراثة  
ونصحه الوصية لم مادام في دارنا مع مسلم او ذمي وصاحب  
الرهوة ان لم يكفر به وانه مسلم في الوصية ولا فكالمرد

ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لو ارثته ويجوز  
لذمي من غير ملته لا العربي في دار الحرب **باب الوصي** ومن اوصي  
بالرجل فقبل في حرمه ورثة في غيبته لا يرث وان ردت في وجهه  
يرث فان لم يقبل ولم يرده مات الموصي فهو مخير بين القبول  
وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان غير علم بالانصاف  
فان ردت بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض رده وان اوصي لي  
عبد او كافرا فاسق اوجرم القاي ونصب غيره وان اوصي العبد  
كان كل الورثة صغار اصح خلافا لهما وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان  
الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره ولو كان قادرا  
امينا لا يخرج وان شكى الورثة او بعضهم منه لم يظلم من خيانه  
وان اوصي لاثنيين لا ينفرد احدهما الا بشرا كفن وتجرس <sup>مقصومة</sup>  
وقضاء دين وطلبه وشرائه حاجة الطفل وقبول الهبة له ورثة  
وربعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعتناق عبد معين ورثة  
مغصوب والمشتري شراء فاسدا او جمع اموال ضايعة وحفظ الملا  
وبيع ما يخلو تلفه وعند ابي يوسف يجوز للانفراد مطلقا فان ما احد  
الوصيتين اقام القاي في غيره مقامه وان لم يوصي لاثنيين وان اوصي  
لثلاثة جاز وينصرف وحده ووصي الوصي وصي في الترتين وكذا ان اوصي



في اعداها خلافا لهما وتصح قسمة الوصي الورثة مع الموحي له  
فلا يرجعون على الموحي له لو هلك خطره في يد الوصي لا مقامه  
معهم عن الموحي له فيرجع عليهم بثلاث ما بقي لو هلك خطره في يد  
الوصي وصحت للقاضي لو فاسد منهم عنه واخذ فسطاطا وفي الوصية  
يجب لو قام الوصي الورثة فضاء عنده يؤخذ للمخ ثلاث ما بقي  
وكذا لو دفعه لمن يجب فضاء في يده وعند ابني يوسف ان بقي  
الثلاث شيئا اخذوا الا فلا وعند محمد لا يؤخذ بشي ولو باع الوصي في  
التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز وان اوصي ببيع شي من تركته  
والصدق به فباعه وصية وقبض ثمنه فضاء في يده فالحق  
المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصي التركة فاضا الصغير  
شيئ فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاء والحق ذلك الشيء يرجع  
في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته ولا يصح بيع الوصي  
ولا شراؤه الا بما يتغابن الناس فيه ويصح ان ينفق كانه فيه  
نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة وشركة وبياعة له وقبول  
الحوالة للحوالة على الاملاء على الاعسر ولا يجوز له ولا الاب الا ان  
يجوز للاب الاقراض للموحي ولا يتجر في مال الصغير ويجوز بيعه على  
الكبير الغائب غير العقار ووصي الاب احق بمال الصغير منه فان لم

يوصي الاب فالجد كالأب **فصل** في شهد الوصية  
ان الميت اوصي لا يزيد معه الا قبل الآن يدعيه زيد و  
كذا لو شهد ابنان الميت ولفت شهادة الوصيتين بال  
الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما  
تصح للكبير في الوجهين وشهادة الوصي على الميت حائزة  
لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان للآخرين  
بدلين الف على ميت والاخران لهما مثله صح خلافا لابي يوسف  
ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح ولو شهد احد  
الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد  
صحت وان شهد الاخر له بوصية ثلاث لا تصح **كتاب**  
**الختى** يوم لم ذكر وفري فان بال باعدها اعتبر به  
وان بال منهما اعتبر السابق وان استويا في السابق فهو  
مشكل ولا اعتبار لكثرة خلافا لهما فاذا بلغ فان ظهرت  
بعض علامات الرجال في بنات لحته او قدرة على الجماع  
او احتلام كالرجل فرجل وان اظهرت بعض علامات  
النساء في حوض وجبل وانكسارت ذى ونزول لبن فيه فممكن  
من الوطئ فامراءة فان لم يظهر شي او تعارضت مشكل



وقال محمد الاشكال قبل بلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت  
 اخذ فيه بالاصح فيصلي بقناع ويقف بين صفي الرجال  
 والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من الصفه من جانبه وفي  
 خلافه ومن خلفه وان في صفهم اعاد وهو لا يلبس الخيط  
 في امرأته ولا يكشف عن رجل ولا امرأته ولا يخلو بغير  
 محرم من رجل او امرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يخنه رجل  
 ولا امرأة بل يتناع له امة لخنه من ماله ان كان له مال و  
 الا فمن بيت المال ثم يتناع فان مات قبل ظهر حاله لا يغسل بل  
 يتيمم ويكفن في خمسة اثواب ولا يحضر بعد ما راى غسل  
 رجل ولا امرأة ونذر بتسجعة قبره وبوضع مما يلي  
 الامام ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وله اخس النصيبين  
 من الميراث عند الامام فلو مات ابوه عنه وعن ابن فلا  
 ابن سهران وله سهم وعند الشعبيين له نصف النصيبين وهو  
 ثلثة من سبعة عند ابي يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد  
 قال بعد تقرير اشكاله اذا ذكر او انثى لا يقبل وقبله يقبل  
**مسائل شتى** كتابه الاخرس وايماءه بما يعرفه فراه  
 بخواتم زوج وطلاق وسبع وشرء ووصية وقود عليه اوله

كالسائر ولا يحد

ولا يحد يحد فولا غيره ومعتقل اللسان ان اعتد  
 به ذلك وعلمت اشكاله فهو كالآخرس والآفل والكتاب  
 من الغائب ليست بحجة قالوا اما مسنين موسوم  
 وهو كالنطق في الغائب والمخاطب واما مسنين كالكتاب  
 على الجذر واوراق الشجر وينوي فيه واما مسنين كالكتاب  
 على الهولاء والماء ولا عبرة فيه واذا اختلطت الزكوة بميتة  
 اقل منها تحري واكل والآفل تؤكل حاله الاختيار ويحري عند  
 الاضطرار واذا احرق رأس الشاة المتلاطخ بدمه وذال  
 دمه فاحتذ منه مرة منه جاز والحرق كالغسل ولو جعل السلطان  
 الخراج لوب الارض جاز بخلاف العشر ولو دفع الارض للملك  
 القوم ليعطوا الخراج جاز ولو نوي قضاء رمضان ولم يقين  
 عن اي يوم صح ولو عن رمضانين فلا في الاصح وكذا في قضاء  
 الصلوة لو نوي ظهر عليه مثلاً ولم ينو او ظهر امرأته او آخر  
 ظهر او ظهر يوم كذا قيل يصح فيها ابضا ولو ابتلع الصائم  
 بزاق غيره وان كان حبيبه لزم الكفارة والآفل وقتل  
 بعض الخارج عن ترك الحج ومن قال لامرأة عند شاهدين  
 تونين من شدي فقالت بشركم لا ينقض النكاح بينهما ما يقبل



قبول کردم و لو قال لها خوشتر براد من گوانید و قال  
 کردانیدم فقال بزرگم بنعقد و لو قال لرجل دختر  
 خوشتر براسم از دانی داشته فقال دایم لا بنعقد  
 و لو منع المرأة زوجها من الدخول عليها و هو يسكن معها  
 في بيوتها كانت ناشرة و لو سكن في بيت الغصب فامتنعت  
 منه و لو قالت لا اسكن مع امك و اريد بيتا واحدة  
 فليس لها ذلك و لو قالت مراطل قاده فقال واده كبر او  
 كبرده او داره بادران نوى يقع و الا فلا و لو قال واده  
 است او کرده است يقع و ان لم ينو و لو قال واده انكار  
 لا يقع و ان نوى و لو قال لها حيلة زنانه كن فهو اقرار  
 بالطلاق الثلث و لو قال صيلة خوشترين كوة فلا و لو قالت  
 له كابين ترا بخشيدم مراجنك باز داد فان طلقها  
 سقط المهر و الا فلا و لو قال لعبده يا ابي مالكى اولامنه  
 انا عبدك لا يعنق و لو دعى الى فعل فقال بر من سوگند است  
 كه انكار كنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى و ان قال بر من  
 سوگند است بطلاق فاقرار بالخلف بالطلاق فان  
 قال قلت كذا بالا بصدق و كذا لو قال مرا سوگند

خانه

خانه است كه ابن كار كنم و لو قال المشتري للبائع بعد البيع  
 بها بزرده فقال البائع بدعم يكون فسحق البائع العقار للشارع  
 فيه لا يخرج من يدى اليد عالم بينهن المدعى ولا يصح قضا  
 القاضى عقارى في ولايته و اذا قضى القاضى غارضة بينت ثم قال  
 في قضا و بدله غير ذلك او وقف في بليس الشهود و ابطال حكمي و نحو  
 ذلك لا يعتبر القضا ملحقا ان كان بعد دعوى صحيح و شهادة مستقيمة  
 و من له على آخر حق فحقا قوم ثم سأل عنه فاقربه و هم يروونه و سمعوا  
 و لا يراهم تحت شهادتهم عليهم و ان سمعوا كلامه و لم يروونه فلا  
 و لو بيع عقار و بعض اقارب البائع حاضرا لم يسمع و سكت لا يسمع  
 دعواه بعده و لو و جبت امرأة من مهرها من زوجها ماتت فطلب  
 اقاربها المهر و قالوا كانت الهبة في مرض موتها و قال بل في صحته فاقول له  
 و لو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر له ان المقر لم يكن  
 كاذبا فيما اقر و ليس يجب بطل فيما تدعى عليه عند ابي يوسف و به  
 يفتي و الاقرار ليس سبب للملك و لو قال الآخر و كلتك ببيع هذا فسكت  
 صار و كذا و من وكل امرأته بطلاق نفسه الا يملك غيرها و لو قال  
 لآخر و كلتك بكذا ايعا اني ميت عز لك فانك و كذا فطريق عز له ان يقول  
 عز لك ثم عز لك و لو قال كلما عز لك فانك و كذا فطريقه ان يقول  
 رجعت عن الوكالة المتعلقة و عز لك عن المنجزة و قبض بدل الصلح



قبل التفرق شرط ان كاذبا بدين والا فلا وع ادعي على صاحبها  
دارا فصل الى ابوه على مال الصبي فان كان له بيعة جاز الصلح  
ان كان يمثل البيعة او اكثر بما يتغابن فيه وان لم يكن له بيعة  
او كانت غير عادلة لا يجوز وع قال لا بيعة لي ثم يهرهن صح  
وكذا الوقال لا شهادة لي في هذه القضية ثم شهد وللإمام الذي  
ولاه الخليفة ان يقطع انسانا مع طريق الحادة ان لم يضر بالآلة  
ومصادره السلطان ولم يعين مبيع ماله فباع ماله بقدر بيعه ولو  
خوف امرأته بالضرب حتى وهب عمرها عنه الهبة ان قدر على ضرب  
وان كرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت  
انسانا بالمهر على الزوج ثم وجهته من الزوج لانصح الهبة وع اتخذ  
بيثرا او بالوعة في داره فنزل منها حايضا جائزه وطلب نحويلة لا يجبر  
عليه وان سقط الحايض عنه لا يضمنه وع عمر داره وجهته بالعمالة  
لها والنفقة دين عليها وان عمرها بلا اذنها فالعمارة لها وهو  
مستبرع وان عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له وع اخذ غريمه فترعه  
انسانا من يده فلا ضمان على التارخ وع في يده مالا فقال له السلطان  
ادفعه الي والاقطعت يدك او ضربتك خمسين سوطا لا يمن  
ولو في الصخر اذ منخل لا يصير به حمار وعشر وسمي عليه فجاء  
في الغد ووجد الحمار مجروحا ميتا لا يحل الكله وبكره من الشاة

الحيا

الحيا والنخبة والمثانة والذكر والعدة والمرارة والدم  
المسفوح والمقايخ ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة  
ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة رآه ظنه مختنا ولا  
تقطع جلد ذكره الا بمشقة جاز تركه ختانه وكذا  
شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان ووقت  
الختان غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل  
على غير الانبياء والملائكة الا بطريق السبع ولا الاعطالكلم  
النيروز والمهرجان ولا بأس بليس القلائس ونزول ليس  
التواد ارسال ذنب العمامة بين كنفه الى وسط الظهر  
وللشباب العالم ان يتقدم على شيخ الجاهل ولحفظ القرآن  
ان يختم في اربعين يوما **كتاب الفرائض** يبدأ من تركه  
الميت بتهمينة ودفنه بلا اسراف ولا تعبير ثم تقضي  
ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم  
يقسم الباقي بين ورثة ويحقق الارث بنسب ونكاح  
وولاء ويبدل باصحاب الفروض ثم بالعصا النبوية ثم  
بالمعتق ثم عصبة ثم الرد ثم ذو الاربعة ثم مولي المولا  
ثم المقر لم ينسب لم يثبت ثم الموصي له بالكسر من الثلث ثم بيت المال



ويعني الارث الرق والقفل كما عثر واختلاف الملتين واختلاف  
الدارين حقيقة او حكما والجمع على نور بينهم من الرجال  
الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعمة وابنه  
والزوج ومولي النعمة ومن النساء سبع الامة والمجدة  
والبنات وبنات الابن والاخت والزوجة ومولاة  
النعمة وهم ذو فرض وعصبة وهم ذو الفروض من  
سهم مقدّر والشرام المقدرة في كتاب الله تعالى ستة  
النصف والرابع والثلث والثلثان والثلثان المقدرون  
فالنصف للبنات وبنات الابن عند عدمها وللأخت  
لابوين وللأخت الاب عند عدمها اذا انفردن وللزوج  
عند عدم الولد وولد الابن والرابع له عند وجود احد  
والزوجة وان تعددت عند عدمها والثلثان لها كذلك  
عند وجود احد هما والثلثان لكل اثنين فصاعدا من  
فرضهن النصف والثلث للامة عند عدم الولد وولد  
الابن والاثنين من الاخوة والاخوات لها الثلث ما بقي  
بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة  
وابوين ولو كان مكان الاب فيهما جده فلها الثلث للجمع خلافا

لابي

لابي يوسف وللاثنين فصاعدا من ولد الامة يقسم لذكورهم  
وانشاهم بالسوية والستدرس الواحد منهم ذكرا وانثى  
والامة عند وجود الولد وولد الابن والاثنين من  
الاخوة والاخوات او للاب مع الولد الابن وكذلك الجدة  
الصحيحة عند عدمه وهو لا يدخل في نسبة الى الميت  
ام فان دخلت فجد فاسد والمجدة الصحيحة وان  
تعددت وهي لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد  
ولبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات القلب  
والأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين **فصل**  
والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبة الى الميت انثى و  
هو يأخذ ما بقته الفرائض وعند الانفرد يخرج  
جميع المال واقربهم جزء الميت وهو الابن وان سفل  
ثم اصله وهو الاب والمجدة الصحيحة وان علام جزء  
ابيه كذلك وهم الاخوة الابوين او لابن بنوهم وان  
سفلوا ثم جزء ابيه كذلك والعصبة بغيره من فرضه  
النصف والثلثان يصرفن عصبة باخوتهن ويقسم  
لذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها فاخوه عصبة به



لا يصير عصبة به كالقمة وبنت الاخ والعصبة مع غيره  
 الاخوات الابوين والاب مع البنت او بنات الابن وذو  
 الابوين من العصبة مقدر على ذي الاب حتى ان لخت  
 لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب وعصبة ولد  
 الزني وولد الملاءنة مولد امه والاب مع البنت  
 صاحب فرض وعصبة واخر العصبة مولي العتاقة  
 ثم عصبة على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولاه فماله  
 كله لابن مولاه وعند ابني يوسف للاب السدر والاب  
 للابن ولو كان مكان الاب جد فكله للابن اتفاقا ولو  
 ولو ترك جد مولاه واخاه مولاه فالجد ابني وعندهما  
 يستويان والعصبة انما تأخذ ما فضل عن ذوي  
 الفروض تركت زوجا واخوة لابوين واخوة لام  
 واقفا والنصف للزوج والسدر للام والثالث للاخوة لام  
 ولا يشاركهم الاخوة لابوين ونسبي المشتركة والحجارية  
**فصل** في حجب الحرمان منتف في حق ستة الابن والآل  
 والبنت والاقرب والزوجة والزوجة ومن عداهم يحجب  
 الابعد الاقرب وذو القرابة بدي القرابتين ومن

يدري

يدري بشخص لا يرت معه الاولاد الام حيث  
 يدلون بها ويرثون معها لا يحجب الاخوة لابوين ولا  
 بالجد بل يقاسمون كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن  
 الثلث عند عدم ذي الفرض او عن السدر عند وجود  
 والقوي على قول الامام واذ التكميل بنات الصلب  
 الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون بحزائهن  
 او اسفل منهن ابن ابن فيه صحت حزاياه ومع فوفه  
 من ليست بذات سهم وسقط طمخ دونه واذ التكميل  
 الاخوات لابوين الثلثين سقط الاخوات لاب الا ان  
 يكون معهن اخ لاب والجدات كلهم يسقطن بالام  
 والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الآم  
 الاب والقرني منهن مع اي جهة كانت تحجب البعد  
 اي جهة كانت وارثه كانت القرني او محجوبة كأم الآل  
 معه فانهما تحجب ام ام الام وان اجتمع جدتان احدهما  
 ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب  
 الاب وهي ايضا ام ام الام فتلك السدر من ذات القرابة  
 وثلاثه للاخرى عند محمد وينصف عند ابني يوسف والمحروم

٢١٢  
 وابنه وان سفل والاب والجد  
 ونحو اولاد القالات بالاع لابوين  
 ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين



بالقتل ونحوه لا يجب والمحجوب يجب كما مر في الجدة  
 وكالاخوة والاخوات بحجبرهم الاب ويحجبون الام  
 من الثلث في السدس **فصل** في العول واذا زادت  
 السهام الفريضة على الفريضة فقد عالت واربعة  
 مخارج لا يعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية  
 وثلاثة نغول الستة الى عشرة وتراو الاثنا عشرة الى  
 سبعة عشر وترا لاشفعا واربعة وعشرون الى خمسة  
 وعشرين عولا واحدا في المشرقة وهي امرأة ونسأ  
 وابوان والرد ضد العول بان لا يتفرق السهام  
 الفريضة مع عدم العصبة فيرد الباقي لذوي السهام  
 سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرث عليه  
 جنسا واحدا فالمسئلة في عدد ذرؤهم وان كانوا جنسين  
 او اكثر فمن عدد سهامهم فمن اثنين لو كان المسئلة  
 سدس حان ومن ثلثة لو سدس وثلث ومن اربعة  
 لو سدس ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدسا  
 ونصف او ثلثا وسدس فان كان مع الاول من لا يرث  
 عليه اعطى فرضه من اقل مخارجهم ثم اقسم الباقي اقساما

فان

فان استقام كزوج وثلث بنات والآفان وافق ضرب  
 وفقر رؤسهم في مخرج فرض ومن لا يرث عليه كزوج و  
 بنت وبنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه  
 كزوج وثلث بنات وان كان مع الثاني من لا يرث عليه  
 قسم الباقي مسئلة من يرث عليه فان استقام كزوجة  
 واربع جدات وست اخوات لام والاضرب جميع  
 مسئلتهم في مخرجهم من لا يرث عليه في مسئلة من يرث  
 عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرث عليه وبصح  
 بالاوصول الابنية **فصل** في ذوي الارحام  
 ذوي الرحم قرى ليس بعصبة ولا ذي سهم ويرث  
 كما يرث العصبة عند عدم ذي السهم فمن انقود  
 منهم احرز جميع المال ويرثون بقرب الدرجة ثم بقو  
 القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجدة وان  
 اختلفت فلقاربة الاب الثلثان ولقاربة الام الثلث  
 ثم يعتبر الترتيب في كل فريق كما لو انفرد عند الاموات  
 في القرب والقوة والجرية للذكر مثل حظ الانثيين  
 وتعتبر ابدان الفروع ان انتفت الاصول وكذا ان







والسدس ستة ولا اختلط النصف بالنوع الثاني او ببعضه  
 من ستة او الرابع من اثني عشر او الثمن من اربعة وعشرين  
 واذا انكسر سهام فريق عليهم قد باينت سهامهم عددهم  
 فاضرب عددهم في اصل المسئلة كما امرأة واخوين وافق  
 سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كما  
 امرأة وستة اخوة وان انكسر سهامهم فريقين او اكثر و  
 تماثلت اعداد رؤسهم فاضرب احد الاعداد في اصل  
 المسئلة كثلث اثبات وثلاثة اعمام وان تداخلت  
 الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة زوجات  
 وثلاث جدات واثني عشر عمًا وان وافق بعض الاعداد  
 بعضها فاضرب وفق واحد على جميع الثاني والمبلغ في  
 الرابع كذا في الحاصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات و  
 خمسة عشر جدًا وثمانية عشر بنت وستة اعمام وان  
 تماثلت الاعداد فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة  
 المبلغ في الثاني المبلغ في الرابع في الحاصل في اصل المسئلة  
 كما امرأتين وعشرين بنت وستة جدات وسبعة اعمام  
 وان كانت المسئلة عائلة فاضرب ماضربته في اصل

في

فيه مع العول في جميع ذلك **فصل وتداخل العددين**  
 يعرف بان نظري الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيضه  
 او يقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمة صحيحة كالخمس  
 مع العشرين وتوافقها بان تنقصر الاقل من الاكثر  
 من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا في  
 واحد فيهما متباينان وان كان في اكثر فيهما متوافقا  
 بالنصيب وان ثلثة فبالثلث او اربعة فبالربع وهكذا  
 الى العشرة في احد عشر فيجزم من احد عشر وحاصل جزا  
 وان اردت معرفة نصيب كل فريق في التصحيح  
 فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربته في  
 اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فما ضرب في  
 نصيبه كذا العلم في معرفة نصيب كل فرد وان تماثلت  
 فانشب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد  
 كل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة  
 او لغرما فانظر بين التركة والتصحيح في وفق  
 التركة ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح فما ضرب في



نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاطر  
 سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسيم الحاصل على جميع  
 النصيب فما خرج فهو نصيب كذا العمل لمعرفة نصيب  
 كل فريق وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون  
 كالنصيب و كل دين سرام وارث اعمل العمل  
 المذكور مع الورثة والغرماء على شئ منها فاطرح  
 نصيبه من النصيب او الديون واقسم الباقي على سرام  
 من بقي او ديونهم هذا آخر ملتقى الاجر ولم آلف  
 عدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والنسخ  
 الناظر فيه ان اطلع الاخلال بشئ منها ان يلحقه  
 بحله فان الانسان محل النسيان ولكن ذلك بعد  
 التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض  
 المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في  
 موضع آخر فالتفت بذكرها في احد الموضعين ثم اني  
 ردت في مسائل كثيرة من الهداية ومجمع البحرين ولم  
 اجد شيئا من غيرهما حتى يسر الالطاف علي من انصافه  
 اشتبه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة والله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 حسبي ونعم الوكيل وقد تم تبليغ بين  
 الصلوات من يوم الثالث والعشرين من رجب  
 الفرد سنة ثلث وعشرين وتسعمائة عن يد  
 الفقير الى الله الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم  
 الحلي غفر الله تعالى لهم ولوالديهم وللمحمد  
 رب العالمين وصلي الله تعالى على سيدنا محمد  
 وآله وصحبه اجمعين الطيبين الطاهرين  
 والمحمد لله رب العالمين تم هذه التتمة  
 بعون الله الملك الوهاب واليه المرجع  
 والمآل عن يد العبد الحقير الفقير المذنب  
 المحتاج السيد الحاج حسين بن  
 الحاج محمد بن السيد الطاهر  
 غفر الله لهم ولوالديهم ولجميع  
 المؤمنين والمؤمنات والمسلمين  
 والمسلمات الاجام منهم والامم  
 في اليوم ثلث من وقت العصر  
 من جماديل اول سنة احدى  
 وتسعين والفر







هدايا وفات شریف والدۀ شریف  
 بیک روز اتق سیکر سنه شده ما هو مک او نه در دخی نو مند  
 وقت ضحید هو آخره انتقال استدر الحکم الله انالله وانا  
 الیه راجعون وحق بشده و دانی قری سیکر سال  
 قری طغوزه قدم شریف با عدد و قدم وفات اندر رحمة الله  
 علیها رحمة واسعة انا الحقیر ابنه السید بی وجود  
 القوم شریف و صاحب  
 و از زلفنا غیر کثیر  
 اعطی و اعطی لنا

صورت مولود  
 ۱۱۵۸  
 ۳۹

مجموع کاغذ

مجموع کاغذ

مجموع کاغذ

صاحب  
و مالک ملا

۱۳۳۱  
 بی بی

این کتاب در علم طب و جراحی  
 و کتب طب و جراحی  
 و کتب طب و جراحی  
 و کتب طب و جراحی

۱۱۵۸